جامعة قاصدي مرباح – ورقلة
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية وعلوم تجارية وعلوم التسيير

التخصص: اقتصاد كمي

بعنوان:

دراسة قياسية لمحددات الطلب على الواردات في الجزائر

في إطار التكامل المشترك و نموذج تصحيح الخطأ

خلال الفتـــرة 1999-2016

إعداد الطالبة: فـــضة بن الـــــــزائـــــر

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 30 - ماي - 2018

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الاسم و اللقب	الرتبـــــــــة	الجـــــامعة الأصليـــــة	الصفـــــة
د .عبد العزيز ميلودي	أستاذ مساعد .أ	جـــــــامعة ورقـــــــــلة	رئيسا
أ. د. محمد شيخي	أستاذ	جـــــــامعة ورقـــــــــلة	مقررا و مشرفا
د.إسماعيل بن قانة	أستاذ مساعد .أ	جـــــــامعة ورقـــــــــلة	مناقشا

الموسم الجامعي: 2017-2018

جامعة قاصدي مرباح – ورقلة
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية وعلوم تجارية وعلوم التسيير

التخصص: اقتصاد كمي

بعنوان:

دراسة قياسية لمحددات الطلب على الواردات في الجزائر

في إطار التكامل المشترك و نموذج تصحيح الخطأ

خلال الفتـــرة 1999-2016

إعداد الطالبة: فـــضة بن الـــــــزائـــــر

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 30 - ماي - 2018

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الاسم و اللقب	الرتبـــــــــة	الجـــــامعة الأصليـــــة	الصفـــــة
د .عبد العزيز ميلودي	أستاذ مساعد .أ	جـــــــامعة ورقـــــــــلة	رئيسا
أ. د. محمد شيخي	أستاذ	جـــــــامعة ورقـــــــــلة	مقررا و مشرفا
د.إسماعيل بن قانة	أستاذ مساعد .أ	جـــــــامعة ورقـــــــــلة	مناقشا

الموسم الجامعي: 2017-2018

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهـــداء

أهدي ثمرة جهدي.

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة .. ونصح الأمة .. إلى نبي الرحمة ونور العالمين ..

سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة والتسليم

إلى

روح والدي العزيز... رحمه الله و أسكنه فسيح جناته

إلى

من كان دعائها سر نجاحي

إلى

أمي الغالية... أطال الله عمرها

فلولا هما لما وصلت إلى ما أنا عليه

وستبقى كلماتكما نجوم اهتدي بها اليوم وفي الغد و إلى الأبد...

إلى أخوتي الأعزاء ...

إلى ابن أخي و سر فرحتي " يحي "...

إلى صديقاتي دون استثناء ...

إلى كل طالب للعلم و باحث عن المعرفة...

فضة بن الزائر

شكـــر وتقديـر

الشكر و الحمد كثيرا أولا و أخيرا لله وحده العلي القدير الذي أنعم علينا نعمة العقل المفكر، .. ، الذي قدرنا على إتمام هذا العمل ، و أمدنا بالقوة و العزيمة.

على الأصل نمشي .. و الأصل يدفعنا إلى أن نرد الفضل لمستحقيه ، و أن نرد الشكر و العرفان لأصحابه ممن أفادونا و لو بذرة علم طيبة.

أتقدم إلى أستاذي الفاضل " محمد شيخي " بجزيل الشكر و فائق التقدير و الاحترام على إشرافه لهذا العمل، و على توجيهاته القيمة و نصائحه الهادفة لتحقيق هذا الانجاز، و إيصاله إلى هذه الحلة. فجزاه الله عنا خير الجزاء.

أتقدم بالشكر الجزيل إلى أستاذي الفاضل " نور الدين بوالكور" أستاذ بجامعة سكيكدة على كل ما قدمه لي من تصويبات و إرشادات من حصيلة فكره لينير دربي البحثي و العلمي. فأدامه الله ذخرا للعلم و المعرفة.

أشكر أستاذي الفاضل "إسماعيل بن قانة " على تعاونه معنا والذي لم يتردد للحظة عن مساعدتي أو تصويبي، فوفقه الله وسدد خطاه ، وأدماه الله شعلة علم و معرفة في طريق كل باحث.

أشكر أستاذي الفاضل " غريب بولرباح " الذي أمد لنا يد العون و لم يبخل علينا بنصائحه العلمية و إرشاداته السديدة ، فلك منا بالغ التقدير و الاحترام

كما لا أنسى الأستاذ " إبراهيم خويلد " على مجهوداته و مساعدته القيمة لإتمام هذه المذكرة فلك أسمى عبارات الشكر و العرفان.

و وافر الشكر و الامتنان لعمال المكتبة "سفيان عطوات و باديس عياض "

وفي الأخير أقول شكـــــــــــــــــــــــــــــــرا

إلى

كل الشموع التي أحرقت نفسها لتضئ درب كل طالب علم و باحث عنه

...أساتذتنا الأفاضل في كل الأطوار التعليمية ...

فضة بن الزائر

الملخص

هدفت الدراسة إلى الاختبار القياسي لمحددات الطلب على الواردات الجزائرية في فترة زمنية تمتد من 1999 إلى 2016، وذلك وفق الفرضية الأساسية و التي تتمثل في أن التغيرات التي تطرأ على حجم الطلب على الواردات في الجزائر ناجمة عن التغير في كل من الدخل الحقيقي، و كذا الأسعار النسبية، و سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي. من أجل ذلك تم استخدام الأساليب القياسية الحديثة على غرار دراسة الاستقرارية من خلال اختبارات جذور الوحدة، و كذا تقنية التكامل المشترك و نموذج تصحيح الخطأ، إضافة لاختبار السببية وفق جرانجر بين متغيرات النموذج.

وقد بينت النتائج وجود علاقة تكامل مشترك بين حجم الطلب على الواردات ومحدداتها في المدى الطويل، حيث يرتبط حجم الطلب على الواردات ايجابيا مع كل من الدخل الحقيقي وسعر الصرف، و عكسيا مع الأسعار النسبية.

و كذلك و على ضوء نتائج التقدير تباينت مرونات الواردات بالنسبة لمحدداتها على المدى الطويل و القصير، حيث في المدى الطويل بلغت بالنسبة للدخل الحقيقي **0.515** %، وبالنسبة للأسعار النسبية بلغت **2.153** %، وبالنسبة لسعر الصرف قدرت **1.062** %، بينما في القصير بلغت **0.068** % بالنسبة للدخل الحقيقي، وبالنسبة للأسعار النسبية بلغت **0.102** % أما المرونة بالنسبة لصعر الصرف قدرت **0.300** %.

الكلمات المفتاحية: محددات الطلب، واردات، اقتصاد جزائري ، تكامل مشترك، نموذج تصحيح الخطأ.

Abstract

The study aims to test the demand determinants for Algerian imports for the period 1999 - 2016, according to the basic assumption that changes in the volume of import demand in Algeria are due to changes in both real income and relative prices and the exchange rate of the Algerian dinar against the US dollar. To accomplish the study, we used modern econometric methods: the stability of the series through the unit root tests, and the co-integration technique of and the error correction model, In addition to testing the causality between the variables of the model according to Granger causality test.

The results showed the existence of a joint integration between the volume of demand for imports and its determinants in the long-term ,Where the volume of import demand is positively related with both real income and exchange rate, and vice versa with relative prices.
In addition, in light of the results of the estimate, the elasticities of imports varied with respect to their long and short-term determinants.Where in the long term, it was for real income 0.515%, relative prices 2.153% and the exchange rate 1.062%. While in the short-term it was 0.068% for real income, relative prices were 0.102%, and the exchange rate flexibility was estimated at 0.300%.

Keywords: demand determinants, imports, Algerian economy, co-integration, error correction model.

قائمة المحتويات

عـــــنوان المحتـــوى	الصفحة
الإهداء	IV
الشكر	V
ملخص	VI
قائمة المحتويات	VII
قائمة الجداول	VIII
قائمة الأشكال	IX
قائمة الرموز و المختصرات	X
المقدمة	أ
الفصـــل الأول: الواردات و واقع السياسة الاستيرادية في الجـــزائـــر	
تمهيد	02
المبحث الأول: التجارة الخارجية و أساليب تنظيمها	03
المبحث الثاني: محددات الطلب على الواردات	12
المبحث الثالث: السياسة الاستيرادية في الجزائر وتطورها	21
المبحث الرابع: الدراسات السابقة	26
خلاصة الفصل	31
الفصل الثـــــــــاني: القياس الاقتصادي لمحددات الطلب على الواردات في الجزائر	
تمهيد	33
المبحث الأول : مقدمة في الاقتصاد القياسي	34
المبحث الثاني : أهم الطرق القياسية التطبيقية	38
المبحث الثالث : القياس الاقتصادي لمحددات الطلب على الواردات في الجزائر	63
خلاصة الفصل	65
الخـــــــاتمة	66
المصادروالمراجع	70
الفهرس	75
الملاحق	78

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
	الفصل الأول	
(1-1)	معدل سعر الصرف في الجزائر للفترة الممتدة من 1999- 2016	17
(2-1)	مقارنة بين الدراسات السابقة المحلية و الدراسة الحالية	29
(3-1)	مقارنة بين الدراسات السابقة الأجنبية و الدراسة الحالية	30
	الفصل الثاني	
(1-2)	نتائج اختبارات جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية الأصلية و الفروق الأولى وفق اختبار PP	52
(2-2)	تقدير العلاقة طويلة الأجل	53
(3-2)	اختبار جذر الوحدة باستخدام جدول خاص باختبار AGA	54
(4-2)	تقدير النموذج المحسن	55
(5-2)	اختبار عدد فترات الإبطاء في نموذج (VAR)	56
(6-2)	نتائج اختبار التكامل المشترك طريقة جوهانسن – جيسلس	56
(7-2)	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ	57
(8-2)	مرونات الواردات قصيرة و طويلة الأجل المقدرة باستخدام نموذج تصحيح الخطأ	58
(9-2)	نتائج اختبار جرانجر للعلاقة السببية	59
(10-2)	نتائج الصدمات العشوائية	60
(11-2)	نتائج تفكيك التباين	62

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
الفصل الأول		
(1-1)	منحنى الطلب	**13**
(2-1)	اشتقاق منحنى الطلب على الواردات	**14**
(3-1)	تطور حجم الواردات الجزائرية للفترة 1999- 2016	**23**
(4-1)	التركيب السلعي لواردات الجزائر للفترة 1999 – 2016	**24**
(5-1)	التركيبة السلعية المتوسطة لهيكل الواردات خلال الفترة 1999 - 2016	**24**
(6-1)	التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية للفترة 1999 – 2016	**25**
الفصل الثاني		
(1-2)	منهجية البحث في الاقتصاد القياسي	**37**
(2-2)	نموذج لمركبات السلسلة الزمنية	**39**
(3-2)	يوضح سحابة انتشار متغيرات النموذج خلال فترة الدراسة	**50**
(4-2)	مصور الارتباط للسلسلة lnMt	**51**
(5-2)	الشكل رقم (2-5): دالة الارتباط الذاتي للبواقي	**54**
(6-2)	اختبار مجموع المربعات التراكمي CUSUM of Squares	**55**
(7-2)	الشكل البياني للصدمة العشوائية	**61**
(8-2)	منحنى تفكيك التباين	**62**

قائمة الرموز والمختصرات

الرمز	الشرح	الصفحة
TS	Trend Stationary = الاتجاه العام التحديدي	38
DS	Differency Stationary= عدم الاستقرار العشوائي	38
DF	ديكي - فولر	38
ADF	ديكي - فولر الموسع	38
PP	فيليبس وبيرون	38
AIC	Akaike Information Criterion	41
SC	Schwarz	41
KPSS	اختبار KPSS نسبة لكل من: Kwiatkowski;Phillips;Schmidt;Shin.	42
LM	طريقة المعقولية العظمى	42
OLS	طريقة المربعات الصغرى	44
DW	داربن واتسون	44
ECM	نموذج تصحيح الخطأ	46
VAR	شعاع الانحدار الذاتي	46
PM	الأسعار النسبية	64
E	سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي	64
PIB	الدخل الحقيقي	64
LOG	اللوغاريتم النيبري	68

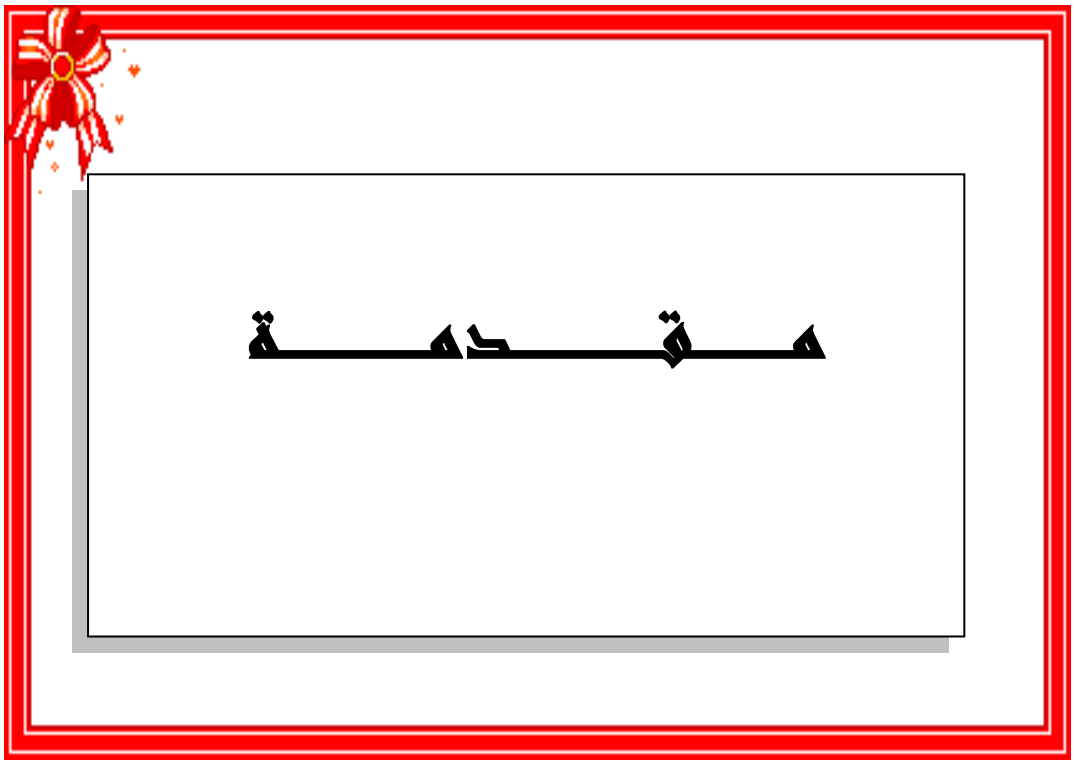
مقدمة

تـــوطئـــــة

إن من التحديات الكبرى التي تواجه أي مجتمع، تحدي التجارة الخارجية والتواصل مع العالم الخارجي، سواء مع الدول الغنية أو الفقيرة، وذلك من خلال محوري التجارة الخارجية الاستيراد و التصدير. وحتى ينهض أي مجتمع لابد و أن يحسن في التعاطي مع هذين الأمرين، وأن تتوفر المقومات اللازمة لنهوضه ونموه.

وكذا من الحقائق المسلم بها أنه مهما تباينت النظم الاقتصادية، السياسية والاجتماعية وتفاوت التقدم التكنولوجي بين مختلف دول العالم، لم يعد من الممكن لأية دولة مهما بلغت من التقدم و الرخاء الاقتصادي أن تتمكن بمفردها من تلبية جميع متطلبات شعبها، و إنما الانفتاح على العالم و العولمة التي جعلت العالم قرية صغيرة لم يعد ممكنا فيها الانغلاق والتقوقع على الذات.

لذا فالواردات تعد جزاءا هاما للاقتصاد الوطني، وكذا دورا مهما في التنمية الإستراتيجية الاقتصادية بشتى مجالاتها، و يتمثل دورها الرئيسي في توفير السلع و الخدمات التي لا يمكن إنتاجها محليا، أو التي تحصل عليها من الخارج بتكلفة اقل نسبيا من تكلفة إنتاجها محليا، و من ثم تساعد في زيادة رفاهية البلاد عن طريق توسيع قاعدة الاختيارات فيما يخص مجالات الاستهلاك والاستثمار، و تتيح للصناعات الوطنية رفع مستوى كفاءاتها لضمان المنافسة التجارية العالمية.

وفي هذا الصدد تعتبر الجزائر واحدة من بين الدول التي يعتمد اقتصادها بشكل كبير على الواردات من السلع والخدمات في قطاعاتها الاستهلاكية و الإنتاجية . إذ نلاحظ في الآونة الأخيرة تفوق حجم الواردات على الصادرات الجزائرية، حيث بلغت قيمة الواردات 47089 مليون دولار خلال سنة 2016، بينما بلغ حجم الصادرات 30026 مليون دولار، و على اثر ذلك بلغ العجز في الميزان التجاري حوالي 17063 مليون دولار.

وأمام هذه الوضعية الحرجة، تهدف الدراسة إلى توصيف الواردات الجزائرية و تحديد تركيبها السلعي و توزيعها الجغرافي عبر الفترة الزمنية المدروسة، و أيضا معرفة أهم المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر في حجم الطلب على وارداتها، ومن ثم نمذجتها في نموذج كمي يعكس التداخلات بين مكوناته بشكل يمكن من تحديد نسبة تأثير كل عامل أو محدد على حدى على مستوى الاستيراد، وحتى يسهم البحث في تصميم السياسات الناجعة و الفعالة في معالجة و كبح ارتفاع الواردات في الوقت الحاضر وتفادي استفحال العجز التجاري في المستقبل.

ومن هذا المنطلق يمكننا طرح **الإشكالية العامة** التالية:

ما هي أهم العوامل المحددة للطلب على الواردات في الجزائر خلال الفترة 1999-2016؟

والتي تتفرع عنها مجموعة من **الأسئلة الفرعية** يمكن صياغتها على النحو التالي:

1) **– ما مدى أهمية محددات الطلب على الواردات الجزائرية في الاقتصاد الوطني؟**
2) **– ما مدى تطور السياسة الاستيرادية في الجزائر في ظل التوجه إلى اقتصاد السوق؟**
3) **– هل هناك علاقة طويلة المدى بين الواردات و محدداتها ؟ و هل توجد آلية للتصحيح في المدى القصير؟**

فرضيات الدراسة

وللإجابة على هذه الأسئلة نضع لها الفرضيات التالية:

- ✓ إن حجم الطلب على الواردات في الجزائر يتحدد بثلاث محددات رئيسية تتمثل في : الدخل الحقيقي، الأسعار النسبية، سعر صرف العملة الوطنية مقابل الدولار الأمريكي.
- ✓ الارتفاع الرهيب في فاتورة الاستيراد يعود إلى سياسة حرية التجارة الخارجية.
- ✓ توجد علاقة طويلة المدى بين الواردات و محددات الطلب عليها .مع وجود آلية لتصحيح العلاقة التوازنية في المدى القصير.

مبررات اختيار الموضوع:

عند اختيار أي موضوع لا بد من وجود مبررات يتم في إطارها تبرير هذا الاختيار، حيث نجد أسباب تندرج تحت اهتمامات الباحث و أخرى لأهمية الظاهرة الاقتصادية في المجتمع، وعليه تم اختيار الموضوع للاعتبارات الذاتية والموضوعية التالية :

1 -**الاعتبارات الموضوعية**: تم اختيار الموضوع للأسباب التالية:

- ✓ –الأهمية الكبرى التي يكتسبها الموضوع في حد ذاته ، خاصة مع الارتفاع الواضح في مستويات إجمالي الواردات خلال فترة الدراسة؛
- ✓ – إلقاء الضوء على بعض القيود المفروضة على بعض المستوردات إلى الجزائر؛
- ✓ – ملاحظة تسجيل معدلات عجز في السجل التجاري .

2 -**الاعتبارات الذاتية**: تتمثل في:

- ✓ – الميول الشخصي و الرغبة في دراسة موضوع على المستوى الكلي للاقتصاد الجزائري؛
- ✓ – موضوع رخص الاستيراد الذي أحدث جدل كبير، –إلا أن الدراسة أخذت منحى آخر– خاصة بعد قرار مركزة منح هذه الرخص على مستوى الوزارة الأولى؛
- ✓ – الرغبة الذاتية في زيادة معرفة أساليب التحليل القياسي الحديثة و التوغل أكثر في بحر القياس الاقتصادي.

أهداف الدراسة : نسعى من خلال قيامنا بهذه الدراسة إلى:

- ❖ – تبيان أهم المحددات المؤثرة على الطلب على الواردات الجزائرية و من ثم توضيح أهميتها على الاقتصاد الوطني؛
- ❖ – تحديد محددات الطلب على الواردات واختبار ما إذا كانت هناك علاقة طويلة و قصيرة المدى بين الواردات ومحدداتها؛
- ❖ – معرفة مدى تأثير سياسة الحرية التجارية على حجم الطلب على الواردات في الجزائر.

أهميـــــة الـــــدراسة :

نظرا لأهمية حجم الواردات والدور الحيوي الذي تلعبه في تحديد مستوى التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي في الجزائر، إضافة إلى أثارها التي تنعكس على قطاعات مختلفة مثل تحديد وضع ميزان المدفوعات، حجم الاستهلاك والاستثمار

والإنتاج المحلي ، فإن تحديد و تحليل العوامل المؤثرة في حجم الطلب على الواردات، في إطار التكامل المشترك و نموذج تصحيح الخطأ يقود إلى معرفة سلوكها في المديين القريب والبعيد.

حدود الدراسة

1) **المجال المكاني**: يتم معالجة الإشكالية المطروحة وفقا للوضعية الاقتصادية الجزائرية.
2) **المجال الزماني**: تمتد دراستنا هاته لمدة 18 عاما، بدءا من سنة 1999 إلى غاية سنة 2016.
3) **الحدود الموضوعية**: حيث تكون الواردات الجزائرية هي المتغير التابع بينما الدخل الحقيقي والأسعار النسبية وسعر صرف العملة الوطنية هي المتغيرات المستقلة في النموذج.

منهج البحث والأدوات المستخدمة

لمعالجة الموضوع اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري من الدراسة، أما الجانب التطبيقي المتعلق بالدراسة القياسية فقد استخدم فيه الأسلوب الاستنباطي و المنهج الكمي عن طريق استخدام التكامل المشترك و نموذج تصحيح الخطأ وطرق تقديرهما.

إلى جانب المنهج استخدمنا أدوات للدراسة تمثلت في:

1 -البرامج الإحصائية المتخصصة مثل: EViews 9، Excel؛

2 -الاختبارات الإحصائية الخاصة بأسلوب معالجة متغيرات الدراسة، مثل اختبارات الاستقرارية، واختبارات التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ، وكذا سببية جرانجر.

صعوبات الدراسة :

- ✓ – اختلاف البيانات و تباينها من جهة إصدار لأخرى؛
- ✓ – غياب الدقة التامة في بعض الأرقام المنشورة في بعض الإحصاءات؛
- ✓ – عدم توفر بعض الإحصائيات التي تخدم موضوع دراستنا ومن بينها إجمالي رخص الاستيراد خلال فترة الدراسة؛
- ✓ – عدم توفر معطيات إحصائية خاصة بالسنوات الأخيرة؛
- ✓ – ندرة المراجع خاصة أمهات الكتب بالنسبة لموضوع الدراسة؛

مرجعية الدراسة

في الجزء النظري تم الاعتماد على مجموعة من المراجع والمصادر متمثلة في: الكتب، المذكرات والرسائل الجامعية(ماستر، ماجستير، دكتوراه)، الدراسات السابقة بالمقالات العلمية المحكمة. أما في الجانب التطبيقي فأعتمد على جمع الإحصائيات من عدة مصادر مختلفة مخولة لها تقديم ذلك، ونتائج الدراسات السابقة في المقارنة بين النتائج.

هيكل الدراسة

من أجل معالجة إشكالية الدراسة واختبار قبول الفرضيات المطروحة تم تقسيم الدراسة إلى فصلين تتقدمهما مقدمة عامة وذلك كمايلي:

الفصل الأول: الواردات و واقع السياسة الاستيرادية في الجزائر

حيث سيتضمن هذا الفصل ماهية التجارة الخارجية وأساليب تنظيمها، وكذا التعرف على السياسة التجارية ومعايير تقييمها، و التطرق إلى المحددات المؤثرة على الطلب على الواردات من حيث الحجم والهيكل السلعي والتوزيع الجغرافي لها، إضافة إلى تسليط الضوء على تطور السياسة الاستيرادية في الجزائر، ونختم الفصل بعرض لأهم الدراسات التطبيقية السابقة.

الفصل الثاني: القياس الاقتصادي لمحددات الطلب على الواردات في الجزائر

في هذا الفصل سنتناول الجانب التطبيقي لمحددات الطلب على الواردات في الجزائر باستخدام التقنية القياسية الكمية التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ خلال الفترة 1999 – 2016 ، حيث سنتطرق في بداية الفصل إلى التعريف بالإطار القياسي المتبع في التحليل، ومنه دراسة و عرض النتائج المتوصل إليها و مناقشتها.

وفي الأخير توج هذا العمل بخاتمة عامة تضمنت النتائج المتوصل إليها، كما حاولنا إثبات أو نفي فرضيات الدراسة ثم تقديم مجموعة من الاقتراحات

الفصل الأول: الواردات وواقع السياسة الاستيرادية في الجزائر

تمهيد

تعتبر التجارة الخارجية من أهم ميادين السياسة الاقتصادية نظرا لتأثيرها الكبير على التطور الاقتصادي سلبا أو إيجابا، وأهداف سياسة التجارة الخارجية ليست مستقلة بل هي أدوات لتحقيق إستراتيجية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية الشاملة، ويعبر مفهوم السياسة التجارية عن مجموعة القواعد و الأساليب التي تطبقها الدولة في نطاق تعاملها الخارجي من أجل تحقيق أهداف اقتصادية، اجتماعية، سياسية، و الواقع العملي يشير إلى أنه ليس هناك دولة تنتهج صراحة سياسة الحماية التجارية أو الحرية التجارية، وإنما نجد معظم الدول تتبع مزيجا من السياستين و لكن بأسلوب مدروس و منظم يخدم في النهاية توجهات الدولة.

فالجزائر كغيرها من الدول النامية سعت إلى تصنيع اقتصادها وتغيير هياكلها لإحداث النمو الاقتصادي، و في سبيل ذلك اختارت العديد من استراتجيات ترمي إلى تحفيز و توسيع الإنتاج المحلي قصد إنتاج المواد التي كانت تستورد من قبل و ذلك من خلال اعتمادها على الحماية الجمركية و حصص الاستيراد و ذلك للمحافظة على المنتج الوطني ، و لكن بعد ذلك توجهت نحو الانفتاح الاقتصادي و تحرير التجارة الخارجية عن طريق محاولتها للدخول إلى المنظمة العالمية للتجارة، مما أثر بالسلب على فاتورة وارداتها التي شهدت ارتفاعا رهيبا خلال فترة الدراسة .

وبناءا على ما سبق سينصب محتوى هذا الفصل على الجانب النظري لموضوع الدراسة وذلك وفق الهيكل المبحثي التالي:

- **المبحث الأول : التجارة الخارجية و أساليب تنظيمها**
- **المبحث الثاني : محددات الطلب على الواردات**
- **المبحث الثالث : السياسة الاستيرادية في الجزائر وتطورها**
- **المبحث الرابع : الدراسات السابقة**

المبحث الأول: التجارة الخارجية وأساليب تنظيمها

إن التجارة الخارجية تلعب دورا هاما في معظم الاقتصاديات الدولية حيث توفر للاقتصاد ما يحتاج إليه من سلع و خدمات غير متوفرة محليا، و في نفس الوقت تمكنه من التخلص من ما لديه من فائض من السلع و الخدمات من خلال نشاط التصدير. فهي تعد من أهم العوامل التي تساهم في خلق الثروة لرفاه الشعوب، أي أنها قائمة على مبدأ تبادل المنافع، و سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى ماهية التجارة الخارجية و كذا أساليب تنظيمها المقيدة و المحفزة .

المطلب الأول: ماهية التجارة الخارجية

إن كل قطر أين ما وجد يقوم اقتصاده الوطني على مختلف الأنشطة الاقتصادية التي تتكامل مع بعضها البعض بطريقة تجعل كل منها يؤثر و يتأثر بالآخر، أين تمثل التجارة الخارجية همزة وصل بين هذه الأنشطة وبين العالم الخارجي، فبذلك تشكل التجارة الخارجية فرعا من فروع الاقتصاد الوطني و تعتبر المرآة العاكسة لاقتصاد كل دولة.

الفرع الأول: مفهوم التجارة الخارجية وأهميتها

أولا : مفهوم التجارة الخارجية

تعرف التجارة الخارجية على أنها فرع من فروع علم الاقتصاد الذي يهتم بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية والتبادل التجاري الذي يتم بين الدولة والعالم الخارجي في صوره الثلاث المتمثلة في انتقال السلع و الخدمات و رؤوس الأموال.[1]

استعمل لفظ التجارة الخارجية لأول مرة في الفترة التي سادت فيها نظرية التجارة الحرة عندما كانت البلدان الصناعية تبحث عن منافذ خارجية لمنتجاتها، و عن مصادر للمواد الأولية في المستعمرات أو في البلدان الأجنبية.

كما يمكن أن نعرفها بأنها مجموعة القواعد القانونية المنظمة للأعمال التجارية، والقائمة على أساس التدفقات المالية والمادية و الخدماتية المتبادلة بين الدول، حيث جانب الصادرات يعبر عن القدرة الإنتاجية للاقتصاد والقابلة للتحول إلى دول أخرى، بينما تعبر الواردات عن العجز المسجل على مستوى الاقتصاد الوطني في تغطية جزء من الطلب الكلي، أو بطريقة أخرى هي عبارة عن انتقال السلع و الخدمات و المواد المالية من دولة إلى أخرى وفق إجراءات إدارية و مالية.[2]

كما يطلق الاقتصاديون مصطلح التجارة الخارجية في مفهومها الضيق على الحركات الدولية للسلع و الخدمات (الصادرات_الواردات) لتشمل في مفهومها الواسع كل من حركة السلع و الخدمات و كذا الهجرة الدولية للأفراد و رؤوس الأموال أو ما يطلق عليها بمصطلح التجارة الدولية.[3]

و منه نستنتج أن التجارة الخارجية هي عبارة عن حركة انتقال السلع و الخدمات و رؤوس الأموال. أو بعبارة أخرى هي مختلف عمليات التبادل التجاري الخارجي سواء في صور سلع أو خدمات أو رؤوس أموال بين أفراد يقطنون

---

1 – كلثوم صافي، " **أثر الانفاق الحكومي و عرض النقود على اتجاهات الواردات**" ، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة وهران–الجزائر، 2013– 2014، ص57.

2 – نعيمة زيرمي، " **التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق**" رسالة ماجستير ، غير منشورة، جامعة تلمسان، 2010– 2011، ص 03.

3 – سامي عفيفي حاتم، " **التجارة الخارجية بين التنظير و التنظيم** " الجزء الأول، الطبعة الثانية، الدار المصرية اللبنانية– القاهرة، 1993، ص 36.

وحدات سياسية مختلفة بهدف إشباع أكبر حاجات ممكنة، و تتكون التجارة الخارجية من عنصرين أساسيين هما: الصادرات و الواردات بصورتيهما المنظورة و غير المنظورة.

ثانيا : أهمية التجارة الخارجية

تعد التجارة الخارجية من القطاعات الحيوية في أي مجتمع لما لها من أهمية و التي تتجلى فيما يلي :[1]

- تساعد في توسيع القدرة التسويقية عن طريق فتح أسواق جديدة أمام منتجات الدول، و تعمل على ربطها مع بعضها البعض؛
- تساعد في زيادة رفاهية البلد عن طريق توسيع مجالات الاستهلاك و الاستثمار؛
- تعد مؤشرا هاما على قدرة الدولة الإنتاجية و التنافسية في السوق الدولية و ذلك لارتباط هذا المؤشر بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة، و قدرة الدولة على التصدير، و مستويات الدخل فيها و قدرتها كذلك على الاستيراد، وانعكاس ذلك على رصيد الدولة من العملات الأجنبية و ما لها من أثار على الميزان التجاري؛
- هناك علاقة بين التجارة الخارجية و التنمية الاقتصادية، فهذه الأخيرة و ما ينتج عنها من ارتفاع مستوى الدخل القومي و الذي يؤثر في حجم و نمط التجارة الخارجية، كما أن التغيرات التي تحدث في ظروف التجارة الخارجية تؤثر بصورة مباشرة في تركيب الدخل القومي و مستواه؛
- نقل التكنولوجيات و المعلومات الأساسية التي تفيد في بناء الاقتصاديات المتينة و تعزيز التنمية الشاملة.

و عليه يمكن القول أن أهمية التجارة الخارجية تختلف من دولة إلى أخرى حسب مستوى تقدمها الاقتصادي و مدى توافر عناصر الإنتاج لديها، حيث تنخفض أهميتها في الدول كبيرة الحجم ذات الإمكانيات الضخمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية لأنها تتمكن من إنتاج الجانب الأكبر من احتياجاتها محليا بسبب اتساع مساحاتها جغرافيا و وفرة العديد من عناصر الإنتاج لديها، ومن ثم تقل درجة اعتمادها على الخارج.

و لكن يمكنها رفع مستوى رفاهية أفرادها من خلال الحصول على كمية أكبر من السلع التي ينتجها غيرها من الدول بتكلفة أقل نسبيا.[2]

الفرع الثاني:العوامل المؤثرة على التجارة الخارجية

إن التجارة الخارجية تتأثر بجملة من العوامل التي من شأنها أن تحدث تغييراً عليها سواء بالإيجاب أو بالسلب و التي نوجزها فيما يلي:[3]

1 - انتقال الأيدي العاملة

- تفاوت الأجور من دولة إلى أخرى، و الذي يرجع إلى تفاوت المستوى الاقتصادي بين الدول؛
- الندرة النسبية و الندرة المطلقة للعمالة؛
- اختلاف درجة المهارة على المستوى العالمي بالنسبة للأيدي العاملة؛
- تفاوت مستوى المعيشة و الحضارة، مثلا هجرة الفلاحين من أجل تحقيق أموال؛

---

1 - نعيمة زيرمي، مرجع سبق ذكره، ص ص5-6.

2 - السيد محمد أحمد السريتي، **"اقتصاديات التجارة الخارجية"** ، الطبعة الأولى، مؤسسة رؤية للطباعة و النشر والتوزيع، الدار الجامعية الاسكندرية، 2009، ص 10.

3 - نعيمة زيرمي، مرجع سبق ذكره، ص 8.

- درجة التقدم الاقتصادي : ففي حالة الرواج يزيد الطلب على العمالة؛
- العوامل السياسية: الحروب لها تأثير على العمالة مما يجر تحويلات النقود و تأثر القدرة الشرائية.

2 -رأس المال

- **سعر الفائدة الحقيقي** : انتقال الأموال يكون تبعا لمعدل الفائدة المرتفع.
- **سعر الخصم** : إذا كانت نسبة الخصم منخفضة فإنها نكون مشجعة لانتقال رؤوس الأموال.
- **سعر الصرف** : رأس المال الذي ترتفع قيمة عملته عالميا يكثر عليه الطلب من الدول الأخرى و يزيد حجم التبادل، و الحوافز على الاستثمار في هذه البلدان.

3 -التكنولوجيا

إن اختراع آلات جديدة تساهم في الإنتاج و التغلب على مشكل نقص الأيدي العاملة يوفر الجهد، التكاليف، الوقت و الجودة مما يؤثر على التبادل التجاري.

زد على ذلك نجد أن ظهور الدول الحديثة، التجمعات الجهوية و المنظمات الدولية، الانفتاح الاقتصادي، كلها عوامل أثرت على التجارة الخارجية.

المطلب الثاني: السياسة التجارية و معايير تقييمها

من منظور التحليل الاقتصادي لتصنيف السياسات التجارية، يُستخدم مفهوم توجيه التجارة لتصنيف الأنظمة التجارية للدول، و هو يقيس درجة الحماية أو الحوافز المطبقة على التجارة الخارجية في بلد ما، فكلما كانت درجة الحماية منخفضة تكون السياسات التجارية المتبعة ذات توجه إلى الخارج.

الفرع الأول: مفهوم السياسة التجارية

تعرف السياسة التجارية على أنها مجموعة الإجراءات التي تتخذها الحكومة في نطاق علاقاتها التجارية الدولية بقصد تحقيق أهداف معينة، و الهدف الأسمى الذي تسعى إليه عادة هو تنمية الاقتصاد القومي إلى أقصى حد مستطاع من خلال تنظيم العائد من التعامل مع الخارج، و لكنها قد ترمي إلى تحقيق أهداف أخرى كتحقيق العمالة الكاملة و تثبيت سعر الصرف (حسب الظروف الاقتصادية التي تمر بها).[1]

و تعرف أيضا على أنها اختيار الدولة وجهة معينة و محددة في علاقاتها التجارية مع الخارج (حرية أو حماية) و تعبر عن ذلك بإصدار تشريعات و اتخاذ القرارات و الإجراءات التي تضعها موضع التطبيق .[2]

و يقصد كذلك بالسياسة التجارية في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية مجموعة الوسائل التي تلجأ إليها الدولة في تجارتها مع الخارج بغرض تحقيق أهداف معينة.

---

[1] – فيروز سلطاني ،" **دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقات التجارية الإقليمية و الدولية** "رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة محمد خيضر –بسكرة، 2012-2013، ص 53.

[2] – حفيظة شيخي، " **ترشيد السياسات التجارية من أجل الاندماج الإيجابي للجزائر في الاقتصاد العالمي– المنظمة العالمية للتجارة–** " رسالة ماجستير، غير منشورة ، جامعة وهران، 2011-2012، ص 38.

فالسياسة التجارية تختلف من دولة لأخرى باختلاف النظم الاقتصادية، فلكل دولة وسائلها الخاصة التي تضعها لتحقيق الأهداف الاقتصادية.

و من خلال مجموع هذه التعاريف يتضح بأن السياسة التجارية :[1]

- ✓ هي مجموعة القرارات و الإجراءات و التشريعات التي تتخذها أي دولة؛
- ✓ تسن هذه التشريعات لتنظيم العلاقات الاقتصادية لأي دولة مع باقي دول العالم؛
- ✓ السياسة التجارية شاملة لكل التبادل السلعي و الخدمي و أسعار الصرف و الاستثمار؛
- ✓ تتخذ هذه الإجراءات بهدف أو إعاقة استيراد أو تصدير السلع و الخدمات.

الفرع الثاني : أهداف السياسة التجارية

إن تطبيق الدولة لأي سياسة تجارية، هي بالأساس من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف فمنها ما هي ذات صبغة اقتصادية و منها ما هي ذات طابع اجتماعي و أخرى سياسية و إستراتيجية.

و يمكن تسليط الضوء على أهم الأهداف كما يلي:[2]

1 - الأهداف الاقتصادية: وتتلخص فيمايلي:

- المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية؛
- حماية الصناعة الوطنية من المنافسة الأجنبية، خصوصا الناشئة. من خلال توفير البيئة الحاضنة لنموها و تطورها؛
- العمل على إصلاح العجز في ميزان المدفوعات و إعادته إلى التوازن؛
- زيادة الموارد المالية للدولة، و استخدامها في تمويل النفقات العامة لها؛
- حماية الاقتصاد من التقلبات الخارجية كالتضخم و الانكماش و غير ذلك؛
- حماية الاقتصاد الوطني من سياسة الإغراق [*] التي قد تتبعها بعض الدول.

2 - الأهداف الاجتماعية: و تتمثل في:

- حماية مصالح بعض الفئات الاجتماعية، كالمزارعين والمنتجين الصغار، أو منتجي بعض السلع التي تمثل أهمية حيوية للمجتمع؛
- إعادة توزيع الدخل الوطني بين الفئات المختلفة للمجتمع؛
- العمل على حماية الصحة العامة للمجتمع من خلال منع استيراد بعض السلع المضرة أو المخالفة للمعايير الصحية أو تقييد استيراد سلع أخرى كالكحول و السجائر.

3 - الأهداف السياسية و الإستراتيجية: و لعل أبرزها ما يلي:

- توفير أكبر قدر من الاستقلال، و توفير الأمن في الدولة من الناحية الاقتصادية و الغذائية و العسكرية؛

---

[1] - فيصل لوصيف، " **أثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر** " رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة سطيف1، 2013- 2014، ص 16.

[2] - محمد دياب ، " **التجارة الدولية في عصر العولمة** " الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني - بيروت، 2010، ص 300.

[*] - **سياسة الإغراق** : هو بيع السلع في الخارج بأسعار أقل من الأسعار المحلية نتيجة للإعانات المقدمة من طرف الدولة لمنتجيها.

- تأمين الاكتفاء الذاتي، و خصوصا الأمن الغذائي؛
- العمل على توفير احتياجات الدولة من مصادر الطاقة و غيرها من السلع الإستراتيجية خصوصا في فترات الأزمات و الحروب.

الفرع الثالث : أنواع السياسات التجارية

هناك تقسيمات للسياسة التجارية سواء حسب نطاق تطبيقها أو حسب القيود التنظيمية المفروضة، و التي نوجزها فيمايلي:

أولا : حسب نطاق التطبيق [1]

تنقسم السياسات التجارية لكل دولة حسب نطاق التطبيق إلى ثلاثة أنواع رئيسية و هي كالتالي:

1 - سياسات التجارة الخارجية الوطنية

و تتمثل في السياسات التي تتخذها الدولة بمقرها للتأثير على تجارتها الخارجية.

2 - سياسات التجارة الخارجية الإقليمية

و تتمثل في السياسات التي تتخذها مجموعة من الدول و ذلك بغرض تحقيق مصالح تجارية و اقتصادية مشتركة، مثل السياسات المتخذة في إطار الاتفاقيات الثنائية، التكتلات الاقتصادية الإقليمية كمناطق التجارة الحرة والاتحادات الجمركية، و غيرها ...

3 - سياسات التجارة الخارجية الدولية

و هي السياسات التي تتخذ في إطار منظومة عالمية، وذلك بغية تنظيم التبادل التجاري العالمي، و أشهر هذه المنظومات على الإطلاق هي اتفاقيات منظمة التجارة العالمية.

ثانيا: حسب القيود التنظيمية المفروضة

لقد تم تقسيم السياسات التجارية من قبل الاقتصاديين إلى نوعين رئيسيين ، سياسة حرية التجارة التي لا تتدخل فيها الدولة، وسياسة الحماية التي تسمح للدولة بالتأثير على اتجاه المبادلات الدولية، و بين هذا و ذاك يدافع كل فريق منهم عن وجهة نظره من خلال مجموعة من الحجج لتبرير مبادئه.

1 - سياسة الحرية التجارية

يقصد بحرية التجارة مجموعة القواعد و الإجراءات و التدابير التي تعمل على إزالة أو تخفيض القيود المباشرة لتعمل على زيادة تدفق التجارة عبر الحدود لتحقيق أهداف معينة، و تتمثل مبررات أنصار سياسة الحرية التجارية فيما يلي :[2]

- ✓ أن التحرير لا يساهم فقط في النمو الاقتصادي و لكنها تعمل على تحقيق السلام و الأمن في العالم من خلال إحلال المنافسة التجارية بدلا من الصراعات العسكرية؛
- ✓ تطبيق الإجراءات التجارية المقيدة لانتقال السلع مثل الرسوم الجمركية أو غير الجمركية سيؤدي إلى نقص الرفاهية الاقتصادية للدولة، و العكس صحيح في حالة التحرير؛
- ✓ تحرير التجارة الخارجية يجعل السلع والخدمات أرخص بالنسبة للمستهلكين مما يزيد القدرة الشرائية؛

[1] – عطا الله بن الطيرش ،" **أثر تغير سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية** " رسالة ماجستير ، غير منشورة ، المركز الجامعي غرداية، 2010- 2011، ص 04.

[2] – نعيمة زيرمي، مرجع سبق ذكره، ص 38.

- ✓ الحرية تساعد على الإنتاج الوفير حيث أن الدولة تتمتع بميزة تنافسية في إنتاج سلعة ما يفوق احتياجاتها فتقـــوم بالمبادلة مع دولة أخرى تحصل منها على السلع التي تحتاجها؛
- ✓ تخفيض معدلات البطالة بدرجة أفضل من سياسة الحماية لأنها تساعد على الاستفادة من عناصر الإنتاج المتوفرة في الدول المتقدمة؛
- ✓ الحرية تؤدي إلى تعظيم الصادرات في إطار إستراتيجية الإشباع من أجل التصدير و من ثم تحقيق هدف التوازن الخارجي؛
- ✓ التخصص في الإنتاج: تؤدي الحرية إلى تخصص كل دولة في إنتاج السلع المناسبة لظروفها الطبيعية و التاريخية بتكاليف منخفضة و بالتالي يزداد الحجم الكلي للسلع المنتجة في العالم مما يعود بالنفع على كل الدول؛
- ✓ تخفيض أسعار السلع الدولية: تساهم الحرية في مضاعفة الحجم الكلي للسلع الدولية مما يؤدي إلى انخفاض أسعارها بحكم الوفرة؛
- ✓ الحرية تشجع التقدم التكنولوجي حيث أن وجود المنافسة وتحسن النوعية يؤدي إلى التقدم التكنولوجي من أجل البقاء في السوق.

2 - سياسة الحماية التجارية [1]

هناك العديد من الاقتصاديين الذين يرون بوجوب اعتماد سياسات حمائية من أجل حماية الاقتصاد الوطني، و كذا الحفاظ على أفضل مستوى من الرفاهية لغالبية المجتمع.

أهم ما تعتمد عليه الدولة في هذه السياسة هو فرض الرسوم الجمركية على الواردات، إضافة إلى وضع حد أقصى لحجم الواردات خلال فترة زمنية.

كما أنه هناك بعض الحجج النظرية التي تبرر الدفاع عن القول بالحماية.[2]

أولا : الحجج الاقتصادية

الحماية تؤدي إلى معالجة البطالة : بفعل الحماية التي توفرها الدولة لصناعتها ضد المنافسة الأجنبية التي تُهَدَد بالإفلاس، و بالتالي تسريح العمال.

ثانيا : الحجج غير الاقتصادية

- ✓ حماية أمن الدولة؛
- ✓ المحافظة على الطابع الوطني؛
- ✓ الحماية تجعل الدول تقيد علاقاتها التجارية مع الخارج حتى تحافظ على تقاليد شعبها الفكرية والاجتماعية، و الهوية الوطنية؛
- ✓ الاستقلالية: تساهم الحماية في استقلال الاقتصاد الوطني، فمثلا في حال حدوث أزمات لا تجد الدولة نفسها متأثرة بالاقتصاد العالمي.

[1] – فيصل لوصيف، مرجع سبق ذكره، ص 18.

[2] – نعيمة زيرمي، مرجع سبق ذكره، ص 39.

الفرع الرابع: أهم الأساليب الفنية المـــــزامنة للسياسة التجارية

إن اتخاذ أي دولة لأي سياسة تجارية يعني بالأساس اعتماد مجموعة من الأساليب الفنية و الأدوات التي من شأنها تنظيم تجارتها الخارجية، و يمكن إجمالها في وسائل مقيدة تلزم أو تحد من القيام بعمليات معينة مثل نظام الحصص والرقابة على الصرف و رخص الاستيراد، و وسائل محفزة، تشجع على القيام بعمليات التجارة الخارجية مثل إقامة المناطق الحرة، مناطق التبادل الحر.

أولا: أساليب السياسة التجارية الحمائية

تتمثل أساليب السياسة التجارية الحمائية في كل الوسائل التي يمكن التأثير سلبا على التجارة الخارجية، و تعتمد على مجموعة من القيود الكمية و غير الكمية التي تنظم التجارة الخارجية.

و في هذا الإطار يمكن إيجازها في النقاط التالية: [1]

- ✓ الضرائب و الرسوم الجمركية؛
- ✓ الرقابة على الصرف الأجنبي؛
- ✓ نظام الحصص وتراخيص الاستيراد و حضر الاستيراد؛
- ✓ إعانات التصدير؛
- ✓ سياسة الإغراق؛
- ✓ إجراءات الحماية الإدارية.

❖ الضرائب و الرسوم الجمركية [2]

تعتبر الضرائب والرسوم الجمركية، قيود جمركية تفرضها الدولة على السلع التي تعبر الحدود الوطنية سواء على الواردات أو على الصادرات أحياناً، فهي تمثل الوسيلة التقليدية المفضلة لتطبيق سياسة الحماية التجارية.

فالقيود الجمركية هي تلك الإجراءات التي تتخذها الدولة في صور مختلفة، يكون من شأنها أن تؤثر في حجم أو سعر كل من وارداتها.

تهدف القيود الجمركية إلى تحقيق غرضين عامين، مالي و حمائي، فيطلق اسم الغرض الحمائي عندما يهدف إلى حماية صناعة معينة أو التأثير على حجم الواردات أو على سعرها. و يكون الغرض مالي إذا كان المقصود من تطبيقه الحصول على موارد مالية للخزينة العمومية.

❖ الرقابة على الصرف الأجنبي

إن الرقابة على الصرف يعد أحد الوسائل الفنية التي تُتخذ من أجل تنظيم التجارة الخارجية، حيث تعد رقابة مباشرة على المدفوعات الدولية، و بالتالي فالدولة تضع قيودا تنظم عمليات التعامل في العملات الأجنبية، أي أنها هي الجهة المخول لها توفير الصرف الأجنبي و ذلك من خلال قمة الهرم المصرفي ألا و هو البنك المركزي.

فنظام الرقابة على الصرف استخدم على نطاق واسع في الدول الاشتراكية سابقا كجزء من سياسة التخطيط الاقتصادي الذي يقتضي احتكار التجارة الخارجية و احتكار الصرف الأجنبي.

---

[1] – مراد زايد ، " **دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق–حالة الجزائر–** " أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة يوسف بن خدة– الجزائر، 205– 2006، ص ص 134–135.

[2] – فيصل لوصيف، مرجع سبق ذكره، ص 20.

و يتجلى الهدف الأسمى و الرئيسي لعملية الرقابة على الصرف تحقيق العديد من الأهداف مثل منع خروج رؤوس الأموال من الدولة و كذا الحد من الواردات الكمالية، و التخفيف من العبء المالي الواقع على الدولة.

❖ **نظام الحصص و تراخيص الاستيراد**

إن من بعض العراقيل الكمية للتجارة الخارجية، نظام الحصص و الذي بموجبه تقوم السلطة بتحديد كمية معينة لا يسمح بتجاوزها عند الاستيراد سواء بالقيمة أو بالجانب الكمي للسلعة، و هناك نظام حصص يطبق على الواردات و نفس الشأن يكون بالنسبة للصادرات، و هناك ثلاث أساليب رئيسية تدفع أي دولة لانتهاج هذا النظام عند الاستيراد. [1]

1 - تأثير نظام الحصص قد يكون أوضح و جلي من النظام السعري، لأن الحصة الواجب استيرادها قد تكون محددة سلفاً و معروفة عكس النظام السعري الذي تشوبه بعض الضبابية.

2 - قد يكون الطلب المحلي على منتوج أجنبي غير مرن، و بالتالي الشيء الذي يدفع إلى وجوب فرض هذا النوع من الحصص، و نفس الشيء بالنسبة للمعروض من المنتوج الأجنبي الذي قد يتسم بعدم المرونة وبالتالي فإن النظام السعري قد لا يكون له تأثير واضح على المعروض مما يفرض اللجوء إلى نظام الحصص.

3 - إن نظام الحصص سيسمح للصناعات المحلية أن تتماشى و ظروف السوق و تنسجم مع المعطيات الجديدة، و بالتالي تعدل من طرف انتهاجها و تنسجم مع ما هو مطلوب.

❖ **إعانات التصدير** [2]

تعتبر إعانات التصدير إحدى أدوات السياسة التجارية الحمائية، فهي عبارة عن مساعدات مالية تقدمها الدولة بهدف تشجيع بعض الصادرات و تمكينها من دخول الأسواق الدولية. و يمكن أن تأخذ عدة صور، من بينها تقديم قروض غير مستردة أو بمعدل فائدة ضعيف، أو تعمل على إعفائها من جل الضرائب و الرسوم المفروضة عليها.

و مهما كانت صورة الإعانات المقدمة، فالغرض منها تدعيم طاقة المنتجين المحليين على التنافس في الأسواق الدولية، بفضل تمكينهم من تخفيض أسعار منتوجاتهم في الخارج.

❖ **سياسة الإغراق**

يقصد بالإغراق، انتهاج دولة معينة أو تنظيم احتكاري معين، لسياسة تعمل على التمييز بين الأسعار السائدة في الداخل و السائدة في الخارج و ذلك بخفض أسعار السلعة المصدرة في الأسواق الخارجية عن المستوى الذي تحدده قيمة السلعة في الداخل مضافا إليها نفقات النقل.

وبالتالي فالإغراق هو بيع السلع في الخارج بأسعار أقل من الأسعار المحلية، نتيجة للإعانات المقدمة من طرف الدولة لمنتجيها. و تعتبر معظم الدول هذه الممارسة التمييزية خرقا لمبدأ التنافس العادل، و تقوم بالتالي بحماية منتوجاتها المحلية بفرض ضرائب استيراد بحجم يكفي لإلغاء هذا التمييز السعري.

❖ **إجراءات الحماية الإدارية**

تعتبر الحماية الإدارية من الإجراءات الاستثنائية التي تقوم بها السلطات العامة بتطبيقها بهدف عرقلة حركة الاستيراد و حماية السوق الوطنية، و من بين هذه التدابير، فرض تكاليف مرتفعة على نقل و تخزين السلع المستوردة في المنطقة

[1] – مرجع سبق ذكره، ص 23.

[2] – مراد زايد، مرجع سبق ذكره، ص 137.

الجمركية، التشديد في تطبيق اللوائح الصحية، مراجعة القيمة التجارية للسلع عند فرض الضرائب والرسوم الجمركية عليها، إخضاع عملية التفتيش إلى رسوم عالية، و غيرها من الإجراءات الأكثر وطأة و تعقيدا على المبادلات الخارجية.

الفرع الخامس : معايير تقييم سياسة التجارة الخارجية

إن أهم المعايير التي يراها أهل الاقتصاد كفيلة بالحكم على مدى نجاعة السياسة التجارية المتبعة و كفاءتها في تنظيم التجارة الخارجية تتمثل فيما يلي:[1]

1 - مدى فاعلية السياسة المتبعة

من خلال مقارنة التكلفة و العائد لكل من سياسة تدعيم صناعات التصدير أو صناعات الإحلال محل الواردات في الكفاية في استخدام الموارد، حينئذ يكون الحكم ممكننا على مدى فاعلية السياسة المتبعة.

2 - مدى مساهمة السياسة المتبعة لتحقيق العدالة في توزيع الدخل

إن من المعايير الهامة لتقييم أية سياسة للتجارة الخارجية هو مدى تأثيره على توزيع الدخول فإتباع سياسة لحماية المنتجات الوطنية مثلا يتولد عنها إعادة توزيع الدخول لصالح فئة المنتجين الوطنيين على حساب مجموع المستهلكين.

3 - مدى تأثير السياسة المتبعة على النمو الاقتصادي

إن إتباع أي سياسة من شأنها ترشيد استهلاك العديد من السلع المستوردة، سوف يؤثر على الميل الحدي للاستيراد، فيؤثر على فاعلية السياسة النقدية و المالية المطبقة تبعا لأثر المضاعف مما يسهم في الإسراع بمعدلات التنمية.

[1] – نعيمة زيرمي، مرجع سبق ذكره، ص 41.

المبحث الثاني: محددات الطلب على الواردات

هناك مجموعة من المتغيرات و التي بموجب بصمتها يمكنها إحداث تغيير على حجم أو هيكل الواردات خلال فترة زمنية معينة، حيث يشير حجم الواردات إلى إجمالي الكمية المطلوبة منها خلال فترة زمنية معينة، بينما يشير هيكل الواردات إلى كل من التركيب السلعي و التوزيع الجغرافي للواردات خلال فترة زمنية معينة، لذا ارتأينا إلقاء الضوء على هذه المحددات بنوع من التفصيل.

المطلب الأول: ماهية الواردات و مفهوم الطلب عليها

تحفل النظرية الاقتصادية بزخم كبير من الأدبيات ذات الصلة بدراسة و تحليل سلوك الطلب على الواردات. وتشير هذه الأدبيات إلى أن مستوى الواردات التوازني يتحدد نتيجة لتفاعل قوى العرض و الطلب في سوق الواردات.

الفرع الأول: ماهية الـــــــواردات

تعتبر الواردات جزءا هاما للاقتصاد المحلي لأي دولة، حيث نحصل من خلالها على السلع و الخدمات التي لا تتمكن من إنتاجها و عرضها بميزة نسبية أفضل من دول أخرى، و سنتعرض في هذا المبحث إلى إعطاء خلفية نظرية لمفهوم الواردات.

أولا: تعريف الواردات

هي جلب السلع و الخدمات أو رؤوس الأموال من خارج البلاد أو من المناطق الحرة أو الأسواق الحرة و الدولية بالداخل وإدخالها إلى الدائرة الجمركية و القواعد التابعة لها.أو هي تلك العمليات المتعلقة بالسلع و الخدمات التي يؤديها غير المقيمين للمقيمين في البلد، وذلك بغض النظر عن غير المقيمين إن كانوا متواجدين داخل الحدود الإقليمية للبلد أو خارجها، كما يمكن أن نميز أيضا بين نوعين من الواردات، الواردات المنظورة و تشمل السلع التي يشتريها المقيمين في دولة ما من المقيمين خارج هذه الدولة و تأتي إليهم عبر الحدود الدولية مثل استيراد المواد الأولية و الآلات، أما الواردات غير المنظورة فتشمل الخدمات المختلفة، حيث يعتبر إنفاق السياح الوطنيون أثناء إقامتهم في الخارج مدفوعات للعالم الخارجي. كما يؤدي الاستيراد إلى سحب جزء من القوة الشرائية الوطنية وإنفاقه على السلع و الخدمات الأجنبية، الأمر الذي يضعف من الإنفاق الكلي الداخلي.[1]

و يكمن الهدف من عملية الاستيراد في:

- الاتجار بغرض البيع.
- التصنيع و الإنتاج.
- الاستعمال الشخصي بدون غرض البيع.

ثانيا: خطوات عملية الاستيراد

يتم الاستيراد وفق الخطوات التالية:

1 - دراسة البدائل المتاحة للحصول على السلعة.

[1] – زهرة مارون، " **استخدام نموذج تصحيح الخطأ في تقدير دالة الواردات – حالة الجزائر–** " رسالة ماجستير،غير منشورة، جامعة الشلف، 2010-2011، ص41.

2 - دراسة القواعد و القوانين و الإجراءات المنظمة لعملية الاستيراد.

3 - اتخاذ القرارات و الإجراءات للتخليص على السلعة، أي القيام بكل الإجراءات المناسبة لاستلام السلع و الإفراج عنها من الميناء.

الفرع الثاني: مفهوم الطلب على الواردات

أولا: مفهوم الطلب على الواردات

بصفة عامة يعرف الطلب:[1] بأنه مجموعة الكميات المختلفة من السلعة التي يرغب و يستطيع المستهلكون شراءها لقاء أسعار محددة و خلال فترة معينة من الزمن. نتوقع بأنه كلما كان السعر أقل كلما كانت الكمية المطلوبة أكبر، و كلما كان السعر أكبر كلما كانت الكمية المطلوبة أقل. أي العلاقة بين سعر السلعة و الكمية التي يطلبها المستهلك من هذه السلعة عكسية، ويطلق على هذا اسم " **قانون الطلب**"

وعليه فالطلب على الواردات يمكن تعريفه على أنه مجموعة الكميات المختلفة من الواردات الإجمالية التي يرغب ويستطيع المستهلكين شراءها مقابل أثمان معينة وخلال فترة محددة من الزمن. و هو ما يُترجم في الشكل الموالي:

الشكل رقم (1.1) : منحنى الطلب على الواردات

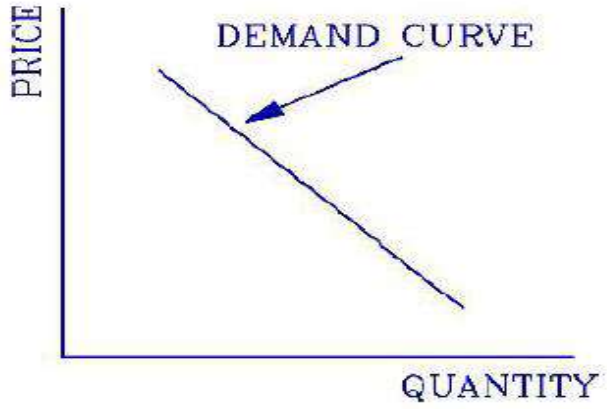

Determinants and Econometric Estimation of Imports Demand "Source: Mohammad A.N.Nassr Master,The Islamic University of Gaza, 2013,p 21."Function in Palestine

يمثل المنحنى أعلاه منحنى الطلب وهو ينحدر من أعلى إلى أسفل أي له ميل سالب مشيرا بذلك إلى أنه كلما ارتفع السعر(Price)، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، كلما انخفضت الكمية المطلوبة منها(Quantity)، والعكس صحيح.

ثانيا: اشتقاق منحنى الطلب على الواردات [2]

إن منحنى الطلب على الواردات يبين العلاقة العكسية بين الكمية المطلوبة من سلعة معينة وسعر تلك السلعة مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، حيث أنه عند ارتفاع سعرها تنخفض الكمية المطلوبة و العكس صحيح، و بالتالي يكون منحنى الطلب على الواردات يبين العلاقة العكسية بين سعر السلعة المستوردة و كميتها، لذلك فإن الكميات المستوردة تنخفض أو ترتفع حسب ارتفاع أو انخفاض أسعار السلع المستوردة.

---

[1] – عمر صخري، " **مبادئ الاقتصاد الجزئي الوحدوي** " الطبعة السابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 2006، ص 10.

[2] – زهرة مارون، مرجع سبق ذكره، ص 43.

و لتوضيح كيفية اشتقاق منحنى الطلب على الواردات يمكن استخدام الشكل التالي:

الشكل رقم (2.1) : اشتقاق منحنى الطلب على الواردات

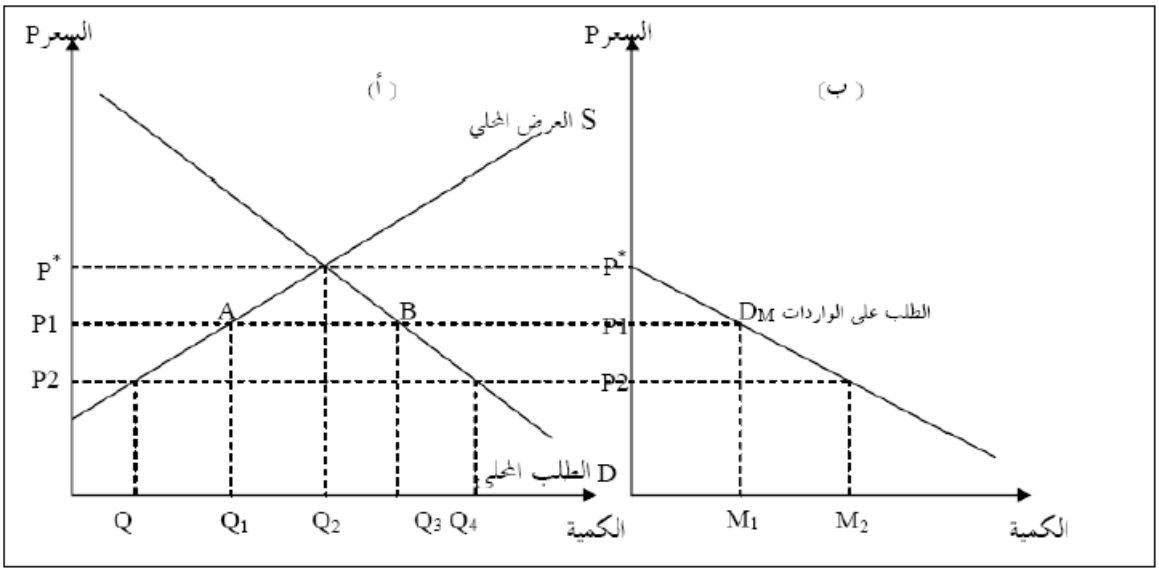

المصدر: زهرة مارون، مرجع سبق ذكره، ص 43.

من خلال الشكل أعلاه يتضح أنه تم رسم منحنى الطلب المحلي و العرض المحلي، حيث عند نقطة التوازن بين العرض المحلي S والطلب المحلي D فإن السعر التوازني هو P^*، في ظل هذا التوازن ليس هناك أي مكان للاستيراد.

أما إذا افترضنا أن السعر قد تحقق عند أي سعر أقل من هذا السعر المحقق محليا، وهذا من شأنه فتح باب التجارة والاستيراد من الخارج، فإذا كان السعر المحقق هو P_1 فإن هذا السعر يتقابل مع منحنى العرض المحلي(S) عند النقطة A ومع منحنى الطلب المحلي عند النقطة B، لذا فإن الكمية التي يكون المنتجون على استعداد لعرضها محليا هي Q_1، في حين أن الكمية التي يطلبها المستهلكون هي Q_3، وبناءاً على ذلك يمكن القول أن هناك طلبا زائدا، حيث أن الكمية المطلوبة أكبر من الكمية المعروضة محليا و هي تعادل نفس الكمية في الشكل (ب)، والتي توضح كمية الواردات M_1 عند هذا السعر.

كما أنه إذا انخفض السعر إلى P_2 فإننا بذلك نحصل على نقطة جديدة يمكن بها تحديد العرض و الطلب المحليين، وعند هذا السعر الجديد P_2 فإن الكمية المطلوبة ستكون Q_4، أما الكمية المعروضة محليا هي Q، هذا ما يتطلب استيراد ما قدره الفرق بين الكمية المطلوبة و الكمية المعروضة، ومن خلال استمرار انخفاض السعر نتحصل على إحداثيات جديدة للواردات، وبوصل هذه النقاط نكون قد قمنا باشتقاق منحنى الطلب على الواردات المبين في الشكل(ب)، ويتضح من خلال الشكل أن ميل منحنى الطلب سالب وهذا ما يترجم العلاقة العكسية بين الكمية و السعر أو قانون الطلب الذي تم التطرق له في العنصر السابق.

ثالثا: مناهج دراسة الطلب على الواردات [1]

الواردات هي عبارة عن سلع أجنبية، و بالتالي يكون دخولها إلى الاقتصاد الوطني عن طريق الطلب عليها. و تتمثل مناهج الطلب على الواردات أساسا في:

[1] – كلثوم صافي، مرجع سبق ذكره، ص 67.

1 -**منهج البديل غير التام:** حسب هذا المنهج تعتبر السلعة المستوردة بديل غير تام للسلعة المنتجة محليا، إذ يتميز الطلب على السلعة المستوردة في هذا المنهج بأنه مستقل، أي أنها تطلب لذاتها، ذلك ما يبين أن الطلب على الواردات في هذا المنهج هو من أجل تعظيم منفعة المستهلك أو المنتج.

2 -**منهج فائض الطلب:**[1] أدت الاختلافات في موازين مدفوعات الدول المتخلفة إلى الاهتمام بدراسة محددات حركة الواردات على أساس أن الطلب على الواردات مرتبط بالضغط على الموارد المحلية وهذا ما جعل السعر و الدخل كمحددات طبقا للنظرية الكلاسيكية ليسا كافيين، حيث أن هناك متغيرا مرتبطا بما يسمى بفائض الطلب يجب أن يأخذ بعين الاعتبار، و يعتبر منهج فائض الطلب أنه إذا كانت السلع المستوردة بدائل تامة للسلع المنتجة محليا، فإن الواردات تمثل في هذه الحالة فائض الطلب الكلي على العرض الكلي.

المطلب الثاني: محددات الطلب على الواردات

زيادة على المحددات التقليدية للطلب على أي سلعة، هناك محددات الطلب على الواردات بشكل خاص، و تتمثل أهمها فيما يلي:[2]

الفرع الأول : العوامل التي تؤثر في حجم الطلب على الواردات

و هي مجمل العوامل التي تحدث تغيير في حجم الطلب على الواردات وهي كمايلي:[3]

1 -**الدخل:** يعتبر أهم العوامل المحددة للطلب على الواردات، وذلك وفق للنظرية التقليدية التي تبين أن حجم الواردات دالة لكل من الدخل الحقيقي و أسعار الواردات كنسبة إلى أسعار السلع المنتجة محليا أو ما يصطلح عليه بالأسعار النسبية

كما هو مبين في الدالة التالية:[4]

$$M=(Pm/Py \ . \ Y/ Py)$$

حيث:

M : تمثل حجم الواردات

Pm:أسعار الواردات

Py : أسعار السلع المنتجة محليا

Y : الدخل النقدي المحلي

كما يمكن أن تأخذ دالة الواردات بالنسبة للدخل دالة خطية، يمكن صياغتها على شكل المعادلة التالية:

$$M= M+my$$

يمثل m الميل الحدي للاستيراد، و الذي يتمثل في مقدار التغير في الواردات الحقيقية الناتج من تغير الدخل بمقدار وحدة واحدة

$$m=\frac{\Delta M}{\Delta Y}$$ أي

[1] – زهرة مارون، مرجع سبق ذكره، ص 46.

[2] – محمد مدياني، علي خليد، " **نمذجة دالة الطلب على الواردات في الجزائر** " مجلة الحقيقة –جامعة أدرار–الجزائر، العدد 28، 2012 ص 392.

[3] – كلثوم صافي، مرجع يبق ذكره، ص 68.

[4] – جار التبي بابو جار النبي،" **محددات الطلب على الواردات في إطار نماذج المعادلات الآنية** " مجلة بخت الرضا العلمية– السودان، العدد السابع، يونيو2013 ، ص 107.

و بالتالي فإن الزيادة في الدخل تؤدي إلى الزيادة في الطلب على الواردات و تعليل ذلك أن الفرضية التقليدية لدالة الطلب على الواردات مبنية على أسس النظرية الجزئية وبالتحديد نظرية طلب المستهلك القائمة على تعظيم دالة المنفعة، ويشكل مجموع طلب الأفراد على الواردات إجمالي الطلب على الواردات في الاقتصاد بمعنى آخر تتحقق هذه العلاقة إذا كانت تعتبر مثل أي سلعة في دالة طلب المستهلك، أو لم يكن هناك إنتاج بديل محلي للسلعة، و في هذه الحالة تصبح دالة الطلب على الواردات هي دالة الطلب على السلعة نفسها.

و على خلاف ذلك، قد تكون العلاقة بين نمو الدخل و الطلب على الواردات عكسية إذا كان هناك سلع محلية بديلة نسبيا للسلع المستوردة.

2-الأسعار:[1]

يمثل سعر السلعة العامل الرئيسي في تحديد الطلب على الواردات، حيث أن دالة الطلب بشكل عام هي علاقة بين الكمية المطلوبة من سلعة ما و سعر تلك السلعة، بالإضافة إلى أسعار السلع البديلة و المكملة. ويمكن التعبير عن الأسعار في دالة الطلب عن الواردات بإحدى الصورتين:

- **الصورة غير المقيدة لدالة الطلب:** حيث يجعل الكمية المطلوبة من الواردات دالة في كل من أسعار الواردات وأسعار السلع البديلة المحلية، بالإضافة إلى الدخل.
- **الصورة المقيدة للإشارة و الحجم:** و هو ما يطلق عليه الأسعار النسبية، أي النسبة بين سعر السلعة المستوردة وسعر البديل لها محليا.

وبالتالي فأسعار الواردات هي من المحددات الهامة في دالة الطلب على الواردات حيث أن ارتفاع أسعار الواردات يؤدي إلى انخفاض الطلب عليها.

ويعلل الاقتصاديون ذلك بثلاثة أسباب:[2]

- ✓ أثر الإحلال في الاستهلاك، أي انتقال الطلب على البدائل المحلية مما يؤدي إلى انخفاض الواردات.
- ✓ أثر الدخل، حيث أن ارتفاع أسعار الواردات يؤدي إلى انخفاض الدخل الحقيقي و بالتالي انخفاض الواردات.
- ✓ أثر الإنتاج، أي أن ارتفاع أسعار الواردات يؤدي إلى جذب الموارد من القطاعات الأخرى إلى قطاع الواردات التنافسي، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض إجمالي الواردات.

3-الصادرات:[3]

إن الصادرات يكمن تأثيرها في جانبين: أولهما أن عائدات الصادرات من العملة الأجنبية تنطوي تحت طي تخصيص الإيرادات حيث تستخدم للإنفاق على الواردات، و عليه فإن زيادة الصادرات مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة يؤدي إلى زيادة الواردات.

أما من الجانب الآخر، فزيادة الصناعات التصديرية يتطلب زيادة الواردات من السلع الوسيطية و المواد الأولية.

---

[1] – محمد مدياني، علي خليد، مرجع سبق ذكره، ص 394.

[2] – كلثوم صافي، مرجع سبق ذكره، ص 69.

[3] – محمد مدياني، علي خليد، مرجع سبق ذكره، ص 394، بتصرف.

4-سعر الصرف:[1]

سعر الصرف معرف بسعر الوحدة من العملة الأجنبية مقابل الوحدات من العملة المحلية. و في ظل ثبات الأسعار المحلية، فإن المتوقع أن سياسة تحرير التجارة تقود تدريجيا إلى زيادة الدخل الحقيقي دون إحداث اختلال في ميزان المدفوعات، و في ظل هذه الفرضية فإن ذلك لا يؤدي بالضرورة إلى ارتفاع الواردات، بالرغم من ذلك فإن الدول النامية غالبا ما تقوم بتخفيض قيمة عملاتها مما يؤدي ظاهريا إلى خفض تكاليف وارداتها مما يؤدي إلى انخفاض أسعار الواردات نسبة إلى الأسعار المحلية وعلى ذلك فإن سياسة تحرير التجارة في الغالب تؤدي إلى ارتفاع في مستوى الواردات، حيث يمكن أن نقول هناك علاقة طردية بين معدل سعر الصرف و حجم الواردات.

أما بالنسبة لمعدل الصرف في الجزائر فإنه يتميز بالارتفاع المستمر حيث نلاحظ أنه سنة 1999 انتقل من 6.66 دج /دولار إلى 75.25 دج /دولار سنة 2000، و استمر في تذبذبات في الارتفاع والانخفاض لكن ليس أقل من سنة 1999 ، ثم عرف انخفاض سنة 2008 حيث بلغ 64.58 دج /دولار، إلا أنه استأنف الارتفاع ليصل أعلى مستوياته سنة 2016 حيث بلغ 109.47 دج /دولار، وهذا ما يظهره المنحنى البياني والذي تم تمثيله انطلاقا من الجدول التالي :

الجدول رقم (1.1) معدل سعر الصرف في الجزائر للفترة الممتدة من 1999- 2016

السنة	نسبة الصرف المتوسطي دج / دولار أمريكي
1999	66.6000
2000	75.2500
2001	77.2647
2002	79.6850
2003	77.3683
2004	72.0653
2005	73..3669
2006	72.6459
2007	69.3644
2008	64.5810
2009	72.6467
2010	74.3199
2011	72.8537
2012	77.5519
2013	79.3809
2014	80.5600
2015	100.4600
2016	109.4700

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على معطيات بنك الجزائر من خلال الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار **andi**

على الرابط: **http://www,andi,dz/index,php/ar/statistique/bilan-du** تاريخ الاطلاع: **26-04-2018**

[1] – حسيبة شتحونة، " **أثر القروض الاستهلاكية على تطور حجم الواردات في الجزائر**" مذكرة ماستر،غير منشورة، جامعة الوادي، 2014- 2015، ص 49.

كما نلاحظ أن قيمة متوسط المعدل السنوي لسعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي انخفضت بنسبة 08.97 % . وبلغ متوسط الصرف السنوي للدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي بـــ 109.47 دولار/دينار في عام 2016 مقابل 100.46 دولار/دينار في عام 2015.[1]

وانخفض متوسط سعر الصرف السنوي للدينار الجزائري مقابل الأورو بنسبة 08.74 % في عام 2016 مقارنة مع عام 2015، اجتاز من 111.44 أورو/ دينار في عام 2015 مقابل 121.18 أورو/ دينار في عام 2016.

4-الصرف الأجنبي:[2]

تستجيب الواردات في الدول النامية بشكل خاص لاحتياط الصرف الأجنبي و ذلك بدرجة قد تكون أكبر من درجة استجابتها لمستوى الدخل، حيث تعتبر احتياطات الصرف في هذه الدول هي المصدر الرئيسي لتمويل الواردات.

الفرع الثاني : العوامل التي تؤثر في التركيب السلعي للواردات

إن التركيب السلعي لواردات أي دولة و في أي وقت يتأثر بعدة عوامل رئيسية ألا و هي على الترتيب : التغيرات الديموغرافية؛ التنمية الاقتصادية؛ هيكل الحماية الجمركية؛ و سياسات توزيع الدخل؛ والسياسات التجارية المنتهجة.

1 - التغيرات الديموغرافية

تعتبر الزيادة الديموغرافية من العوامل الهامة التي تحدد التركيب السلعي للتجارة الخارجية. فالنمو السكاني بمعدلات مرتفعة يعني زيادة في الطلب على المواد الغذائية، و مع محدودية الإمكانيات المحلية لعرض كمية من الناتج لتغطية هذه الزيادة. فإن الأمر سيتطلب الاعتماد على الخارج لإشباع فائض الطلب.

2 - **التنمية الاقتصادية**

يؤدي تنفيذ برامج و خطط التنمية و خاصة في الدول النامية إلى تزايد الحاجة إلى السلع الاستثمارية، والتي غالبا ما يتم استيرادها من الخارج. و بذلك يزداد الإنفاق على الواردات من السلع الاستثمارية فتزداد أهميتها النسبية في إجمالي الإنفاق على الواردات. كذلك فإن تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية و الاجتماعية قد يؤدي إلى زيادة عالية في الإنفاق الحكومي على إقامة مشاريع استثمارية وخدمية، مما يترتب عنه زيادة في دخول الأفراد خلال فترات زمنية وجيزة تنعكس آثارها في مجال الإنفاق الاستهلاكي، فتحدث تغيرات في نمط و سلوك استهلاك الأفراد. إضافة إلى ذلك فإن ارتفاع مستوى المعيشة للأفراد يترتب عنه زيادة كبيرة في الطلب الاستهلاكي يقابلها إمكانيات إنتاجية محدودة. وبالتالي يستلزم التوجه إلى العالم الخارجي لمواجهة النمو المتزايد في الطلب الاستهلاكي.

3 - **هيكل الحماية الجمركية :**[3]

هيكل الحماية الجمركية المتحيز اتجاه صناعة محلية معينة يؤدي إلى انخفاض الواردات من منتجات تلك الصناعة، والعكس صحيح، هذا يعني أن تخفيض الدولة للتعريفة الجمركية على سلع معينة يؤدي إلى زيادة الاستيراد من تلك السلع وبشكل أكبر من تلك التي لم تدخل التزام الدولة بالتخفيض.

[1] – الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار ANDI، على الرابط: http://www,andi,dz/index,php/ar/statistique/bilan-du تاريخ الاطلاع 01-05-2018.

[2] – محمد مدياني، علي خليد، مرجع سبق ذكره، ص 396.

[3] – عبد الرزاق غبشي، " **أثر أسعار النفط على الواردات الجزائرية** " مذكرة ماستر، غير منشورة، جامعة ورقلة، 2015– 2016، ص 17.

4 - **سياسات توزيع الدخل** :[1] تؤثر طريقة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع في الطلب على الواردات، فإذا تم توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة ذات الدخل المحدود، فإن الواردات من السلع الغذائية و الاستهلاكية سترتفع بشكل ما مقارنة مع باقي الواردات، أما إذا كانت سياسات توزيع الدخول لصالح فئة الدخول المرتفعة، فسيقل الطلب على الواردات من السلع الاستثمارية و الوسيطية مقابل ارتفاع الواردات من سلع الرفاهية. ومنه فإن سلوك و أذواق الأفراد في الطلب على سلع الواردات تتغير بتغير توزيع الدخل.

5 - **السياسات التجارية**: يرى بعض الاقتصاديين أن الطلب على الواردات يتأثر بشكل مباشر بطبيعة السياسات التجارية التي تنتهجها الدولة من خلال التعريفات الجمركية و القيود الأخرى مثل نظام الحصص و التراخيص و الحظر. فالسياسات التجارية المتعلقة بالرقابة على الواردات، على سبيل المثال، تؤدي إلى فجوة تفصل بين أسعار عارضي الواردات و بين أسعارها محليا، و هذا يؤدي إلى ارتفاع أسعار الواردات محليا، و بالتالي انخفاض الواردات.[2]

و من بين أهم القيود المفروضة على الواردات **رخص الاستيراد**، والتي تتمثل في عدم السماح باستيراد بعض السلع إلا بعد الحصول على ترخيص(إذن) سابق من الجهة الإدارية المختصة بذلك- عادة ما تكون غرفة التجارة- و قد يستعمل هذا النظام لفرض حصة دون الإعلان عنها، فتحدد الدولة مقدار للمستورد عن طريق التراخيص المسلمة للتجار.[3]

والفكرة في نظام رخص الاستيراد هي منع الاندفاع على الواردات، فعندما ترى الدولة قصور ما من عملة أجنبية مخصصة للشراء من الخارج أو إسرافا في استيراد سلعة معينة، و غالبا ما تكون سلعة ترفيه، فيمكنها عندئذ أن تفرض نظام الرخص و تمنع الإسراف في الاستيراد، أو تحدد الاستيراد و تنظمه بما يقتضي ضرورته (أنظر الملحق رقم 3)، و تظهر أهمية ذلك عندما يُتبع نظام الرخص بدون نظام الحصص، و لعل الفكرة الأساسية عندئذ هي جعل تجارة الواردات تابعة لتجارة الصادرات حتى لا يختل التوازن على نحو يمثل ضغطا على العملة الأجنبية.

الفرع الثالث : العوامل التي تؤثر في التوزيع الجغرافي للواردات

توجد مجموعة من العوامل التي تساهم في التأثير على التوزيع الجغرافي للواردات و هي كالتالي:[4]

1 - **التكتلات الاقتصادية**: تعبر التكتلات الاقتصادية عن تجمع العديد من الدول التي تجمعها الروابط خاصة بالجوار الجغرافي أو التماثل الكبير في الظروف الاقتصادية أو الانتماء الحضاري المشترك. و من مزايا هذه التكتلات للدول الأعضاء هو الاستفادة من حرية التجارة بحرية انتقال السلع بين هذه الدول بالإضافة إلى حرية انتقال الأفراد و رؤوس الأموال. كما يمكن لهذه الدول أن تنسق فيما بينها سياسات تجارية مشتركة مع الخارج و ذلك بتطبيق تعريفة جمركية موحدة على السلع التي تستورد من العالم الخارجي للمنطقة، و بذلك فإن تعامل أي دولة مع هذه المجموعات الاقتصادية سيؤدي بالضرورة إلى زيادة التبادل التجاري معها.

---

[1] – محمد مدياني ، علي خليد، مرجع سبق ذكره، ص 398.

[2] – عابد عبدلي،" **محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في إطار التكامل المشترك و تصحيح الخطأ** " مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، العدد 32، 2007، ص 06.

[3] – زهرة مارون، مرجع سبق ذكره، ص 22.

[4] – كلثوم صافي، مرجع سبق ذكره، ص 75.

2 - **العادات والأنماط الشرائية:** يتعلق هذا العامل بخصائص كل شعب و عاداته و طقوسه الدينية و الوطنية فكثيرا ما يكون السبب وراء التوزيع الجغرافي لواردات دولة معينة هو مجرد الإبقاء على التقاليد في استيراد سلعة معينة من مصدر جغرافي معين، فهناك شعوب تكثر من اقتناء منتجات محددة في حين تفضل شعوب أخرى منتجات مغايرة، وبذلك فإن العادات الاستهلاكية ستؤثر دون شك على تركيبة الهيكل الجغرافي للواردات. فمثلا إذا تعود المستهلكون على سيارات يابانية مقارنة بالسيارات الأوروبية فستكون الأهمية النسبية في التوزيع الجغرافي لواردات هذه الدولة مرتفعة بالنسبة لليابان مقارنة مع مجموعة الدول الأوروبية.

كما لا تستورد الشعوب الإسلامية، على سبيل المثال، إلا اللحوم التي تكون مذبوحة على الطريقة الإسلامية و بذلك فإن استيراد هذا النوع من السلع سيؤثر حتما على التوزيع الجغرافي لهذه الدول.

3 - **تكاليف النقل:**[1] من المعلوم أن تكلفة النقل من الدولة المصدرة إلى الدولة المستوردة تعتبر عاملا هاما في تحديد التوزيع الجغرافي للواردات خاصة إذا تعادلت جودة السلع المستوردة من الدول المختلفة، وبالتالي فإن وجود خطوط نقل منتظمة معينة مع دول معينة يعد سببا رئيسيا في زيادة التبادل التجاري مع تلك الدول.

4 - **طبيعة النظام الاقتصادي:**[2] تعد من العوامل التي تحدث تغييرا في هيكل التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية، بحيث إذا كانت الدولة تتبع نظام التخطيط المركزي في سياساتها الاقتصادية فسيترتب على ذلك توجهها في معاملاتها التجارية إلى الدول التي لها نفس النظام الاقتصادي كدول أوروبا الشرقية، بينما إذا كانت تتبع نظام السوق المفتوح فستتوجه نحو الدول التي تسري على مبادئ الاقتصاد الحر كدول أوروبا الغربية و الولايات المتحدة.

[1] - محمد مدياني، علي خليد، مرجع سبق ذكره، ص 399.

[2] - كلثوم صافي، مرجع سبق ذكره، ص 76.

المبحث الثالث: السياسة الاستيرادية في الجزائر و تطورها

إن السياسة الاستيرادية في الجزائر شهدت عدة تطورات، فبعد النظام الاحتكاري للدولة في المبادلات الخارجية خلال السبعينات، إلى الاحتكار المطلق خلال الثمانينات، أخذت السياسة الاستيرادية اتجاه مغاير مع بداية التسعينات وهذا سعيا لمواكبة التحولات الاقتصادية العالمية و إتباع إيديولوجية اقتصاد السوق.

المطلب الأول: تطور السياسة الاستيرادية في الجزائر

بعد الأزمة البترولية لسنة 1986 وزيادة عبء المديونية الخارجية وكذا ضغط المنظمات الدولية،عمدت الجزائر إلى إصلاح قطاع التجارة الخارجية. أهم ما ميز هذا الإصلاح هو أنه كان مرحلي، وقد تم ذلك على مرحلتين:

الفرع الأول: مرحلة التحرير التدريجي للاستيراد (1990-1993)

تبدأ هذه المرحلة بصدور القانون المتعلق بالنقد والقرض في شهر أفريل 1990 و قانون المالية التكميلي في أوت 1990، والذي يتضمن إدخال نظام الامتياز الذي ساعد على تفتيت احتكار الاستيراد و إلى تحسين العرض وتوفير خدمات ما بعد البيع داخل الاقتصاد الوطني، حيث صار لأي شخص مسجل بالسجل التجاري الحق في استيراد السلع بغرض بيعها مما ساعد على زيادة المنافسة وإمكانية الحصول على النقد الأجنبي بالكامل بالسعر الرسمي وهذا وفقا للأنظمة (90-02، 90-03، 90-04)، الذي أصدرها البنك المركزي في سبتمبر 1990، كما أدى هذا التنظيم إلى إلغاء تراخيص الاستيراد مع بقاء رقابة إدارية على بعض السلع المستوردة، وصارت عمليات الاستيراد تتم عبر البنوك حتى يتمكن المستورد من الحصول على القرض بالعملة الصعبة وفق شروط ملائمة.[1]

والملاحظ خلال فترة هذه المرحلة هو أنه سنة 1991 و سنة 1992 كانتا أهم مؤشرين عرفتهم المرحلة، فالأولى شهدت صدور المرسوم رقم 37/91 المؤرخ في 13-02-1991 والذي يتعلق بشروط التدخل في التجارة الخارجية، حيث يلغي احتكار الدولة للتجارة الخارجية، كما يلغي أيضا تراخيص الاستيراد الأمر الذي لم يكن بالكافي لتشجيع حرية المنافسة، مما جعل بنك الجزائر يعيد النظر في قواعد الصرف، حيث قام في 21-04-1991 بنشر تعليمة؛ كما تم إلغاء الدفع بالعملة الصعبة على مستوى السوق الوطنية للسلع المستوردة من قبل أصحاب الامتياز (تطبيقا لقانون المالية التكميلي لـــ 1990) و تعويضه بالتسوية بالدينار، وذلك في غياب آلية لحماية المستوردين ضد مخاطر الصرف.

أما فيما يخص سنة 1992 و مع تجدد الاختلالات المالية، قامت السلطات العمومية بوضع قيود مشددة على منح العملة الأجنبية، و على توسيع الواردات حيث كانت نهاية 1992 تطبيق قواعد صارمة على التمويل، حيث تم تحديد صقف لقيمة المعاملات يتمثل في 100ألف دولار وأي قيمة تزيد عليه يتم إخضاعها لموافقة لجنة خاصة بذلك.كما نجد بعض القيود المؤقتة التي تم وضعها على بعض المستوردات ذات الطابع الكمالي أو ذات جودة عالية منافسة للصناعة الوطنية.

الفرع الثاني: مرحلة التحرير التام للاستيراد بدءاً من 1994

لقد وضعت الجزائر قيد التنفيذ برنامجا لتحرير تجارتها الخارجية، تمثل في إلغاء القيود، حيث نُفذت عملية التحرير في أفريل 1994 وتم ذلك على مراحل:

[1] - مرجع سبق ذكره، ص 401.

فقد ألغيت أولا القاعدة التي تفضي بتمويل بعض الواردات الاستهلاكية بالنقد الأجنبي الخاص للمستورد، وتم تحرير الواردات من المعدات الصناعية والمهنية المستعملة،... ولزيادة الانفتاح وتعزيز التكامل الإقليمي، خفضت الحماية الجمركية وكذلك الحدود القصوى للتعريفة الجمركية على الواردات، أولا في عام 1996 **من (60% إلى 50% ثم إلى 45% في** أول جانفي 1997)[1] ، واقتصرت الواردات المحظورة على فئات ثلاث وهي: السلع المحظورة لأسباب دينية وصحية واجتماعية ، و السلع الموقوفة مؤقتا حتى نهاية 1994، بالإضافة إلى سلع أساسية مدعمة والتي ألغيت القيود عليها بنهاية عام 1994.

لقد كانت لتحرير التجارة على الواردات تباين في الأثر حيث ارتفعت ارتفاعا كبيرا في سنتي 1994 و1995، أي أثرت إيجابا أما في سنة 1996 انخفضت قيمة الواردات الحقيقية وبقيت في نفس المستوى في سنة 1997. ويعزى انخفاض الواردات سنة 1996 إلى حدوث انخفاض في مستوى الواردات الغذائية .وازدادت القيمة الحقيقية للواردات مع زيادة الناتج المحلي الإجمالي و خاصة بعد رفع الاحتكار على الاستيراد ؛ وذلك برفع كل الحواجز الجمركية (إلغاء قائمة المواد الممنوعة من الاستيراد والتي كانت تتطلب ترخيصا مسبقاً) وتبسيط التعريفة الجمركية بتخفيض النسب إلى (0%، 5%،15%، 30%) منذ سنة 2002.[2]

تخضع عمليات استيراد المنتجات إلى مراقبة الصرف طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما المصرفية والجمركية.

يجب أن تكون المنتجات المستوردة مطابقة للمواصفات المتعلقة بنوعية المنتجات وأمنها، خاصة القانون رقم 89-02 الصادر في 07 فيفري 1989 المتعلق بالقواعد العامة لحماية المستهلك، المرسوم التنفيذي رقم 90-366 الصادر في 10 نوفمبر 1990 المتعلق بوسم وعرض المنتجات المنزلية غير الغذائية والقانون 04-04 الصادر في 23 جوان 2004 المتعلق بالتقييس، والأمر الصادر في 15 جوان 2002 المحدد لطرق تطبيق المادة 22 من قانون الجمارك المتعلق باستيراد السلع المقلدة.

كما خصص الأمر رقم 05-05 الصادر في 25 جويلية 2005 والمتضمن قانون المالية التكميلي، المادة 13 التي نصت على أنه " **لا يمكن أن تمارس نشاطات استيراد المواد الأولية والمنتجات الموجهة للبيع على حالتها إلا من الشركات التي يساوي أو يفوق رأسمالها 20 مليون دج** "[3]

وعلى هذا الأساس أصبحت الشركات التجارية التي تقوم بنشاط الاستيراد ملزمة باحترام الشروط الثلاثة التالية:

- ✓ امتلاك البنية التحتية المناسبة للتخزين والتوزيع.
- ✓ امتلاك إمكانيات النقل المناسبة لخصوصيات النشاط.
- ✓ امتلاك إمكانيات مراقبة النوعية و المطابقة والمراقبة الصحية و المراقبة البيطرية والنباتية الصحية للمواد المستوردة قبل بيعها.

والملاحظ أن الجزائر قد قطعت أشواطا معتبرة في مجال تحرير التجارة الخارجية بصفة خاصة والإصلاحات الاقتصادية بصفة عامة، هذه الإصلاحات التي من شأنها أن تجعلنا نطوي صفحة الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، غير أنه وبالرغم من

---

[1] – منى مسغوني، "**علاقة سياسة الواردات بالنمو الداخلي للاقتصاد الوطني في الفترة الممتدة 1970-2001** " رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة ورقلة ، 2004-2005، ص 138.

[2] – زهرة مارون، مرجع سبق ذكره، ص 56.

[3] – مرجع سبق ذكره، ص 56.

هذه الإصلاحات الجذرية و الترسانة القانونية التي صدرت في هذا المجال؛ إلا أن الاقتصاد لا يزال حبيس الاعتماد على قطاع المحروقات.[1]

المطلب الثاني: تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة 1999-2016

ستتضمن طيات هذا المطلب كل من تحليل تطورات الواردات الجزائرية خلال فترة الدراسة، وذلك من خلال استعراض تطور حجم الواردات الإجمالية، وكذا التطرق إلى تركيبها السلعي وتوزيعها الجغرافي.

الفرع الأول : تطور حجم الواردات الجزائرية خلال الفترة 1999- 2016

شهدت فترة الدراسة(1999-2016) تزايدا كبيرا في قيمة الواردات من العالم، حيث بلغت سنة 2016 ما يزيد على 5115135.5 مليون دينار جزائري، وذلك مقابل 610673.0 مليون دينار جزائري في سنة 1999، أي أن الواردات قد تضاعفت بأزيد من ثمان مرات خلال 18 سنة. وهذا واضح من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (3,1) : تطور حجم الواردات الجزائرية خلال الفترة 1999 – 2016 (مليون دينار جزائري)

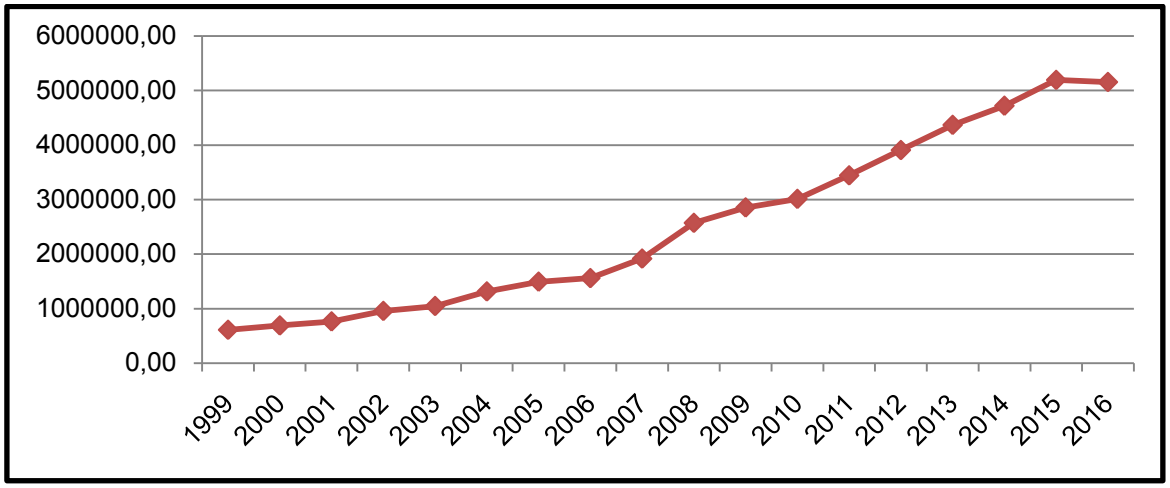

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الملحق رقم (2)

حيث انتقلت قيمة الواردات من 610673.0 مليون دج سنة 1999 إلى 5115135.5 مليون دج سنة 2016 ، حيث سجلت الواردات أعلى قيمة لها خلال الفترة في سنة 2015 حيث بلغت 5193459.7 مليون دج، و ذلك يرجع لتطبيق إجراءات واسعة لتحرير عمليات الاستيراد في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي.

كما سجلت الواردات خلال الفترة (2000-2012) متوسط معدل نمو يقدر بـــــ13.43 % مما يدل على أن الواردات الجزائرية تتميز بالنمو المستمر ولو بنسب متفاوتة.

الفرع الثاني: التركيب السلعي للواردات الجزائرية خلال الفترة 1999-2016

إن التركيب السلعي للواردات في الجزائر لا يختلف عموما عن غيره من التركيبات السلعية لباقي الدول النامية، فهي تتميز بالثبات النسبي لمكوناته، حيث نجد سيطرة التجهيزات الصناعية بنسبة 32,27% وآلات و معدات أخرى بنسبة 23,35% وتليها في المرتبة الموالية المواد الغذائية ومشروبات بنسبة 16,46% ، على إجمالي الواردات الجزائرية. وهذا كفيل

[1] – محمد مدياني، علي خليد ، مرجع سبق ذكره، ص 404.

بإبراز مدى تبعية الاقتصاد الجزائري إلى الخارج وضعف هيكلة جهازه الإنتاجي، وهذا ما يظهر جلياً في استيراد السلع الغذائية من الخارج.

والملحق رقم (1) يبين التركيب السلعي لهيكل الواردات الجزائرية خلال فترة الدراسة:

حيث أن معطيات الملحق رقم (1) يمكن صياغتها في الأعمدة البيانية الموالية:

الشكل رقم (4.1) : التركيب السلعي للواردات الجزائرية خلال الفترة 1999-2016

مليون دينار جزائري

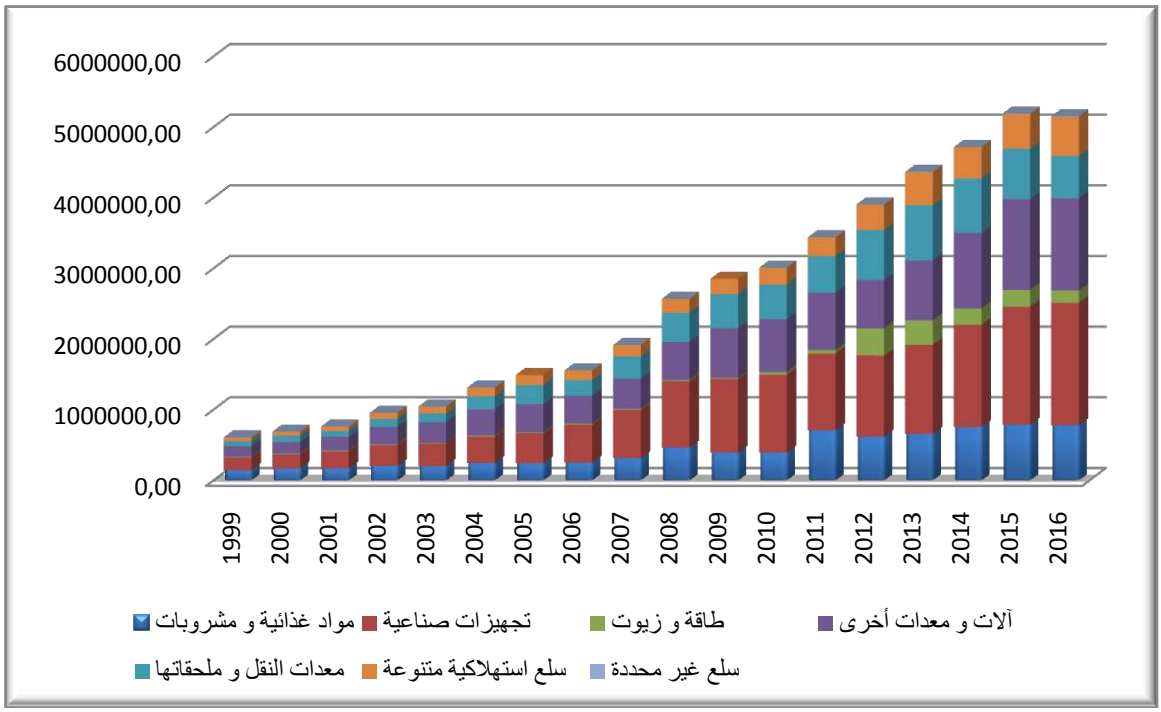

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الملحق رقم (1)

كما يمكن تحديد النسبة المئوية لكل تركيبة سلعية خلال فترة الدراسة كمايلي

الشكل رقم (5.1): التركيبة السلعية المتوسطة لهيكل الواردات خلال الفترة 1999 – 2016

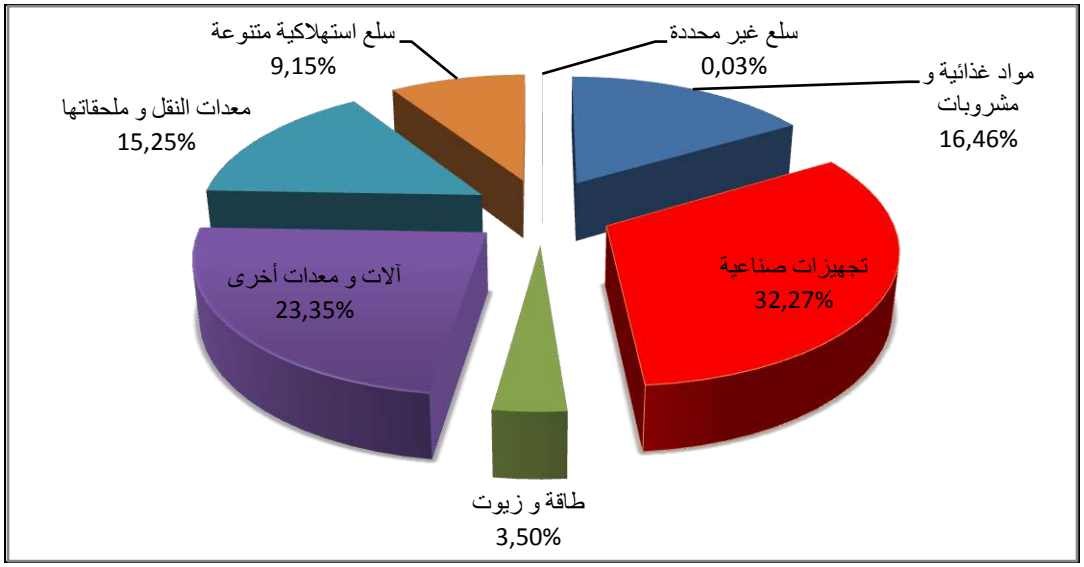

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الجدول رقم (2.1)

الفرع الثالث: التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية خلال الفترة 1999– 2016

إن الهدف الأسمى من دراسة التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية هو معرفة اتجاه ومصادر الواردات الجزائرية من مختلف الأقطاب الموجبة المصدرة نحو الأقطاب السالبة الجزائرية المستوردة، بغرض معرفة مدى الاعتماد على دولة واحدة أو تكتل إقليمي اقتصادي في الحصول على الواردات.

كما يمكن القول أن الجزائر تنتهج مسار جل الدول النامية في ارتباطها الوثيق بأسواق الدول الصناعية المتقدمة حيث انحصرت وارداتها خلال فترة الدراسة في يد قليلة من المناطق يترأسها الإتحاد الأوروبي.

وهو ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم (6.1): التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية خلال الفترة 1999 – 2016

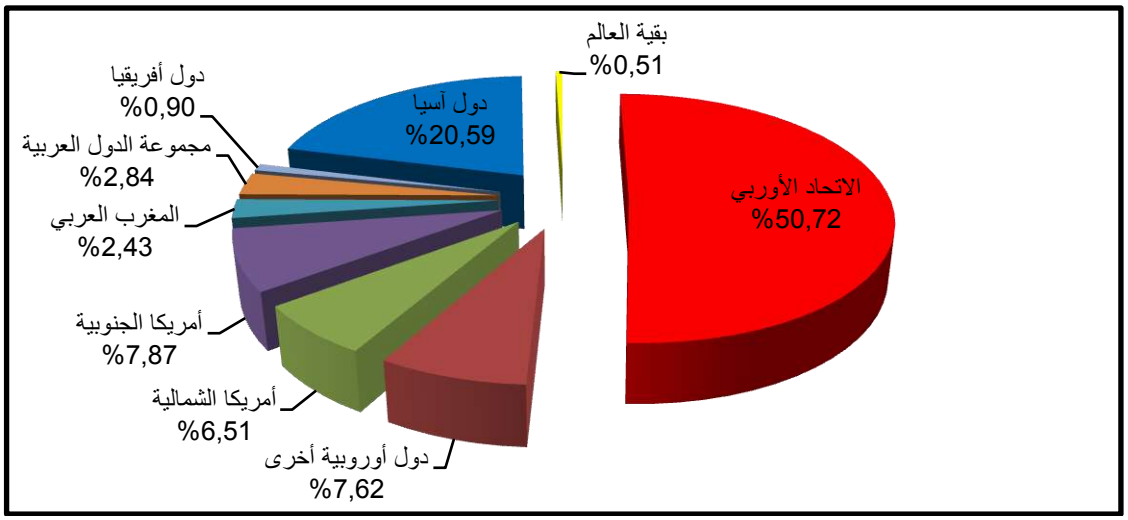

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الملحق رقم (2)

نلاحظ أنه رغم تعدد و تنوع التوزيع الجغرافي لمنابع الواردات الجزائرية إلا أنها تتميز بتركيزها على منطقة واحدة، واستئثار قليل من الدول بالسوق الجزائرية و هي مجموعة دول الاتحاد الأوروبي و تليها دول آسيا، مما يمكن أن يخلق نوعاً من الاحتكار، ويعرض السلع في الجزائر إلى خطر ارتفاع الأسعار أو الندرة في حال تعرض هذه الدول إلى أزمات اقتصادية أو مالية بشكل مفاجئ.

المبحث الرابع: الدراسات السابقة

تعددت و تنوعت الدراسات البحثية التي تناولت هذا الموضوع- **محددات الطلب على الواردات**- والموضوعات المتعلقة به، سنحاول ذكر بعض منها فقط نظرا لتعدد الزوايا المنظور منها للموضوع، لذا حبذت ذكر البحوث التي تتشابه إلى حد كبير مع موضوع الدراسة، و توضيح أوجه الشبه وأوجه الاختلاف عنها.

المطلب الأول: أهم الدراسات التطبيقية السابقة

سوف نتناول في هذا المطلب أهم تلك الدراسات التطبيقية، والتي تم اختيارها وفق لنسبة التشابه مع الدراسة الحالية، ونرتبها وفق السنة الجامعية البحثية الأحدث كالتالي:

1) – دراسة للباحثين " بلقاسم زايري، إيمان كروشة " بعنوان: دراسة قياسية للطلب على الواردات المنقولة بحرا في الجزائر خلال الفترة (2000–2015)، جامعة الشلف،وهران، 2014.[1]

تمحورت الدراسة حول إبراز العوامل المؤثرة في حجم الطلب على الواردات المنقولة بحرا خلال الفترة (2000-2015) باعتبارها جزءا هاما في التجارة الخارجية و النمو الاقتصادي في الجزائر، و ذلك بتحليل العلاقة الموجودة بين مجموعة من المتغيرات المستقلة والمتمثلة في (الانفتاح التجاري، سعر الصرف، التضخم، رسوم الموانئ، احتياطات الصرف) و المتغير التابع حجم الواردات المنقولة بحرا، وتقديرها بطريقة المربعات الصغرى.

و خلُصت الدراسة إلى أن النقل البحري يعتبر من أهم وسائل النقل التي تعتمد عليها الجزائر في مبادلاتها الخارجية، وكذلك أثبتت الدراسة وجود علاقة قوية بين سعر الصرف وحجم الواردات المنقولة بحرا. و كذلك أكدت الدراسة عن أهمية ودور الاحتياطات الدولية كمحدد للواردات المنقولة بحرا في الجزائر.

2)– دراسة للدكتور " نور الدين بوالكور" بعنوان: دراسة قياسية لمحددات الطلب على الواردات في الجزائر باستخدام نموذج التكامل المشترك وتصحيح الخطأ خلال الفترة (1995–2014)، جامعة سكيكدة، 2014.[2]

قام الباحث بمحاولة إثبات أن التغيرات التي تحدث في سلوك الطلب على الواردات في الجزائر تكون جراء التغيرات على مستوى الدخل الحقيقي، الأسعار النسبية، سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي وذلك باستخدام أهم الأساليب القياسية الحديثة على غرار اختبارات الإستقرارية والتكامل المتزامن ونموذج تصحيح الخطأ و سببية جرانجر، حيث تم التوصل إلى وجود علاقة طويلة وقصيرة الأجل بين الواردات و محدداتها.

[1] – بلقاسم زايري، إيمان كروشة، " **دراسة قياسية للطلب على الواردات المنقولة بحرا في الجزائر خلال الفترة (2000–2015)** " مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 17، السداسي الثاني 2017، ص 309.

[2] – نور الدين بوالكور، " **دراسة قياسية لمحددات الطلب على الواردات في الجزائر باستخدام نموذج التكامل المشترك وتصحيح الخطأ خلال الفترة (1995–2014)**"، مجلة الإستراتيجية و التنمية، جامعة سكيكدة، 2016، ص**07**.

3)- دراسة للأستاذ الباحث " جار التي بايو جار النبي " بعنوان: محددات الطلب على الواردات في إطار نماذج المعادلات الآنية، جامعة بخت الرضا- السودان، 2013.[1]

قام الباحث بتقدير محددات الطلب على واردات السودان خلال الفترة (1978-2012). وذلك في إطار نماذج المعادلات الآنية، فقد تم تقدير أثار المحددات، ثم استخدام طريقة المربعات الصغرى ذات الثلاث مراحل (3SLS).

توصلت الدراسة إلى أن لكل من الناتج المحلي الإجمالي والأسعار النسبية وسعر الصرف وضريبة الواردات أثر على الواردات. حيث أوصت الدراسة بضرورة الاهتمام أكثر بأثر الناتج المحلي الإجمالي على الواردات عند وضع السياسات التجارية في المدى البعيد، لأنه يفضي إلى استتراف جزء كبير من الدخل في الإنفاق على الواردات على حساب الإنتاج المحلي.

4)- دراسة للأستاذين " خليد علي، محمد مدياني" بعنوان: نمذجة دالة الطلب على الواردات في الجزائر خلال الفترة (1970-2012)، جامعة أدرار- الجزائر، 2012.[2]

تناول الباحثان خلال دراستهم هاته العوامل و السياسات التي تؤثر على حجم الواردات الجزائرية و كل من تركيبها السلعي وتوزيعها الجغرافي، خلال الفترة 1970-2012، حيث استخدما مفهوم التكامل المشترك وتصحيح الخطأ غير المقيد.

توصلت الورقة البحثية إلى وجود علاقة توازنية في المدى البعيد بين الواردات و العوامل المؤثرة فيها، وكذا أوصت الدراسة في حالة و في إطار انتهاج أي سياسة تجارية تهدف و تترجم مسار التنمية في الأجلين القريب و البعيد لابد من الأخذ في الحسبان أثر متغير الدخل على الواردات.

5) – رسالة ماجستير للباحثة " زهرة مارون " بعنوان: استخدام نموذج تصحيح الخطأ في تقدير دالة الواردات- حالة الجزائر- جامعة الشلف، 2010-2011.[3]

تناولت الباحثة في هذه الدراسة أهم محددات الطلب على الواردات الجزائرية والمتمثلة في الدخل والأسعار النسبية كمحددات رئيسية، وكذا تناولت السياسة التجارية وتأثيرها على الواردات في الجزائر، حيث استخدمت تقنية قياسية كمية وهي تحليل التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ خلال الفترة 1996-2009.

توصلت الدراسة إلى أن الواردات أكثر مرونة بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي منها بالنسبة للأسعار النسبية و معدل التغطية، الأمر الذي يتطلب وجوب التحكم في تطور الاستهلاك باقتصار الدعم على محدودي الدخل والعمل على رفع إنتاجية الفرد الجزائري

6) – دراسة للدكتور " عابد بن عابد العبدلي " بعنوان: محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في إطار التكامل المشترك وتصحيح الخطأ، جامعة أم القرى.[4]

قام الباحث خلال دراسته البحثية العلمية بتقدير محددات الطلب على إجمالي واردات المملكة العربية السعودية خلال الفترة (1960-2005) في إطار مفهوم التكامل المشترك وتصحيح الخطأ.

---

[1] – جار التي بابو جار النبي، مرجع سبق ذكره، ص 104.

[2] – محمد مدياني، علي خليد، مرجع سبق ذكره،ص 387.

[3] – زهرة مارون، مرجع سبق ذكره، ص ب بتصرف .

[4] – عابد عبدلي، مرجع سبق ذكره، ص 02.

حيث تم التوصل إلى المحددات الرئيسية للواردات وهي الدخل والأسعار النسبية والاحتياطي الأجنبي مروراً بتحليل خواص السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج المدروس باستخدام عدة اختبارات لا سيما اختبار منهج تحليل الحدود، وكشفت الدراسة عن وجود علاقة توازنية على المدى الطويل والقصير بين الواردات و محدداتها.

7) – دراسة للباحث " Nassr .Mohammad A. N. " بعنوان:

"Determinants and Econometric Estimation of Imports Function in Palestine "[1]

بمعنى" المحددات والتقدير القياسي لدالة الطلب على الواردات في فلسطين".

حيث تناول الباحث خلال هذه الدراسة محددات الطلب على الواردات في السلطة الفلسطينية خلال الفترة (1997-2010). واستخدم تحليل السلاسل الزمنية من أجل التقدير القياسي للنموذج ، و توصلت الدراسة ونتائج التحليل الإحصائي إلى عدم وجود علاقة بين الطلب على الواردات وسعر الصرف. وتوصي الدراسة إلى العمل على إيجاد منافذ أخرى للاستيراد والتصدير، والعمل على رفع القدرة التنافسية للمنتج الوطني.

8) – دراسة للباحثين " Simon Harvey, Kordzo Sedegah" بعنوان:

"Import Demand in Ghana: Structure, Behaviour and Stability "[2]

بمعنى " الطلب على الواردات في غانا: البنية و السلوك والاستقرارية".

حيث قام الباحثان من خلال هذه الورقة البحثية بتحليل بنية ونموذج الطلب على الواردات في غانا باستخدام السلسلة الزمنية مابين 1967 و 2004، و كذلك استخدام التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ. كما وجدا الباحثان أن هناك على العموم استقرار في معلمات النموذج خلال الفترة المدروسة.

توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة تزامن مشترك بين الواردات ومحدداتها على المدى القصير والطويل ، وأوصت الدراسة بأنه على السلطات الحد من الواردات وذلك بإتباع السياسة التجارية المناسبة لذلك وكذا السياسات التي من شأنها زيادة دخل الفرد والحد من الفقر.

9) – دراسة للباحث " Caesar Cheelo" بعنوان:

"Determinants of Imports Demand in Zambia "[3]

بمعنى" محددات الطلب على الواردات في زمبيا"

تناول الباحث تقدير محددات الطلب على الواردات في زمبيا، إذ استخدم في دراسته تقنية القياس الاقتصادي التكامل المشترك و نموذج تصحيح الخطأ، حيث كشفت أن عائدات صرف العملات الأجنبية و الاحتياطات الدولية، قد حددت سلوك الواردات الإجمالية بشكل كبير خلال الفترة المرجعية، ومن ناحية أخرى فإن أهمية عائدات صرف العملات الأجنبية والاحتياطات الدولية و مرونة الدخل الحقيقي تشير إلى أن السياسات التي تعزز بشكل مباشر توافر العملات الأجنبية وتعزز الاستقرار، من شأنها التأثير الإيجابي على حجم الإنتاج.

---

[1] - Nassr. Mohammad A.N., bis.

[2] - Simon Harvey, Kordzo Sedegah" **Import Demand in Ghana: Structure, Behaviour and Stability"** African Economic Research Consortium, Nairobi , January 2011.

[3] - Caesar Cheelo, **"Determinants of Imports Demand in Zambia ",** Nairobi.

المطلب الثاني: أوجه الشبه و الاختلاف بين الدراسات السابقة و الدراسة الحالية

بعد عرض مجمل الدراسات السابقة، نتطرق الآن لتبيان أوجه الشبه و الاختلاف بينها و بين الدراسة الحالية على النحو الآتي:

الفرع الأول: المقارنة مع الدراسات المحلية

يمكن توضيح أوجه الشبه و الاختلاف من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (4 . 1) مقارنة بين الدراسات السابقة المحلية و الدراسة الحالية

الدراسات الجوانب	الدراسات السابقة المحلية				الدراسة الحالية
	دراسة رقم 01	دراسة رقم 02	دراسة رقم 04	دراسة رقم 05	
موضوع الدراسة	دراسة قياسية للطلب على الواردات المنقولة بحرا	دراسة قياسية لمحددات الطلب على الواردات	نمذجة دالة الطلب على الواردات	استخدام نموذج تصحيح الخطأ في تقدير دالة الواردات	دراسة قياسية لمحددات الطلب على الواردات
الحدود المكانية	الجزائر	الجزائر	الجزائر	الجزائر	الجزائر
الحدود الزمنية	2015-2000	2014-1995	2012-1978	2009-1996	2016-1999
الأداة الإحصائية	استخدام طريقة المربعات الصغرى	نموذج التكامل المشترك و تصحيح الخطأ	التكامل المشترك و نموذج تصحيح الخطأ	التكامل المشترك و نموذج تصحيح الخطأ	التكامل المشترك و نموذج تصحيح الخطأ
الدالـــة	&	&&	&&&	&&&&	******

المصدر: من إعداد الطالبة بناءاً على الدراسات السابقة المذكورة

$$\log IMPO_t = \log \alpha_0 + \alpha_1 \log TM_t + \alpha_2 \log TCH_t + \alpha_3 \log DO_t + \alpha_4 \log RES_t + \alpha_5 \log INF_t + \log U_t \quad :\&$$

$$\log M_t = \log \alpha_0 + \alpha_1 \log Y_t + \alpha_2 \log ER_t + \alpha_3 \log (P_m/P_d) + \log U_t \quad :\&\&$$

$$Ln\ M_t = \alpha_0 + \alpha_1 Ln\ Y_t + \alpha_2 Ln\ RP_t + \alpha_3 Ln\ RC_t + \alpha_4 Ln\ TCV_t + \varepsilon_t \quad :\&\&\&$$

$$Ln\ M_t = \alpha_0 + \alpha_1 Ln\ PIB_t + \alpha_2 Ln\ RP_t + \alpha_3 Ln\ TCV_t + \varepsilon_t \quad :\&\&\&\&$$

$$\ln M_t = \alpha_0 + \alpha_1 \ln PIB_t + \alpha_2 \ln RP_t + \alpha_3 \ln ER_t + \varepsilon_t \quad :******$$

يبين الجدول أعلاه أن جميع الدراسات المحلية اشتركت مع الدراسة الحالية في موضوع الدراسة –رغم اختلاف صياغة العنوان – وكذا الحدود المكانية إضافة إلى التقنية القياسية الحديثة و المتمثلة في التكامل المشترك إلى حد كبير ، و اختلفت في الفترات الزمنية و كذا المتغيرات التفسيرية ذات التأثير المبين على المتغير التابع محل الدراسة.

الفرع الثاني: المقارنة مع الدراسات الأجنبية

يمكن توضيح أوجه الشبه و الاختلاف من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (5.1) مقارنة بين الدراسات السابقة الأجنبية و الدراسة الحالية

الدراسات الجوانب	الدراسات السابقة الأجنبية					الدراسة الحالية
	دراسة رقم 03	دراسة رقم 06	دراسة رقم 07	دراسة رقم 08	دراسة رقم 09	
موضوع الدراسة	محددات الطلب على الواردات	محددات الطلب على الواردات	Determinants and Econometric Estimation of Imports Function	Import Demand in Ghana	Determinants of Imports Demand	دراسة قياسية لمحددات الطلب على الواردات
الحدود المكانية	السودان	السعودية	فلسطين	غانا	زمبيا	الجزائر
الحدود الزمنية	2012–1978	2005–1960	2010–1997	2004–1967	1997–1965	2016–1999
الأداة الإحصائية	نماذج المعادلات الآنية	نموذج التكامل المشترك وتصحيح الخطأ	تحليل السلاسل الزمنية	التكامل المشترك و نموذج تصحيح الخطأ	التكامل المشترك و نموذج تصحيح الخطأ	التكامل المشترك و نموذج تصحيح الخطأ
الدالـــة	*	**	***	****	*****	******

المصدر: من إعداد الطالبة بناءاً على الدراسات الأجنبية السابقة المذكورة

$$\ln MQ_t = ß_1 + ß_2 \ln MP_t + ß_3 \ln MT_t + ß_4 \ln EXR_t + ß_5 \ln GDP_t + \mu_t \quad :*$$

$$\ln M_t = \alpha_0 + \alpha_1 \ln GDP_t + \alpha_2 \ln RP_t + \alpha_3 \ln RES_t + \varepsilon_t \quad :**$$

$$\ln IMPORT_t = ß_1 + ß_2 \ln GDP_t + ß_3 \ln CPI_t + ß_4 \ln EXR_t + ß_5 \ln T_t + \mu_t \quad :***$$

$$\log M_t = ß_0 + ß_1 \log M_{t-1} + ß_2 \log (PM/P) + ß_3 \log Y_t + ß_4 \log FA_{t-1} + ß_5 \log FER_t + ß_6 \log OPEN_t + e_t \quad :****$$

$$M_t = b_0 + b_1 F_t + b_2 R_{t-1} + b_3 M_{t-1} + b_4 (P_w/P_d)_t + b_5 Y_t + \mu_t \quad :*****$$

$$\ln M_t = \alpha_0 + \alpha_1 \ln PIB_t + \alpha_2 \ln RP_t + \alpha_3 \ln ER_t + \varepsilon_t \quad :******$$

يبين الجدول أعلاه أن جميع الدراسات الأجنبية اشتركت مع الدراسة الحالية في موضوع الدراسة و الأداة الإحصائية ما عدا دراسة جار التبي بابو جار النبي بالسودان التي اعتمدت المعادلات الآنية في التقدير، و اختلفت أغلب الدراسات الأجنبية في كل من الحدود المكانية و الزمنية و كذا بعض المتغيرات التفسيرية الداخلة في النموذج محل الدراسة.

خلاصة الفصل

نظرا لأهمية و دور الاستيراد في الاقتصاد، وذلك لما له من أثر على التنمية الإستراتيجية الاقتصادية ، و كذلك لارتباطه بالكثير من المؤشرات الاقتصادية، جاء الفصل النظري ملما بالمفاهيم النظرية المتعلقة بجوانب موضوع محددات الطلب على الواردات.

حيث تطرقنا في هذا الفصل إلى ماهية التجارة الخارجية و كذا السياسة التجارية ومعايير تقييمها ، و لأن هذه الدراسة تركز على محددات الطلب على الواردات قمنا بإعطاء لمحة عامة عن هذه المحددات سواء ما تعلق بالعوامل المحددة لحجم الواردات أو ما تعلق بتركيبها السلعي و توزيعها الجغرافي. كما استعرضنا أهم الدراسات التي تناولت محددات الطلب على الواردات.

و لمعرفة نوع و طبيعة العلاقة بين الواردات و هذه المحددات سنقوم في الفصل الموالي باستخدام أساليب القياس الاقتصادي و أدوات إحصائية حديثة لقياس هذه العلاقة ألا و هي تقنية التكامل المشترك و نموذج تصحيح الخطأ.

الفصل الثاني: القياس الاقتصادي لمحددات الطلب على الواردات في الجزائر

تمهيـــد

بعد عرض مختلف الأدبيات النظرية المتعلقة بموضوع الدراسة في الفصل الأول، حيث تم التطرق إلى كل من مفهوم التجارة الخارجية وسياستها، و كذا عموميات حول الواردات ومحدداتها، إضافة إلى تطور السياسة الاستيرادية في الجزائر، ارتأينا فحص العلاقة بين الواردات كمتغير تابع أو مفسَر، وبعض المحددات ذات التأثير المُبين من المتغيرات المستقلة على دالة الطلب على الواردات في الجزائر، و لمعرفة ذلك من حيث طبيعة و نوعية العلاقة سوف نتطرق إلى الدراسة القياسية والتي تعد ذات أهمية بالغة في المجال التحليلي الاقتصادي التنبؤي في رسم السياسات واتخاذ القرارات.

من أجل ذلك اخترنا التقنية القياسية والمتمثلة في اختبار التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ لإيجاد العلاقة وطبيعتها بين هذه المحددات والواردات الإجمالية في الجزائر خلال الفترة 1999-2016، ثم بعد ذلك سنقوم بتحليل ومناقشة النتائج المتحصل عليها في المبحث الأخير من هذا الفصل.

وبناءا على ما سبق سينصب محتوى هذا الفصل على الجانب التطبيقي والجانب النظري للقياس الاقتصادي لموضوع الدراسة وذلك وفق الهيكل المبحث التالي:

- **المبحث الأول: مقدمة في الاقتصاد القياسي**
- **المبحث الثاني: أهم الطرق القياسية التطبيقية**
- **المبحث الثالث: القياس الاقتصادي لمحددات الطلب على الواردات في الجزائر**

المبحث الأول: مقدمة في الاقتصاد القياسي

لم يعد حاليا علم الاقتصاد مسرحا لاستعراض النظريات الاقتصادية المختلفة التي تبني أحكامها على الاستنباط و المنطق، ولا مجمعا للبيانات الاقتصادية المختلفة، بل أصبحت المهمة الأساسية للاقتصادي هي محاولة النفاذ إلى أعماق البيئة الاقتصادية لفهم متغيراتها وضبط اتجاهاتها، وللوصول إلى ذلك وجب عليه اختبارها بالواقع لمعرفة مدى قدرتها على تفسير البيئة الاقتصادية الفعلية، مستعيناً في ذلك بأساليب الاقتصاد القياسي التطبيقية والتي قد تؤدي إلى تعديل النظريات القائمة، أو التوصل إلى نظريات جديدة.

المطلب الأول: ماهية الاقتصاد القياسي و أهدافـــــــــــه

هناك توجه ملحوظ فرضه التطور العلمي والتكنولوجي الذي تشهده جميع ميادين البحث العلمي نحو ما يعرف بالتحليل الرياضي الإحصائي، ومن بين ما توصل إليه العلم الحديث كأداة لتحليل العلاقات الاقتصادية نجد نظرية الاقتصاد القياسي.

الفرع الأول: مفهوم الاقتصاد القياسي

استخدم لفظ الاقتصاد القياسي لأول مرة عام 1926 من طرف الإحصائي النرويجي رانجر فريش " Ragnar Frusch "[1]. وهناك من يؤرخ مولد الاقتصاد القياسي بظهور الجدول الاقتصادي عند مدرسة الطبيعيين على يد الطبيب الفرنسي كيناي Quesnay عام 1758م.

فكلمة الاقتصاد القياسي تعني حرفيا القياس في الاقتصاد، هذا معنى واسع يشمل العديد من المفاهيم الاقتصادية والتي تعتمد في الغالب على القياسات حيث أغلب الاقتصاديون يهتمون بعملية القياس كقياس الناتج المحلي، البطالة، عرض النقود، الصادرات، الواردات، ...إلخ، كما يمكن تعريفه على أنه هو تطبيق الطرق الرياضية و الإحصائية لتحليل البيانات الاقتصادية بهدف إعطاء محتوى رقمي للنظريات الاقتصادية للتأكد من صحة تلك النظريات.[2]

ويمكن أن نعرف الاقتصاد القياسي كذلك بأنه ذلك العلم الذي يدرس العلاقات الاقتصادية بأسلوب كمي مستخدماً النظرية الاقتصادية والأسلوب الإحصائي والحقائق المعبر عنها بإحصاءات منقحة. ويعد علم الاقتصاد القياسي أحد فروع علم الاقتصاد التي تستخدم الأدوات الإحصائية والرياضية للحصول على قيم رقمية لمعلمات المتغيرات التي تعبر عن العلاقات الاقتصادية.[3]

الفرع الثاني: أهمية الاقتصاد القياسي

تأتي أهمية الاقتصاد القياسي من نتائج التطبيقات المختلفة وإمكانية توظيفها للتحكم في الظواهر المدروسة و تتمثل فيمايلي:[4]

---

[1] – عبد القادر محمد عبد القادر عطية، "**الاقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق**" ط 2، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 3.

[2] – نورة عبد الرحمن اليوسف، "**محاضرات في الاقتصاد القياسي**" جامعة الملك سعود، السعودية، ص 4. على الرابط https://www.mediafire.com تاريخ الاطلاع 1-2-2018.

[3] نعيمة زيرمي، مرجع سبق ذكره، ص 185.

[4] مرجع سبق ذكره، ص 188.

أ - التقدير الكمي لتأثير العوامل المؤثرة على الظواهر المدروسة من حيث حجم التأثير واتجاهه؛

ب - عند تقدير دوال الإنتاج على المستوى الجزئي، يمكن تقدير تأخير كل عامل من العوامل المؤثرة على الإنتاج، و تحديد القيم المثلى من تعظيم دالة الإنتاج أو تدنئة التكاليف؛

ت - القرارات المتخذة استنادا إلى نتائج الدراسات القياسية تكون رشيدة لأنها تستند إلى نتائج و علاقات دقيقة وتقديرات منطقية و مختبرة؛

ث - يمكن من خلال النماذج القياسية التنبؤ بتغيرات الظاهرة المدروسة بتغير محدداتها وبتغير الزمن؛

ج - سهولة قراءة الظواهر، إذ يعتبر النموذج اختصاراً واضحاً ورقمياً للدالة محل الدراسة؛

ح - يعمل الاقتصاد القياسي على استبعاد أخطاء التقدير الشخصي للباحثين، وكذلك يقيس العلاقة الحقيقية، ومدى الارتباط الفعلي بين المتغيرات.

الفرع الثالث : أهداف الاقتصاد القياسي

لكل علم أهداف معرفية نظرية وتطبيقية، وللاقتصاد القياسي ثلاث أهداف رئيسية نوجزها فيما يلي:[1]

أولا: تحليل واختبار النظريات الاقتصادية المختلفة

إن تحليل اختبار النظريات الاقتصادية، يعد هدفا رئيسيا من أهداف الاقتصاد القياسي، و لايمكن عَد النظرية الاقتصادية صحيحة ومقبولة ما لم تجتاز اختباراً كميا عددياً يوضح قوة النموذج ويفسر قوة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية.

ثانيا: رسم السياسات واتخاذ القرارات

يساهم الاقتصاد القياسي برسم السياسات واتخاذ القرارات عن طريق الحصول على قيم عددية لمعلمات العلاقات الاقتصادية بين المتغيرات لتساعد رجال الأعمال والحكومات في اتخاذ القرارات الحالية من حيث توفيره للصيغ وأساليب مختلفة لتقدير قيم تلك المعلمات التي تساعد في عملية المقارنات، واتخاذ القرار المناسب.[2]

ثالثا: التنبؤات بقيم المتغيرات الاقتصادية في المستقبل

إذا اعتبرنا أن المستقبل القريب هو امتداد للماضي القريب، فمن الممكن استخدام الطرق القياسية في تحديد القيم المتوقعة لبعض المتغيرات الاقتصادية في فترات مقبلة مع الأخذ بعين الاعتبار قيم نفس المتغيرات في الفترات الزمنية السابقة. وبالتالي فالاقتصاد القياسي يساعد على إجراء التنبؤات ورسم الخطط الملائمة، و يساعد صناع القرار من اتخاذ الخطة المثلى للمشروع محل الدراسة.[3]

---

[1] حسين علي بخيت، سحر فتح الله، " **الاقتصاد القياسي** " دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان – الأردن، 2006 ص 19.

[2] سليم عقون، " **قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة دراسة قياسية تحليلة –حالة الجزائر** "، رسالة ماجستير ، غير منشورة، جامعة سطيف، 2009-2010، ص 92.

[3] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سبق ذكره، ص 14 بتصرف.

المطلب الثاني: منهج البحث في الاقتصاد القياسي

إن أي بحث قياسي يمر بأربعة مراحل يمكن إيجازها فيمايلي:[1]

1 - مرحلة تعيين النموذج

تعد مرحلة صياغة النموذج من أهم مراحل بناء النموذج وأصعبها، وذلك من خلال ما تتطلبه من تحديد للمتغيرات التي يجب أن يشتمل عليها النموذج أو التي يجب استبعادها منه، ويقصد بتعيين النموذج صياغة العلاقات الاقتصادية محل البحث في صورة رياضية حتى يمكن قياس معاملاتها باستخدام الطرق القياسية، و تنطوي هذه المرحلة على عدد من الخطوات أهمها:

1 - تحديد متغيرات النموذج.

2 - تحديد الشكل الرياضي للنموذج.

3 - تحديد التوقعات القبلية.

2 - مرحلة تقدير معلمات النموذج

في هذه المرحلة يتم معالجة المعلومات المتوفرة عن العينة رياضيا وإحصائيا لاستخراج قيم المعلمات والمتغير العشوائي والتي تتفق منطقيا مع الفروض الاقتصادية و منها نحصل على الصياغة الرقمية للنموذج باستخدام عدة تقنيات نذكر منها طريقة المربعات الصغرى(moindres carrés ordinaires) و طريقة المعقولية العظمى (maximun de vraisemblance).[2]

3 - مرحلة تقييم المعلمات المقدرة بالنموذج

بعد عملية تقدير معلمات النموذج تأتي المرحلة الموالية وهي تقييم تلك المعلمات أي ما إذا كانت لها معنى من الناحية الاقتصادية، ولها معنوية إحصائية أم لا، و هناك ثلاث معايير أساسية التي تأخذ كأساس لعملية التقييم:[3]

- ✓ **معايير اقتصادية**: وهي تحدد المعايير المتوافقة مع النظرية الاقتصادية، لأن هذه الأخيرة لها قيوداً مسبقة على حجم و إشارة المعلمات.
- ✓ **معايير إحصائية**: وتهدف إلى اختبار مدى الثقة الإحصائية بالتقديرات الخاصة بمعلمات النموذج، كمعامل التحديد واختبارات المعنوية.
- ✓ **معايير قياسية**: تهدف إلى التأكد من مدى مطابقة الافتراضات التي تقوم عليها المعايير الإحصائية مع الواقع.

4 - مرحلة تقييم مقدرة النموذج على التنبؤ

لقد أوضحنا من قبل من بين أهم الأهداف للاقتصاد القياسي التنبؤ بقيم المتغيرات الاقتصادية في المستقبل، ولكن قبل استخدام النموذج المقدر في التنبؤ يجب التأكد من جودة الأداء العام للنموذج المقدر، وبعدئذ يتم تطبيق النتائج المتوصل لها على الواقع واستخدامها في عملية التنبؤ.[4]

ويمكن توضيح منهجية البحث في الاقتصاد القياسي كما هو مبين في الشكل الموالي:

---

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سبق ذكره، ص 15.

[2] حسيبة شتحونة، مرجع سبق ذكره، ص 58.

[3] سليم عقون، مرجع سبق ذكره، ص 95.

[4] حسين علي بخيت، سحر فتح الله، مرجع سبق ذكره، ص 30.

الشكل رقم (1,2): منهجية البحث في الاقتصاد القياسي

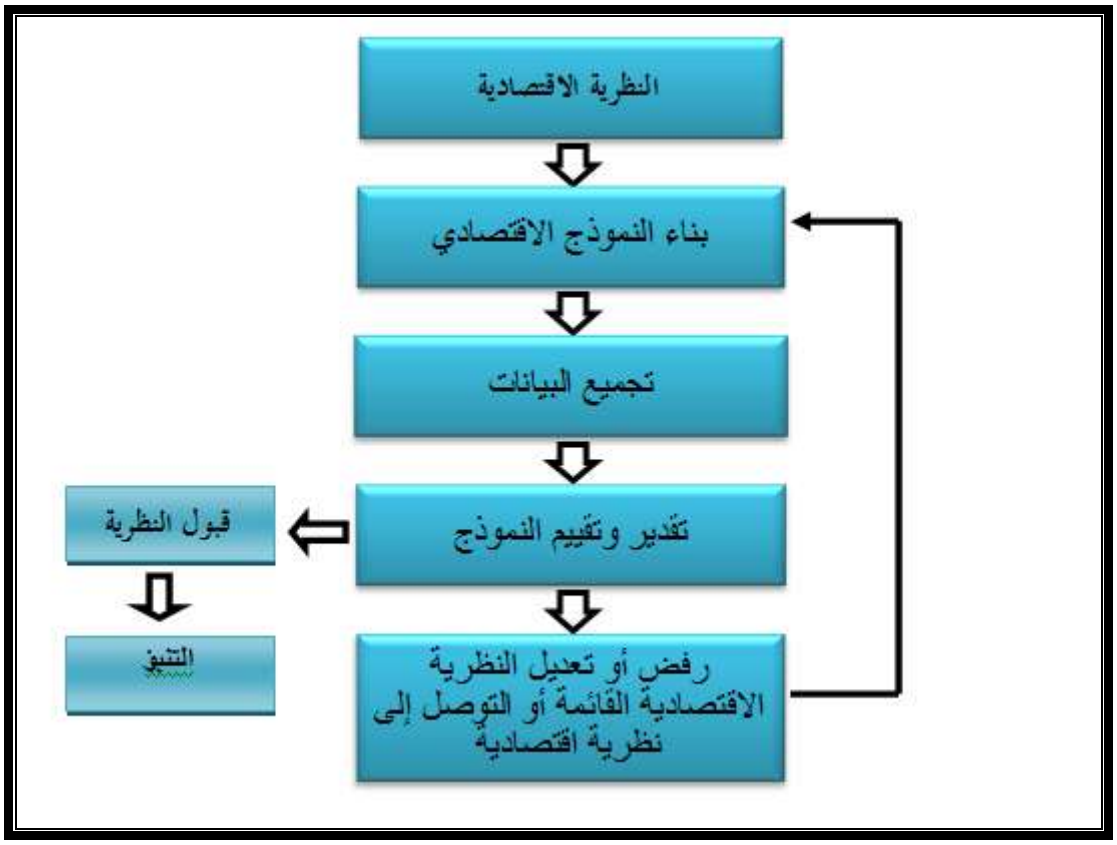

المصدر: حسيبة شتحونة، مرجع سبق ذكره، ص 59.

المبحث الثاني: أهم الطرق القياسية التطبيقية

إن أي دراسة قياسية لا بد من اختبار استقرارية السلاسل الزمنية أولا، وذلك بإدخال فرضية وجود الجذر الأحادي، ثم بعد ذلك يستخدم اختبار التكامل المشترك لإيجاد العلاقة بين المتغيرات في المدى الطويل ولتفادي الانحدار الزائف بين المتغيرات.

ولتحليل البيانات التي تكون على شكل سلاسل زمنية هناك خطوات يجب إتباعها لدراسة إستقراريتها ونوعية عدم الاستقرار إن كان على شكل (DSأو TS)، فلكل نوع طريقة لإرجاعها مستقرة باستعمال عدة اختبارات منها DF و ADF و PP ، وهذه الخطوة ضرورية في الاقتصاد القياسي لأن التحاليل القياسية تتطلب استقرارية السلاسل الزمنية، كأول شرط في التكامل المشترك.

المطلب الأول: السلاسل الزمنية

تعتبر السلاسل الزمنية فرعا من فروع الاقتصاد القياسي، حيث تتطلب النمذجة القياسية دراسة السلاسل الزمنية الناتجة عن مختلف التصرفات، كما هو الحال في التكامل المشترك و نموذج تصحيح الخطأ، لأنها أصبحت أكثر النماذج ملائمة في أبحاث القياس الاقتصادي الحديثة، إذ أن لها درجة عالية لقابلية التجريب و الاختبار.

الفرع الأول: تعريف السلسلة الزمنية

السلسلة الزمنية هي مجموعة من القيم لمؤشر إحصائي معين مرتبة حسب تسلسل زمني، بحيث كل فترة يقابلها قيمة عددية للمؤشر تسمى مستوى السلسلة. وبمعنى آخر هي مجموعة من المعطيات ممثلة عبر الزمن المرتب ترتيبا تصاعديا.[1]

كما يمكن أن نعرفها على أنها مجموعة من المشاهدات عن ظاهرة ما بُوبت خلال فترات زمنية متتالية، بحيث يتشكل لنا توزيع له بعدين أولهما الزمن (الذي يمثل المتغير المستقل) والبعد الثاني يتمثل في قيم الظاهرة.[2]

الفرع الثاني: مكونات السلسلة الزمنية

تتكون السلسلة الزمنية بصفة عامة من أربعة مركبات:[3]

1 - **مركبة الاتجاه العام:** (la tendance générale: TREND) تبين الاتجاه العام للظاهرة المدروسة في المدى الطويل، ويكون الاتجاه العام بصفة عامة على شكل خط مستقيم.

2 - **المركبة الدورية:** (la composante cyclique) وهي عبارة عن مركبة الدورة الاقتصادية (مثلا)، تبين أثر النشاط الاقتصادي في المدى المتوسط . تتناسب مراحلها مع مراحل الدورة الاقتصادية(الانتعاش، الرواج، الركود، الكساد)، وهي تتكرر باستمرار عبر الزمن.

---

[1] – محمد شيخي، **"طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات"**، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان – الأردن، الطبعة الأولى، 2012، ص 195.

[2] عاشور بدار ، **"المفاضلة بين نموذج السلاسل الزمنية ونموذج الانحدار البسيط في التنبؤ بحجم المبيعات في المؤسسة الاقتصادية"**، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة المسيلة،2005– 2006، ص 56.

[3] جيلالي جلاطو،" **الإحصاء مع تمارين و مسائل محلولة**"،طبعة 6، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2005، ص 167.

3 - المركبة الموسمية: وهي التي تحدث نتيجة للتغيرات الموسمية التي تحدث بانتظام في وحدات زمنية متعاقبة والتي تنجم من تأثير عوامل خارجية، أو هي تقلبات قصيرة المدى تتكرر على نفس الوتيرة كل سنة، ويرمز لها بـــــــــ S_t.[1]

4 - المركبة العشوائية: (composante aléatoire) تتمثل في التغيرات التي لا يمكن ضبطها أو التي لا توجد لها علاقة بعنصر الزمن، وهي ناتجة عن عوامل غير منتظرة.

ويمكن التعبير عن العناصر المكونة للسلسلة الزمنية بالشكل البياني التالي:

شكل رقم (2,2): نموذج لمركبات السلسلة الزمنية

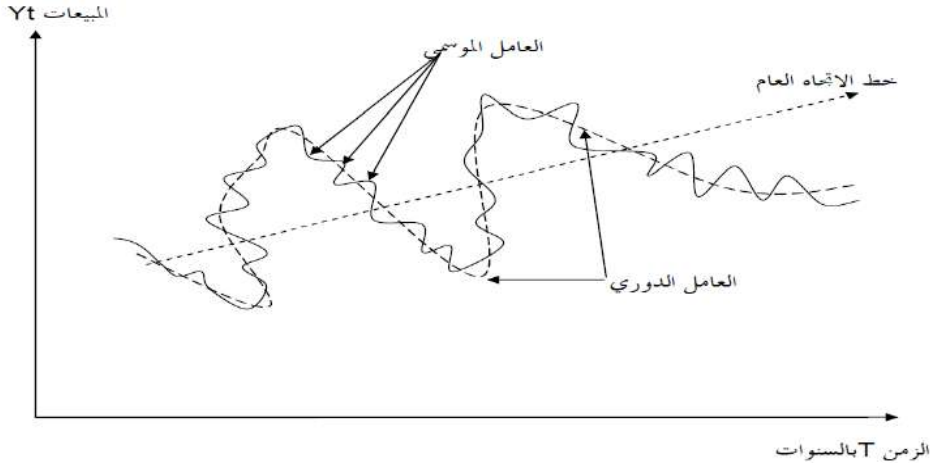

المصدر: عاشور بدار، مرجع سبق ذكره، ص 63.

من الشكل أعلاه نلاحظ مجهولية التغيرات العشوائية وذلك لأنه في حالات عديدة يصعب تمثيلها بيانيا. لأنها نجدها تحصيل ظواهر عشوائية محضة وبالتالي لا يوجد قانون يفسرها.

الفرع الثالث: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية

قبل الشروع في دراسة تقلبات أي ظاهرة اقتصادية لا بد من التأكد أولا من وجود اتجاه في السلسلة الزمنية، وذلك للتمييز بين سلاسل زمنية مستقرة وأخرى غير مستقرة. إلا أنه يصعب أحيانا تحديد طبيعة السلسلة الزمنية من ناحية الاستقرار سواء بالملاحظة البسيطة أو حتى بالرسم البياني، هنا نلجأ إلى استخدام أدوات مهمة في تحليل السلاسل الزمنية واختبار استقراريتها.[2] وهي دالة الارتباط الذاتي النظرية التي تختلف باختلاف النماذج وتساعد على تمثيل السلاسل الزمنية ميدانيا وأيضا اختبار الجذر الوحدوي الذي يعتبر الأداة الأكثر فعالية.

ومن أهم ملامح عدم سكون السلسلة:[3]

أ - تغير تباين السلسلة عبر الزمن؛

ب - وجود اتجاه عام في بيانات السلسلة؛

ت - وجود نمط متكرر للتقلبات الموسمية عبر الزمن.

---

[1] محمد شيخي، مرجع سبق ذكره، ص ص 196-197.

[2] - محمد شيخي، مرجع سبق ذكره، ص 201.

[3] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سبق ذكره، ص 625.

أولا: اختبار الاستقرار

أصبح إخضاع المتغيرات المستخدمة في أي دراسة تحليلية لاختبار الاستقرار من المسلمات في الدراسات التطبيقية لما لموضوع استقرار المتغيرات من أهمية قصوى في دقة نتائج التحليل.

ولفحص خواص السلاسل الزمنية والتأكد من مدى استقرارها وتحديد رتبة تكاملها فإن ذلك يتطلب اختبارات الاستقرار التالية:

1-اختبار معنوية معاملات الارتباط الذاتي

توضح هذه الدالة الارتباط الموجود بين المشاهدات لفترات مختلفة حيث تتمثل دالة الارتباط الذاتي عند الفجوة k كما يلي:[1]

$$\hat{\rho}(k)_k = \frac{\sum_{t=k+1}^{T}(Y_t - \bar{Y})(Y_{t-k}\bar{Y})}{\sum_{t=1}^{T}(Y_t - \bar{Y})^2} \qquad ,t = 1,2,3,...,T$$

حيث يتم تقدير حسب العينة المأخوذة نجد:

$$\overline{P_k} = \hat{y}_k / \hat{y}_0$$

$$\hat{y}_k = (1/T)\sum(X_t - \overline{X})(X_{t-k} - \overline{X}) \quad ، \quad \hat{y}_0 = (1/T)\sum(X_t - \overline{X})^2 \quad ، \quad \overline{Y} = (1/T)\sum Y_t$$

حيث T حجم العينة.

ويتراوح معامل الارتباط الذاتي $\rho(k)$ بين -1 و $+1$ كأي معامل ارتباط، ويتطلب استقرار السلسلة أن يكون $\rho(k)$ يساوي الصفر أو قريب منه.

2- أهم اختبارات الجذر الوحدوي

إن اختبارات الجذر الوحدوي لا تعمل فقط على كشف مركبة الاتجاه العام ، بل إنها تساعد على تحديد الطريقة المناسبة لجعل السلسلة مستقرة، ومن أجل فهم هذه الاختبارات لا بد من التفريق بين نوعين من النماذج غير المستقرة:[2]

❖ **النموذج Trend Stationary TS**: هذه النماذج غير مستقرة، وتبرز عدم استقرارية تحديديه deterministic وتأخذ الشكل $Y_t = f(t) + \varepsilon_t$

حيث $f(t)$ دالة كثير حدود للزمن (خطية أو غير خطية)، و ε_t تشويش أبيض، وأكثر هذه النماذج انتشارا يأخذ شكل كثير الحدود من الدرجة الأولى، ويكتب من الشكل $Y_t = a_0 + a_1 t + \varepsilon_t$

هذا النموذج غير مستقر، لأن متوسطه $E(Y_t)$ مرتبط بالزمن، لكننا نجعله مستقرا بتقدير المعالم $\hat{a}_1, \hat{a}_0$ بطريقة المربعات الصغرى العادية وطرح المقدار $\hat{a}_0 + \hat{a}_1 t$ من Y_t ، أي : $Y_t - \hat{a}_0 - \hat{a}_1 t$.

❖ **النموذج Difference Stationary DS**: هذه النماذج أيضا غير مستقرة وتبرز عدم استقرارية عشوائية Stochastic، و تأخذ الشكل $Y_t = Y_{t-1} + \beta + \varepsilon_t$ ويمكننا جعله مستقرة باستعمال الفروقات أي: $\nabla^d Y_t = \beta + \varepsilon_t$ حيث: ß ثابت حقيقي ، وd: درجة الفروقات.

وغالبا تُستعمل الفروقات من الدرجة الأولى في هذه النماذج أي d=1، و تكتب من الشكل $\nabla Y_t = \beta + \varepsilon_t$.

---

[1] بن قانة اسماعيل، **" دراسة قياسية لبعض متغيرات الاقتصاد الكلي الجزائري"** مذكرة ماجستير ، غير منشورة، جامعة ورقلة،2004- 2005، ص 42.

[2] - محمد شيخي، مرجع سبق ذكره، ص 206.

2-1- اختبار ديكي – فولر Dickey- Fuller (DF) test

تعمل اختبارات ديكي- فولر(Dickey-Fuller, 1979) على البحث في الاستقرارية أو عدمها لسلسلة زمنية ما.

يعتمد هذا الاختبار على النماذج الثلاث التالية:[1]

- نموذج انحداري من الدرجة الأولى: $[1]: X_t = \phi_1 X_{t-1} + \varepsilon_t$
- نموذج انحداري زائد ثابت(c): $[2]: X_t = \phi_1 X_{t-1} + C + \varepsilon_t$
- نموذج انحداري زائد اتجاه (bt): $[3]: X_t = \phi_1 X_{t-1} + bt + C + \varepsilon_t$

مع: ε_t تشويش أبيض يتبع التوزيع الطبيعي $N(0.\delta)$

حيث يتم اتخاذ القرار إنطلاقا من تحقق إحدى الفرضيتين الصفرية أو البديلة، والتي تجزم عدم الاستقرار في الصفرية.

2-2- اختبار ديكي – فولر الموسع Augmented Dickey- Fuller test- ADF

في الاختبار السابق الأخطاء عبارة عن تشويش أبيض، ومنه تكون هذه الأخيرة غير مرتبطة، ولإصلاح هذا الخلل أدخل كل من Dickey وFuller عامل التأخير.

ويعتمد هذا الاختبار على ثلاثة نماذج وهي :[2]

$$\text{mod}[1]: \quad \Delta x_t = \rho . x_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \phi_j \Delta x_{t-j+1} + \varepsilon_t$$

$$\text{mod}[2]: \quad \Delta x_t = \rho . x_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \phi_j \Delta x_{t-j+1} + c + \varepsilon_t$$

$$\text{mod}[3]: \quad \Delta x_t = \rho . x_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \phi_j \Delta x_{t-j+1} + c + bt + \varepsilon_t$$

حيث النموذج الثاني يختلف عن الأول في احتوائه على حد ثابت، والنموذج الثالث يختلف عن الأول والثاني في احتوائه على حد ثابت و متغير اتجاه زمني. ولتحديد طول الفترات الزمنية P المناسبة يتم عادة استخدام أقل قيمة لمعياري AIC وSC.

وبعد حساب الفروق الأولى والفروق الثانية وتقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى، يتم اختبار الفرضيتين العدمية ضد البديلة وفق مايلي:

$$\begin{cases} H_0 : \phi_1 = 1 \\ H_1 : |\phi_1| < 1 \end{cases}$$

ويكون القرار: إذا تحقق الفرضية العدمية نقول وجود جذر وحدة أي السلسلة غير مستقرة، وبالتالي نقوم باختبار استقرارية الفرق الأول للسلسلة وإذا كان غير مستقر نكرر الاختبار للفرق من درجة أعلى.....وهكذا.

[1] – زهرة مارون، مرجع سبق ذكره، ص 81.

[2] – أحمد سلامي، " اختبار علاقة التكامل المشترك بين سعر الصرف و معدلات التضخم في الجزائر" ، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، جامعة ورقلة، العدد 07، 2015 ، ص 35.

2-2 – اختبار فيليبس وبيرون (1988) Philips and Perron test[1]

يعتبر هذا الاختبار غير المعلمي فعالا، حيث يأخذ بعين الاعتبار التباين الشرطي للأخطاء، فهو يسمح بإلغاء التحيزات الناتجة عن المميزات الخاصة للتذبذبات العشوائية، حيث اعتمد Philips and Perron (1988) نفس التوزيعات المحدودة لاختباري DF و ADF. ويجري هذا الاختبار في أربعة مراحل:

1 - تقدير بواسطة OLS النماذج الثلاث القاعدية لاختبار DF، مع حساب الإحصائيات المرافقة.

2 - تقدير التباين قصير المدى: $\hat{\sigma}^2 = \frac{1}{T}\sum_{t=1}^{T}\hat{\varepsilon}_t^2$ ، حيث $\hat{\varepsilon}_t$ تمثل البواقي.

3 - تقدير المعامل المصحح S_1^2 ، المسمى التباين طويل المدى، و المستخرج من خلال التباينات المشتركة لبواقي النماذج السابقة حيث:

$$s_1^2 = \frac{1}{T}\sum_{t=1}^{T}\hat{\varepsilon}_t^2 + 2\sum_{i=1}^{l}\left(1-\frac{i}{l+1}\right)\frac{1}{T}\sum_{t=i+1}^{T}\hat{\varepsilon}_t\hat{\varepsilon}_{t-i}$$

من أجل تقدير هذا التباين يجب من الضروري إيجاد عدد التباطؤات l Newey-West، المقدر بدلالة عدد المشاهدات الكلية T، على النحو التالي:

$$l \approx 4\left(\frac{T}{100}\right)^{2/9}$$

4 - حساب إحصائية فيليبس وبيرون PP: $t_{\hat{\phi}}^{*} = \sqrt{k}\times\frac{(\hat{\phi}-1)}{\hat{\sigma}_{\hat{\phi}}} + \frac{T(k-1)\hat{\sigma}_{\hat{\phi}}}{\sqrt{k}}$

مع: $k = \frac{\hat{\sigma}^2}{s_1^2}$

والذي يساوي 1 – في الحالة التقاربية (asymptotic) – عندما تكون $\hat{\varepsilon}_t$ تشويشا أبيض. هذه الإحصائية تقارن مع القيمة الحرجة لجدول ماك كينون Mackinnon.

2-3– اختبار KPSS (KPSS Test, 1992)[2]

يستخدم هذا الاختبار مضاعف لاغرانج والمبني على أساس الفرضية الصفرية للاستقرارية، وبعد تقدير كل من النموذجين 2 و 3، نقوم بحساب المجموع الجزئي للبواقي والذي يساوي: $S_t = \sum_{i=1}^{t}\hat{\varepsilon}_i$ ،

ونقدر التباين على الأمد الطويل.

ثم نحسب إحصائية (LM) والتي تعطى كما في الصيغة التالية: $LM = \frac{1}{s_1^2}\frac{\sum_{t=1}^{T}S_t^2}{T^2}$

إذا كانت القيمة المحسوبة للإحصائية السابقة أكبر من القيمة المجدولة فإننا نرفض فرضية العدم أي أن السلسلة تصادفية.

---

[1] – عبد الصمد بوشنه ، " **اختبار علاقة التكامل المشترك لأثر التغير في التداول النقدي على الناتج الداخلي الخام** " مذكرة ماستر، غير منشورة، جامعة ورقلة، 2016 ص 31.

[2] – زهرة مارون، مرجع سبق ذكره، ص 83.

المطلب الثاني: التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ

عند تقدير علاقة انحدار بين عدد من المتغيرات في صور سلاسل زمنية غير مستقرة فمن الممكن أن يكون الانحدار زائفا في هذه الحالة، وقد يرجع ذلك إلى أن العلاقة بين المتغيرات علاقة اقتران وليست علاقة سببية. وعلى الرغم من أن أحد حلول عدم استقرارية السلسلة هو أخذ الفروقات، إلا أن الانحدار في هذه الحالة ليس بالحل المطلوب، حيث يؤدي إلى فقدان خصائص المدى الطويل، ونتيجة لذلك فقد ظهرت نتائج تحمل خصائص المدى القصير والطويل وتكون هذه النماذج مستقرة حتى وإن كانت المتغيرات في الأصل غير مستقرة وهذه بداية فكرة التكامل المشترك.

الفرع الأول: تعريف التكامل المشترك

ظهرت تقنية التكامل المشترك في أواسط الثمانينات على يد Granger (1983) و Engel (1987)، وارتكز تطورها قبل كل شيء على صحة فرضية إستقرارية السلاسل الزمنية، وترتكز هذه التقنية على السلاسل غير المستقرة، في حين تكون التركيبات التي فيما بينها مستقرة، وجود التكامل المشترك مرتبط باختبارات الجذر الوحدوي للتحقق من استقرار السلاسل، كما تسمح هذه الاختبارات من التأكد من وجود تكامل مشترك أي التقارب بين سيرورات السلاسل الزمنية.[1]

ويعرف التكامل المتزامن على أنه تصاحب association بين سلسلتين زمنيتين (Yt , Xt) أو أكثر، بحيث تؤدي التقلبات في إحداهما لإلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتهما ثابتة عبر الزمن. فيمكن القول عنه أنه ربط مجموعة من المتغيرات من نفس الدرجة أو من درجات مختلفة، ويؤدي هذا الربط إلى تشكيل تركيبة خطية متكاملة برتبة أقل أو تساوي أصغر رتبة للمتغيرات قيد الدراسة.[2]

وحتى يكون التكامل المشترك موجود بين متغيرتين (Yt , Xt) يتعين تحقق الشروط التالية:[3]

$$Y_t \sim I$$

$$X_t \sim I$$

$$Y_t = a + bX_t + u_t$$

$$u_t \sim I(0)$$

وعليه يمكن أن نقول عن التكامل المشترك أنه يشير إلى طريقة الحصول على توازن أو علاقة طويلة المدى بين متغيرات غير مستقرة أو أنه يعني وجود طريقة تعديل تمنع الزيادة في خطأ علاقة المدى الطويل.

1. اختبار التكامل المشترك

وتوجد عدة منهجيات لاختبار وجود تكامل مشترك بين السلاسل الزمنية من عدمه ومن أهمها:

1 -اختبار انجل وغرانجر:[4]

يبدأ هذا الاختبار أولا بتقدير انحدار العلاقة طويلة المدى كالآتي:

$$X_{it} = \alpha_1 + \alpha_2 X_{2t} + \alpha_3 X_{3t} + \ldots\ldots \alpha_n X_{nt} + \varepsilon_t$$

---

[1] – محمد شيخي، مرجع سبق ذكره، ص 289.

[2] نعيمة زيرمي، مرجع سبق ذكره، ص 193.

[3] شريف عروم، **"محددات الادخار والاستثمار "** مذكرة ماستر، غير منشورة، جامعة ورقلة، 2014- 2015، ص 21.

[4] زهرة مارون، مرجع سبق ذكره، ص 86.

وتسمى بمعادلة انحدار التكامل المشترك، ثم الحصول على بواقي الانحدار المقدرة ($\hat{E}_t$)، هذان الاختباران مرتبطان مباشرة باختبارات الجذور الأحادية لديكي فولر بحيث نقوم باختبار استقرار البواقي المقدرة للمعادلة السابقة المقدرة بطريقة المربعات الصغرى (OLS).

اختبار DF : $\Delta\hat{\varepsilon}_t = \phi.\hat{\varepsilon}_{t-1} + u_t \qquad (\phi = \varphi - 1 \rightarrow AR(1))$

$$\Delta\hat{\varepsilon}_t = \phi.\hat{\varepsilon}_{t-1} + \sum_{t=1}^{P} \theta_t \Delta\varepsilon_{t-1} + u_t$$

اختبار ADF: $(\phi = \varphi - 1 \rightarrow AR(P))$

ونقبل الفرضية: $H_0 : \phi = 0$ عندما يكون $t^* < t_\phi$ (النظرية).

ونقبل الفرضية $H_1 : \phi < 0$ عندما يكون $t^* > t_\phi$ (النظرية)،

أي أن السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الرتبة.

2-اختبار التكامل المشترك بدلالة داربون واتسون CRDW Test:[1]

وهذا اختبار بديل وسريع يمكن استخدامه لمعرفة مدى تحقق تكامل مشترك بين متغيرات النموذج. ولتطبيق اختبار (CRDW Test) نقوم باستخدام قيمة (DW) المقدرة في معادلة انحدار التكامل المشترك، حيث نختبر الفرضية العديمة و هي أن (d=0) بدلا من (d=2). وإذا كانت قيمة (D.W) المحسوبة في معادلة المدى الطويل أقل من القيم الجدولية عند مستوى المعنوية المحدد، فإننا نرفض فرضية التكامل المشترك بين متغيرات النموذج، وإذا تجاوزتها فإننا نقبل فرضية وجود تكامل مشترك بين المتغيرات.

3-اختبار جوهانس جيسلس Johansen-Juselius Test: [2]

لتحديد عدد متجهات التكامل المشترك اقترح (Johansen:1988-1991) و (Johansen Juselius:1990) إجراء اختبارين:

أ_ اختبار الأثر(Trace):

يتم اختبار فرضية أن هناك على الأكثر q من متجهات التكامل المشترك مقابل النموذج العام غير المقيد r=q وتحسب إحصائية نسبة الإمكانية لهذا الاختبار من العلاقة التالية:

$$\lambda_{trace} = -T \sum_{i=r+1}^{k} \ln(1 - \lambda_i)$$

يعرف كلا من:

T: حجم العينة

r: عدد متجهات التكامل المشترك

λ هي أصغر قيم متجهات الذاتية (p-r) وتنص فرضية العدم على وجود عدد من متجهات التكامل المشترك يساوي على الأكثر r أي أن عدد هذه المتجهات يقل أو يساوي r.

[1] – عابد عبدلي، مرجع يبق ذكره، ص 23.

[2] – كنعان عبد اللطيف،أنسام خالد، " **دراسة مقارنة في طرائق تقدير انحدار التكامل المشترك**" ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 33، 2012، ص 155.

ب_ اختبار القيمة الذاتية القصوى(Max λ):

تحسب إحصائيته وفق العلاقة التالية:[1]

$$\lambda_{Max}(r,r+1) = -T\ln(1-\hat{\lambda}_{r+1})$$

ويجري اختبار فرضية العدم التي تنص على وجود r من متجهات التكامل المشترك مقابل الفرضية البديلة التي تنص على وجود r+1 من متجهات التكامل المشترك. فإذا زادت القيمة المحسوبة لنسبة الإمكانية LR عن القيمة الحرجة بمستوى معنوية معين فإننا نرفض فرضية العدم التي تشير إلى عدم وجود أي متجه للتكامل المشترك وإذا كانت أقل فإننا لا نستطيع رفض فرضية العدم القائلة بوجود متجه واحد على الأقل للتكامل المشترك.

الفرع الثاني: نموذج تصحيح الخطأ

بعد التأكد من السلاسل الزمنية لمتغيرات نموذج الدراسة أنها غير ساكنة في المستوى وساكنة في الفرق، ومن ثم التحقق من أنها جميعا متكاملة تكاملا مشتركاً، يتضح أن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات محل الدراسة، وحسب (Engel and Granger:1987) فإن المتغيرات التي تحقق التكامل المشترك تعكس علاقة توازنية طويلة الأجل، وعليه ينبغي أن تحضى بتمثيل بنموذج تصحيح الخطأ (ECM)، والذي ينطوي على إمكانية اختبار وتقدير العلاقة في المدى القصير و الطويل بين متغيرات النموذج.[2]

أولا: تعـــــــريفـــــــه[3]

لتوضيح نموذج تصحيح الخطأ نستخدم معادلة التوازن التالية:

$$Y_t = \alpha + ß\, X_t$$

حيث تمثل Y المتغير التابع وتمثل X متجه من المتغيرات المفسرة. فإذا كانت مجموعة المتغيرات X و Y في حالة توازن يكون الفرق يساوي صفر G=0

$$G_t = Y_t - \alpha - ß\, X_t$$

وعندما لا يساوي هذا الفرق الصفر يكون هناك تباعد عن التوازن، وبصورة أدق يمكن القول أن هذه القيمة G_t تقيس البعد عن التوازن بين X و Y، ويعرف ذلك بخطأ التوازن Disequilibrium، ففي حالة تواجد خطأ التوازن يمكن افتراض أن Y لها علاقة مع X ومع القيم المتباطئة من X و Y ويمكن تمثيل ذلك بنموذج تصحيح الخطأ في المعادلة التالية:

$$\Delta Y_t = \delta_0 \Delta X_t - \mu(Y_{t-1} - \alpha - \beta X_{t-1}) + u_t$$

حيث تمثل Δ الفروق الأولى، وتوضح المعادلة أعلاه أن التغير في Y على التغير في X و كذلك القيم المتباطئة لخطأ التوازن، وهذا يتضمن أنه عندما تكون القيمة Y_{t-1} أعلى من القيمة التوازنية فإن قيمة Y_t سوف تنخفض في الفترة القادمة لتصحيح الخطأ ويعتمد ذلك على قيمة معلمة تصحيح الخطأ (μ).أي النموذج يقيس الكيفية التي يتم بها تصحيح قيمة Y للعودة إلى الوضع التوازني، ولذلك يسمى نموذج تصحيح الخطأ.

---

[1] – ممدوح الخطيب الكسواني:" **الطلب على النقود في سوريا باستخدام نموذج تصحيح الخطأ والتكامل المشترك** " ، مجلة جامعة دمشق، **العدد 1** 2001 ص 61.

[2] – عابد عبدلي، مرجع سبق ذكره، ص 25.

[3] – زهرة مارون، مرجع سبق ذكره، ص 88.

كذلك يتضح من المعادلة δ_0 و$ß$ تقيس معالم الأجل القصير والأجل الطويل، وتقيس (μ) سرعة التكيف لتوازن الأجل الطويل. أي تشير إلى التغير في المتغير التابع نتيجة لانحراف المتغير المستقل في الأجل القصير عن قيمته التوازنية في الأجل الطويل بمقدار وحدة واحدة.

وعند تقدير هذه المعادلة تضاف قيم متباطئة كمتغيرات مفسرة بحيث لا يحتوي الخطأ العشوائي أي ارتباط ذاتي عندما تضاف قيم عالية التباطؤ ويعدل النموذج إلى ما يلي:

$$\Delta Y_t = \sum_{i=1}^{k-1} \Psi_i \Delta Y_{t-1} + \sum_{i=1}^{k-1} \delta_i \Delta X_{t-1} - \mu\left(Y_{t-1} - \alpha - \beta X_{t-1}\right) + u_i$$

وتحت افتراض التكامل المشترك، فإن الانحدار البسيط سيفي بالغرض ليقدم نتائج متسقة لمعامل الأجل الطويل على الرغم من وجود ارتباط بين المتغيرات المفسرة و الخطأ العشوائي، حيث تقدر المعادلة السابقة باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية OLS وكذلك تقدير العلاقة طويلة الأجل يتم بطريقة المربعات الصغرى العادية أيضاً، حيث يتم اختبار التكامل المشترك باختبار استقرار المتغير العشوائي. لكن مع ظهور طريقة المعقولية العظمى المطورة من قبل يوهانسون ويوسيليوس أصبح بالإمكان الحصول على تأثير الأجل القصير والأجل الطويل، وذلك باستخدام نموذج تصحيح الخطأ و تحليل التكامل المشترك للعديد من المتغيرات الاقتصادية لإمكانية وجود أكثر من متجه للتكامل المشترك.

ثانيا: طرق تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM

إذا كانت لدينا n متغيرة متكاملة من نفس الدرجة، فإنه يمكن إيجاد شعاع تكامل متساوي واحد والعكس، أما إذا كانت السلاسل الزمنية متكاملة بدرجات مختلفة، فإنه يوجد عدة أشعة للتكامل المتساوي وعليه توجد طريقتان لتقدير نموذج تصحيح الخطأ.

1 - طريقة انجل وغرانجر: يتم تطبيقها في مرحلتين:[1]

المرحلة الأولى: التقدير بطريقة المربعات الصغرى(OLS) للعلاقة على الأمد الطويل وحساب البواقي:

$$e_t = y_t - \hat{B}_0 - \hat{B}_1 X_{1t} - \ldots\ldots\ldots - \hat{B}_k X_{kt}$$

المرحلة الثانية: التقدير بطريقة المربعات الصغرى العادية لعلاقة النموذج الديناميكي (على الأمد القصير)

$$\Delta y_t = \alpha_1 \Delta X_{1t} + \alpha_2 \Delta X_{2t} + \ldots\ldots\ldots + \alpha_k \Delta X_{kt} + y_1 e_{t-1} + u_t$$

ويجب أن يكون المعامل y_t سالبا أنه يشير إلى المعدل الذي تتجه به العلاقة قصيرة الأجل نحو العلاقة طويلة الأجل.

2 - طريقة المعقولية العظمى لجوهانسن:

ليكن المسار VAR(P) ونرمز له بالرمز X_t لبعد (N.1) و المعرف كما يلي:

$$X_t = A_0 + A_1 X_{t-1} + A_2 X_{t-2} + \ldots\ldots\ldots + A_p X_{t-p} + \varepsilon_t$$

يمكننا كتابته على الشكل VECM و ذلك كما يلي:

$$X_t - X_{t-1} = A_0 + (A_1 - I) X_{t-1} + A_2 X_{t-2} + \ldots\ldots\ldots + A_p X_{t-p} + \varepsilon_t$$

[1] - زهرة مارون، مرجع سبق ذكره، ص 89.

$$\Leftrightarrow \Delta X_t = A_0 + (A_1 - I)(X_{t-1} - X_{t-2}) + (A_2 + A_1 - I)X_{t-2} + \ldots\ldots\ldots + A_p X_{t-p} + \varepsilon_t$$

$$\Leftrightarrow \Delta X_t = A_0 + (A_1 - I)\Delta X_{t-1} + (A_2 + A_1 - I)(X_{t-2} - X_{t-3}) + \ldots\ldots\ldots + A_p X_{t-p} + \varepsilon_t$$

وهكذا لنصل في النهاية لتمثيل VECM ذو العلاقة التالية:

$$\Delta X_t = B_0 + B_1 \Delta X_{t-1} + B_2 \Delta X_{t-2} + \ldots\ldots + B_{p-1} \Delta X_{t-p-1} + \Pi X_{t-1} + \varepsilon_t$$

حيث B_i مصفوفات بدلالة المصفوفات A_i

$$\Pi = \sum_{k=1}^{p} A_k - I$$

وبصيغة عامة فإن المصفوفة Π تساوي:

$$\Pi = \sum_{k=1}^{p} A_k - I = \alpha' B$$

حيث α قوة الذاكرة المتجهة نحو التوازن على الأمد البعيد.

ß مصفوفة، حيث الأشعة العمودية.

رتبة المصفوفة Π تحدد عدد علاقات التكامل المتساوي الموجودة بين N متغيرة للشعاع X ونرمز له بالرمز r.

حيث: $1 \leq r \leq N-1$

ومنه توجد علاقة تكامل متساوي و التمثيل VECM صالح:

$$\Delta X_t = B_0 + B_1 \Delta X_{t-1} + \ldots\ldots + B_{p-1} \Delta X_{t-p+1} + \alpha u_{t-1} + \varepsilon_t$$

$$u_t = B X_{t-1}$$

حيث:

ونلجأ إلى اختبار علاقات التكامل المتساوي، حيث تعتمد على تقدير المعادلة التالية.

$$\Delta X_t = B_0 + B_1 \Delta X_{t-1} + \ldots\ldots + B_{p-1} \Delta X_{t-p+1} + \Pi Y_{t-1} + \varepsilon_t$$

ولمعرفة عدد علاقات التكامل المتساوي يقترح جوهانسن (1950) حساب الإحصائية التالية:

$$\lambda_{trace} = -n \sum_{i=r+1}^{K} \log(1 - \lambda_i)$$

حيث: n: عدد المشاهدات

λ_i : القيمة الذاتية رقم للمصفوفة

K : عدد المتغيرات

r : رتبة المصفوفة

وهذه الإحصائية تتبع توزيع احتمالي (يشبه $\chi 2$) مجدولة من طرف Johansen و Juselius سنة 1990.

ويتم القرار كما يلي:

$$\begin{cases} H_0 : r = q \\ H_1 : r > q \end{cases}$$

$$q = 0,1,2,\ldots\ldots,K$$

القرار: نرفض H_0 إذا كانت λ_{trace} أكبر من القيمة المجدولة وننتقل إلى q+1

K=r لا يوجد تكامل متساوي لأن جميع المتغيرات مستقرة I(0)

المبحث الثالث: القياس الاقتصادي لمحددات الطلب على الواردات في الجزائر

إن الهدف من البحث هو تقدير محددات الطلب على الواردات خلال الفترة 1999 – 2016، وذلك باستخدام أساليب تقدير النماذج القياسية، من نماذج التكامل المشترك ونماذج تصحيح الخطأ، حيث يتم توضيح مدى تأثير المتغيرات المحددة للطلب على الواردات في المديين القصير والطويل.

المطلب الأول: بناء و تقدير نموذج الدراسة

أولا: تحديد المتغيرات وصياغة النموذج

رغم اختلاف نماذج محددات الطلب على الواردات في الدراسات التطبيقية من دولة لأخرى، إلا أن هناك اتفاق عام على أن متغيرا الدخل والأسعار النسبية للواردات يعتبران محددان رئيسيان في دوال الطلب على الواردات لا سيما في الاقتصاديات المفتوحة. تبدأ صياغة النموذج في هذه الدراسات على أن قيمة الواردات الحقيقة (M) دالة في كل من الدخل ممثلا بالناتج المحلي الإجمالي(PIB) وأسعار الواردات نفسها ممثلا بمؤشر أسعار الواردات (P_m) والأسعار المحلية ممثلا بمؤشر سعر الاستهلاك (P_d)، وفق الصيغة التالية:

$$M = f(PIB, P_m, P_d) \quad \ldots\ldots(1)$$

ونظرا لاحتمال ظهور مشكلة الارتباط المتعدد في تقدير المعادلة (1) بين الأسعار أو بين مؤشر الأسعار المحلية والدخل المحلي، يتم قسمة الطرف الأيمن على الأسعار المحلية (P_d) و يصبح النموذج كالتالي:

$$M = f(PIB / P_d, P_m / P_d) \quad \ldots\ldots(2)$$

أي أن قيمة الواردات الحقيقية دالة في كل من الدخل الحقيقي والأسعار النسبية. وهذه الصياغة تم استخدامها بشكل واسع في الدراسات التطبيقية السابقة التي تناولت محددات الطلب على الواردات في مختلف الدول، وتضيف بعض الدراسات التطبيقية متغيرات تفسيرية أخرى بجانب الدخل والأسعار النسبية كمحددات للطلب على الواردات، وتختلف طبيعة هذه المتغيرات حسب منهج الدراسة و الدول محل الدراسة. ومن هذه المحددات التفسيرية الإضافية في دراستي هاته عدد السكان وسعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي.

فيما يتعلق بالصياغة الدالية لتقدير محددات الطلب على الواردات، يقترح أغلب الباحثين أفضلية الصياغة اللوغاريتمية.وهذا ما يشير إليها الرسم البياني لسحابة الانتشار لمتغيرات الدراسة كما يلي:

الشكل رقم (2-3): يوضح سحابة انتشار متغيرات النموذج خلال فترة الدراسة[1]

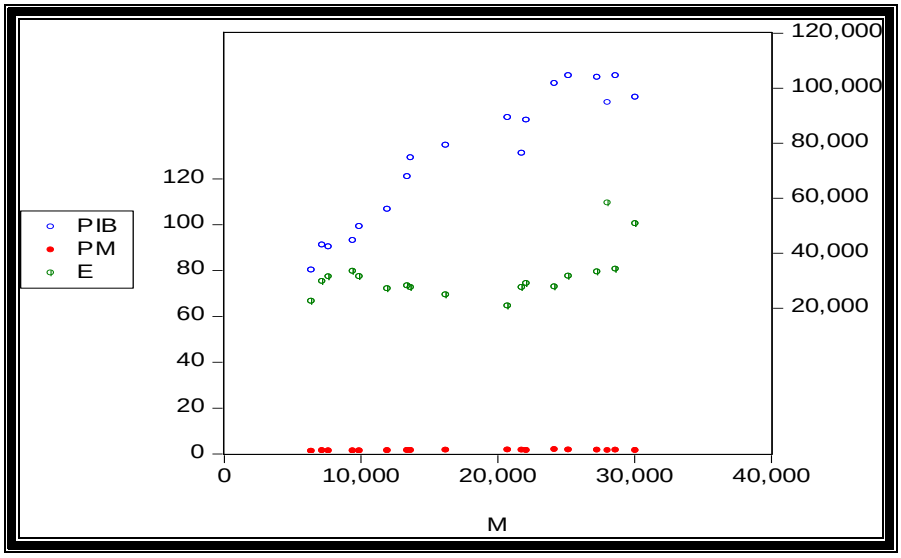

المصدر :إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات EViews 9

على ضوء ما تقدم من استعراض لصياغة النموذج وتحديد المتغيرات في أدبيات تقدير دالة الطلب على الواردات، فقد تم اختيار ثلاثة محددات تفسيرية لتقدير النموذج محل الدراسة، عوض أربع التي حضيت بالدراسة الأولية، حيث تم استبعاد متغير السكان من النموذج وذلك لكون استقراريته كانت حول اتجاه عام محدد وبالتالي لا يمكن استخدامه في منهجية التكامل المشترك التي تعتمد في بنائها على استقرار المتغيرات في الفرق الأول أو الثاني وهو ما لم يتحقق مع متغيرة السكان.

إذن، الصيغة الدالية للنموذج تنطوي على العلاقة التالية:

$$\ln M_t = \alpha_0 + \alpha_1 \ln PIB_t + \alpha_2 \ln RP_t + \alpha_3 \ln ER_t + \varepsilon_t$$

t : 1999,….,2016

حيث:

$\ln M_t$: اللوغاريتم النيبري للواردات

$\ln PIB_t$: اللوغاريتم النيبري للدخل الحقيقي، حيث الدخل الحقيقي تم الحصول عليه بقسمة الناتج المحلي الاجمالي الإسمي على الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك.

$\ln RP_t$: اللوغاريتم النيبري للأسعار النسبية.

$\ln ER_t$: اللوغاريتم النيبري لسعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي.

ε_t : حد الخطأ العشوائي.

و بما أن المتغيرات في قيمتها اللوغاريتمية، فإن المعالم الجزئية تعبر عن مرونة الواردات بالنسبة للمتغيرات التفسيرية على المدى الطويل.أي تعبر α_1 عن مرونة الواردات بالنسبة للدخل الحقيقي. α_2 مرونة الواردات بالنسبة للأسعار النسبية. α_3 مرونة الواردات بالنسبة لسعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي.

[1] – تعريف المتغيرات حسب مخرجات برنامج EViews هي كالتالي:

: الأسعار النسبية.PM

: سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي.E

: الدخل الحقيقيPIB

: اللوغاريتم النيبري.LOG

ثانيا : تقدير نموذج الدراسة

1 – دراسة استقرارية المتغيرات

قبل التعرض لدراسة أي نموذج قياسي، فإنه من الضروري التعرف على خصائص السلاسل الزمنية للمتغيرات المستخدمة في النموذج وذلك عن طريق دراسة استقراريتها وتكاملها.

1 -رسم المنحنى البياني واختبار معنوية دالة الارتباط الذاتي:

انطلاقا من المنحنى البياني الممثل لسلسلة لوغاريتم الواردات، وكذلك من خلال دالة الارتباط الذاتي البسيط والارتباط الذاتي الجزئي الممثلة في الشكل الموالي، يمكن أن نستنتج مبدئيا أن السلسلة غير مستقرة.

الشكل رقم(2– 4): مصور الارتباط للسلسلة lnM_t

Date: 05/26/18 Time: 02:10
Sample: 1999 2016
Included observations: 18

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.873	0.873	16.140	0.000
		2	0.710	-0.21...	27.491	0.000
		3	0.544	-0.09...	34.587	0.000
		4	0.383	-0.08...	38.356	0.000
		5	0.220	-0.13...	39.700	0.000
		6	0.069	-0.08...	39.844	0.000
		7	-0.07...	-0.10...	40.013	0.000
		8	-0.22...	-0.22...	41.838	0.000
		9	-0.34...	-0.04...	46.698	0.000

المصدر :إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات EViews 9

يوضح الشكل دالة الارتباط الذاتي البسيط ممثلا بالعمود AC، و دالة الارتباط الذاتي الجزئي ممثلا بالعمود PAC. والحدود المتقطعة المبينة في الشكل هي حدود مجال الثقة، و بالتالي كل مرونة خارج عن مجال الثقة فهو معنويا يختلف عن الصفر عند حدود 5%، و نلاحظ من خلال الشكل أن أغلب حدود الارتباط الذاتي البسيط هي خارج مجال الثقة، ويؤكد ذلك إحصائية Q التي تقل قيمتها الاحتمالية عن 0,05 وبالتالي نرفض فرضية العدم والتي تفيد أن مرونات الارتباط الذاتي للسلسلة تختلف عن الصفر معنويا، و منه نستنتج أن السلسلة غير مستقرة، و هذا ما تتسم به غالبا السلاسل الزمنية التي تصف المتغيرات الاقتصادية الكلية. مثل المتغيرة محل الدراسة و ذلك لأن معظم المتغيرات الاقتصادية الكلية تنمو و تتغير مع الزمن.

1 –1– اختبارات جذر الوحدة (Unit root tests)

رغم تعدد اختبارات جذر الوحدة، إلا أننا سوف نستخدم اختبار فيليبس – بيرون PP لأن له قدرة اختبارية أفضل وهو أدق من اختبار ADF لا سيما عندما يكون حجم العينة صغير.[1] و كذلك في حالة التضارب أو عدم انسجام نتائج الاختبارات فإن الأفضل الاعتماد على نتائج اختبار PP لأنه تصحيح لامعلمي لاختبار ADF.

و نتائج الاختبار للسلسلة الزمنية في المستوى و في الفرق الأول ملخصة في الجدول رقم (2–1) :

[1] – عابد عبدلي ، مرجع سبق ذكره، ص 20.

جدول رقم (2-1): نتائج اختبارات جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية الأصلية و الفروق الأولى وفق اختبار PP

السلسلة الزمنية	المستوى			الفرق الأول		
	ثابت فقط	ثابت و اتجاه	دونهما	ثابت فقط	ثابت و اتجاه	دونهما
لوغاريتم الواردات	-3.0029 (0.0548) *	2.0970 (1.0000)	4.2490 (0.9999)	-3.2261 (0.0373) **	-5.7931 (0.0015) ***	-1.8948 (0.0574) *
لوغاريتم الدخل الحقيقي	-2.7303 (0.0895) *	-0.8281 (0.9417)	2.3910 (0.9932)	-4.1081 (0.0070) ***	-4.6936 (0.0096) ***	-3.5742 (0.0014) ***
لوغاريتم الأسعار النسبية	-3.0975 (0.0460) **	-2.7491 (0.2318)	0.2092 (0.7347)	-6.5164 (0.0001) ***	-7.6480 (0.0001) ***	-6.9455 (0.0000) ***
لوغاريم سعر الصرف	0.3220 (0.9721)	-0.2516 (0.9848)	1.6047 (0.9676)	-3.2878 (0.0332) **	-6.1002 (0.0009) ***	-3.1493 (0.0038) ***

*: معنوية عند مستوى 10%

**: معنوية عند مستوى 5%

***: معنوية عند مستوى 1%

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات EViews 9

نلاحظ من الجدول أعلاه أن القيم المحسوبة بالقيمة المطلقة بالنسبة لكل السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة أقل تماما من القيم الحرجة لـــــــMackinnon لجميع النماذج و بالتالي غير معنوية ، و ما يعزز هذه النتيجة هو قيم الاحتمال الحرج أكبر من 0,05. مما يدل على أن مستوى المتغيرات غير ساكن.

بتطبيق الاختبارات على الفرق الأول للمتغيرات كشفت نتائج اختبار PP عن رفض الفرض العدمي بوجود جذر وحدة و قبول الفرضية البديلة أي عدم وجود جذر وحدة عند مستوى معنوية 1% و بعضها عند 5% وأخرى عند 10%.

وعليه يمكن الاستنتاج بأن السلاسل الزمنية وهي لوغاريتم كل من: الواردات، والدخل و الأسعار النسبية و سعر الصرف هي سلاسل غير ساكنة في المستوى و لكنها ساكنة في الفرق الأول، و كل متغير على حده يعتبر متكامل من الدرجة الأولى.

$$(\ln M, \ln PiB, \ln RP. \ln ER \sim IN(1))$$

طالما أن الفرق الأول لكل منها متكامل من الدرجة صفر

$$(\Delta \ln M, \Delta \ln PiB, \Delta \ln RP, \Delta \ln ER \sim IN(0))$$

وهذه النتائج تنسجم مع النظرية القياسية التي تفترض أن أغلب المتغيرات الاقتصادية الكلية غير ساكنة في المستوى ولكنها تصبح ساكنة في الفرق الأول.

2- اختبار التكامل المشترك:

على ضوء اختبار جذر الوحدة السابق، اتضح أن كل متغير على حدى متكامل من الدرجة الأولى. وتركز نظرية التكامل المشترك (المتزامن) على تحليل السلاسل الزمنية غير الساكنة، حيث يشير كل من انجل و جرانجر إلى امكانية توليد مزيج خطي يتصف بالسكون من السلاسل الزمنية غير المستقرة. و عليه فإن هذه السلاسل تعتبر متكاملة من نفس الدرجة، وبالتالي يمكن استخدام مستوى المتغيرات في الانحدار، ولا يكون الانحدار في هذه الحالة زائفا، و توصف العلاقة التوازنية في المدى البعيد.

و تكوين المزيج الخطي من نموذج الدراسة هو كالآتي:

$$\varepsilon_t = \ln M_t - \alpha_0 - \alpha_1 \ln PIB_t - \alpha_2 \ln RP_t - \alpha_3 \ln ER_t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$

و علينا أن نتحقق فيما إذا كان هذا المزيج الخطي (ε_t) و المتولد من متغيرات النموذج، متكامل من الدرجة الصفرية، و بالتالي متغيرات النموذج تحقق التكامل المشترك أي أنها متكاملة من نفس الدرجة.

2-1- اختبار انجل- جرانجر:

يبدأ اختبار انجل-جرانجر للتكامل المشترك أولا بتقدير انحدار العلاقة طويلة الأجل ، ثم الحصول على بواقي الانحدار المقدرة (ε_t) و هي المزيج الخطي المتولد من انحدار العلاقة التوازنية طويلة المدى, و ينصب الاختبار على التحقق من أن هذا المزيج الخطي ساكن أي متكامل من الدرجة صفر.

الجدول رقم (2-2): تقدير العلاقة طويلة الأجل

Dependent Variable: LOG(M)
Method: Least Squares
Date: 05/26/18 Time: 02:35
Sample: 1999 2016
Included observations: 18

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-8.190355	1.361643	-6.015054	0.0000
LOG(E)	0.423061	0.254464	1.662554	0.1186
LOG(PM)	-0.522017	0.558684	-0.934369	0.3660
LOG(PIB)	1.454846	0.168991	8.609005	0.0000

R-squared	0.964785	Mean dependent var	9.679769
Adjusted R-squared	0.957239	S.D. dependent var	0.523574
S.E. of regression	0.108269	Akaike info criterion	-1.415269
Sum squared resid	0.164110	Schwarz criterion	-1.217409
Log likelihood	16.73742	Hannan-Quinn criter.	-1.387987
F-statistic	127.8522	Durbin-Watson stat	1.423339
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات EViews 9

و بتقدير نموذج الانحدار المشترك حصلنا على النتائج التالية :

$$Ln(M) = -8.190 + 0.423*Ln(E) + 1.454*Ln(PIB) + -0.522*Ln(PM)$$

دراسة استقرارية البواقي

الشكل رقم (2–5): دالة الارتباط الذاتي للبواقي

Date: 05/26/18 Time: 02:39
Sample: 1999 2016
Included observations: 18

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.268	0.268	1.5213	0.217
		2	-0.21...	-0.30...	2.5330	0.282
		3	-0.50...	-0.40...	8.5435	0.036
		4	-0.28...	-0.13...	10.582	0.032
		5	0.175	0.126	11.435	0.043
		6	0.263	-0.07...	13.502	0.036
		7	0.059	-0.15...	13.616	0.058
		8	-0.20...	-0.13...	15.167	0.056
		9	-0.17...	0.006	16.442	0.058

المصدر :إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات EViews 9

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن كل المرونات داخل مجال الثقة، وهو ما يتوافق مع إحصائية Q، أي أن البواقي مستقرة، وبالتالي يوجد تكامل مشترك.

جدول رقم (2–3): اختبار جذر الوحدة باستخدام جدول خاص باختبار AEG

Null Hypothesis: U has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.530232	0.0017
Test critical values:	1% level	-2.728252	
	5% level	-1.966270	
	10% level	-1.605026	

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات EViews 9

الإحصائية المحسوبة (3,53 –)أكثر سالبية من القيمة الحرجة عند 1% هي (3,37–) وبالتالي نرفض فرضية العدم و نقبل الفرضية البديلة، أي سلسلة البواقي مستقرة لعدم وجود جذر الوحدة.

2. تقدير العلاقة قصيرة الأجل

من خلال مخرجات البرنامج الملحق (2–3) يظهر أن معامل تصحيح الخطأ غير معنوي، و لاختبار مدى استقرار نموذج تصحيح الخطأ تم استخدام اختبار مجموع المربعات التراكمي CUSUM of Squares و اتضح أن النموذج يعاني من تغير هيكلي سنة 2006،[1] حسب ما هو مبين من الشكل أدناه.

[1] – يمكن تفسير هذا التغير الهيكلي بدخول حيز التنفيذ اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي جوان 2005 و الذي سمح بتحرير التجارة الخارجية.

الشكل (2–6): اختبار مجموع المربعات التراكمي CUSUM of Squares

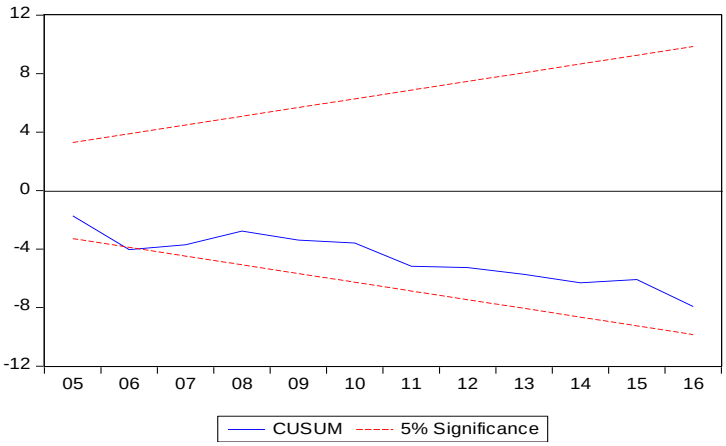

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات EViews 9

لذلك نعيد تقدير النموذج بتحسينه بمتغيرة صورية (DUM) حيث:

$$DUM = \begin{cases} 1 : & \text{في السنة } 2006 \\ 0 : & \text{ما عدا ذلك} \end{cases}$$

إعادة تقدير النموذج المحسن

جدول رقم (2–4): تقدير النموذج المحسن

Dependent Variable: D(LOG(M))
Method: Least Squares
Date: 05/26/18 Time: 02:53
Sample (adjusted): 2000 2016
Included observations: 17 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.087201	0.025596	3.406842	0.0059
D(LOG(E))	-0.185012	0.283473	-0.652661	0.5274
D(LOG(PM))	0.229224	0.294493	0.778371	0.4528
D(LOG(PIB))	0.174704	0.307202	0.568695	0.5810
DUM	-0.135898	0.065207	-2.084085	0.0613
U(-1)	-0.436830	0.197770	-2.208772	0.0493

R-squared	0.625404	Mean dependent var	0.087107
Adjusted R-squared	0.455132	S.D. dependent var	0.080060
S.E. of regression	0.059097	Akaike info criterion	-2.548717
Sum squared resid	0.038417	Schwarz criterion	-2.254642
Log likelihood	27.66410	Hannan-Quinn criter.	-2.519486
F-statistic	3.672987	Durbin-Watson stat	2.173108
Prob(F-statistic)	0.033626		

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات EViews 9

معامل تصحيح الخطأ معنوي ويساوي (0,43-) حيث أن القيمة الاحتمالية لإحصائية ستودنت أقل من 0,05، و عليه يتم الحكم على أن آلية تصحيح النموذج محققة.

2–2– اختبار جوهانس – جيسلس Johansen–Juselius Test :

يتفوق هذا الاختبار على اختبار انجل وجرانجر للتكامل المشترك، نظرا لأنه يتناسب مع العينات صغيرة الحجم، وكذلك يختبر التكامل المشترك في الاتجاهين إذا كان هناك متغيرين، والأهم من ذلك أن هذا الاختبار يكشف عن ما إذا كان هناك عدة أشعة للتكامل المشترك.

2-1 – تحديد فترة إبطاء النموذج

يظهر من الجدول رقم (2-2) أن أغلب المعايير اتفقوا على فترة إبطاء واحدة وهم: LR, SC, FPE, لذا سنختار فترة إبطاء واحدة لأجل تقدير نموذج VECM

جدول رقم (2-5) نتائج اختبار عدد فترات الإبطاء في نموذج (VAR)

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: LOG(M) LOG(E) LOG(PIB) LOG(PM)
Exogenous variables: C
Date: 05/21/18 Time: 12:36
Sample: 1999 2016
Included observations: 16

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	54.08179	NA	2.25e-08	-6.260224	-6.067077	-6.250333
1	105.8509	71.18248*	2.80e-10*	-10.73136	-9.765622*	-10.68190
2	124.2531	16.10198	3.44e-10	-11.03164*	-9.293316	-10.94262*

المصدر: من اعداد الطالبة بناء على مخرجات EViews9

لتحديد عدد متجهات التكامل المشترك يتطلب اختبار وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج المستخدم إجراء اختبارين هما :

اختبار الأثر و اختبار القيمة الذاتية القصوى.

و بتطبيق اختبار التكامل المشترك بين كل من الواردات و الدخل الحقيقي و الأسعار النسبية و سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي، كما هو موضح في الملحق رقم (2-2):

وعليه يتم تلخيص نتائج اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسن- جيسلس في الجدول الموالي:

جدول رقم (2- 6) نتائج اختبار التكامل المشترك طريقة جوهانسن – جيسلس

Trace Test			
Null	**Alternative**	**القيمة المحسوبة**	**القيمة الجدولية**
r = 0	r = 1	52.96724	55.24578
r ≤ 1	r = 2	18.83183	35.01090
Maximal Eigenvalue Test			
r = 0	r ≥ 1	34.13541	30.81507
r ≤ 1	r ≥ 2	13.23475	24.25202

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الملحق رقم (2- 5)

تشير النتائج إلى رفض فرضية العدم الأولى فقط و الذي يعني وجود متجه وحيد للتكامل المشترك، مما يعني أن المتغيرات ينبغي أن تحضى بتمثيل نموذج تصحيح الخطأ لتقدير الآثار القصيرة و طويلة المدى بين كل من الواردات و المتغيرات التفسيرية لها، والعلاقة طويلة الأجل تعرض بالمعادلة التالية:

$$Ln(M) = 1.582 + 1.062*Ln(E) + 0.515*Ln(PIB) + 2.153*Ln(PM)$$

يتضح من المعادلة السابقة أن هناك علاقة طردية طويلة الأجل بين الواردات ومحدداتها أي بين الواردات و الدخل الحقيقي، وبين الواردات و سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي، و بين الواردات و الأسعار النسبية.

المطلب الثاني: تقدير نموذج تصحيح الخطأ لمحددات الطلب على الواردات

يقوم مفهوم نموذج تصحيح الخطأ على فرضية مؤداها أن هناك علاقة توازنية طويلة المدى، تتحدد في ظلها القيمة التوازنية للواردات في إطار محدداتها، و بالرغم من وجود هذه العلاقة التوازنية على المدى الطويل، إلا أنه من النادر أن تتحقق في المدى القصير، و من ثم فقد تأخذ الواردات قيما مختلفة عن قيمتها التوازنية، ويمثل الفرق بين القيمتين عند كل فترة زمنية خطأ التوازن، و يتم تعديل أو تصحيح هذا الخطأ أو جزء منه على الأقل في المدى الطويل، و لذلك جاءت تسمية هذا النموذج تصحيح الخطأ.[1]

بعد التأكد من سكون النموذج (أنظر الملحق رقم (2-4)) ووجود التكامل المشترك تأتي الخطوة التالية و المتمثلة في تقدير نموذج تصحيح الخطأ، وكانت النتيجة كما هي مبينة في الجدول التالي:

جدول رقم (2- 7): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ بناءا على الملحق (2-5)

المتغير التابع : Δ لوغاريتم الواردات ($\Delta \ln M$)			
المتغيرات التفسيرية	المعلمات	إحصائية (t)	P.value
Constant	0.159713	4.529366	0.0011
$\Delta \ln M_{t-1}$	-0.329732	-1.372678	0.1999
$\Delta \ln PIB_t$	-0.207496	-0.865057	0.4073
$\Delta \ln ER_t$	-0.912567	-3.859435	0.0032
$\Delta \ln RP_t$	-0.315788	-1.151701	0.2762
ECM_{t-1}	-0.325318	-3.337683	0.0075
R^2: 0,72) (Adj R^2:0,59) (SE:0,05) (SSR:0,02) (F-statistic:5,39) ((DW:2,11)			

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات EViews9

ومن خلال تقدير النموذج نحصل على مرونة الواردات بالنسبة للمتغيرات المفسرة على المدى القصير و الطويل كما في الجدول التالي:

[1]- عابد عبدلي ، مرجع سبق ذكره، ص 18.

جدول رقم (2-8):مرونات الواردات قصيرة و طويلة الأجل المقدرة باستخدام نموذج تصحيح الخطأ

المتغيرات	المرونات قصيرة الأجل	المرونات طويلة الأجل
الدخل الحقيقي $\ln PIB_t$	0.068	0.515
الأسعار النسبية $\ln RP_t$	0.102	2.153
سعر الصرف $\ln ER_t$	0.300	1.062

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات Eviews

من الجدول أعلاه نلاحظ أن إشارة المرونات جاءت كما هو متوقع في الأجل القصير و الأجل الطويل بالنسبة للدخل الحقيقي و سعر الصرف، أي أن الواردات تتأثر طرديا بالدخل و بسعر صرف الدينار الجزائري، لكن مرونة الأسعار النسبية جاءت عكس المتوقع في الأجلين الطويل و القصير. كما أن الواردات تظهر بأنها غير مرنة بالنسبة لكل من سعر الصرف والأسعار النسبية و الدخل في المدى القصير، أما في الأجل الطويل نجد أن الواردات تتميز بمرونة بالنسبة للأسعار النسبية و سعر الصرف بينما غير مرنة بالنسبة للدخل الحقيقي.

ومن النتائج نلاحظ:

- زيادة الدخل الحقيقي: بـــــــــ 1% يؤدي إلى زيادة الطلب على الواردات في المدى القصير بـــــــــــــ: **0.068**%، و تستمر الزيادة في المدى الطويل لتصل إلى : **0.515**%.
- زيادة الأسعار النسبية: بـــــــــ 1% يؤدي إلى زيادة الطلب على الواردات في المدى القصير بـــــــــــــ: **0.102**%، و تستمر الزيادة في المدى الطويل لتصل إلى : **2.153**%.
- زيادة سعر الصرف: بـــــــــ 1% يؤدي إلى زيادة الطلب على الواردات في المدى القصير بـــــــــــــ: **0.300**%، و تستمر الزيادة في المدى الطويل لتصل إلى : **1.062**%.

ومن نتائج التقدير تبين أن:

سرعة تصحيح الخطأ في معادلة الواردات معنوية وهي : 0,325 أي 32,5% من عدم التوازن في الأجل القصير في الواردات يتم تصحيحه في السنة، و بالتالي فترة التعديل بالنسبة للواردات تستغرق تقريبا ثلاث سنوات، أي إذا حدثت صدمة في النظام (النموذج) نتيجة للتغير في محدداتها، و اختل عن توازنه فسوف يعود إلى توازنه بمدة تقديرية هي حوالي ثلاث (3)سنوات.

1- التحليل الهيكلي لنموذج الدراسة

1-1 – اختبار العلاقة السببية

يعتبر نموذج **جرانجر** من أكثر النماذج شيوعا في تحديد اتجاه السببية بين المتغيرات الاقتصادية، ووفقا له تكون (X) سببا في حدوث التغير في (Y) إذا كانت القيم المتنبأ بها للمتغير (Y) تتحدد وفق القيم المبطأ للمتغيرين (X.Y) و التي تكون أفضل حال من الاعتماد على القيم المبطأ على متغير واحد.

يوضح الجدول رقم (2-6) نتائج اختبار العلاقة السببية بين المتغيرات محل الدراسة: الواردات، الدخل الحقيقي، الأسعار النسبية، سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي.

جدول رقم (2–9) نتائج اختبار جرانجر للعلاقة السببية

VEC Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests
Date: 05/21/18 Time: 13:28
Sample: 1999 2016
Included observations: 16

Dependent variable: D(LOG(M))

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
D(LOG(E))	14.89524	1	0.0001
D(LOG(PIB))	0.748324	1	0.3870
D(LOG(PM))	1.326416	1	0.2494
All	22.34153	3	0.0001

المصدر: من اعداد الطالبة بناء على مخرجات EViews9

تشير نتائج التقدير للعلاقة السببية بين متغيرات الدراسة، و الموضحة في الجدول رقم (2–6) إلى أن:

1 - اختبار الفرضية : الناتج المحلي الاجمالي لا يسبب الواردات

لدينا prop=0,38>0,05و بالتالي نقبل فرضية العدم أي الناتج المحلي الاجمالي لا يسبب الواردات.

2 - اختبار الفرضية : الأسعار النسبية لا يسبب الواردات

لدينا prop=0,24>0,05و بالتالي نقبل فرضية العدم أي الأسعار النسبية لا تسبب الواردات.

3 - اختبار الفرضية : سعر الصرف لا يسبب الواردات

لدينا prop=0,001<0,05 و بالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة أي سعر الصرف يسبب الواردات.

أما فيما يخص النموذج ككل فإن توليفة المتغيرات المستقلة تسبب الواردات الكلية و ذلك نظرا لقيمة الاحتمال التي تقدر بـــــــــ prop=0,0001<0,05 و عليه يتم رفض الفرضية الصفرية و قبول الفرضية البديلة و التي تؤكد على

أن التغير الحاصل في كل من سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي و الأسعار النسبية و الدخل الحقيقي مجتمعة تسبب التغيرات الحاصلة في الواردات الكلية، أي هناك سببية من المتغيرات المستقلة باتجاه المتغير التابع.

2 1 تحليل الصدمات ودوال الاستجابة:

دوال الاستجابة تسمح بدراسة أثر صدمة معينة على متغيرات النظام،و يقصد باستجابة الصدمات سلوك المتغيرات الداخلة في النموذج نتيجة الصدمات المختلفة التي يتعرض إليها النظام، ويهدف هذا الاختبار إلى توضيح مدى قدرة المتغيرات المتضمنة في النموذج على تفسير سلوك بعضها البعض من خلال معرفة نسبة تأثير صدمة في متغير ما على نفسه و على المتغيرات الأخرى.

جدول رقم (2-10) نتائج الصدمات العشوائية

Perio...	LOG(M)	LOG(E)	LOG(PIB)	LOG(PM)
1	0.052380	0.000000	0.000000	0.000000
2	0.054725	-0.044829	-0.002128	0.009824
3	0.056713	-0.037599	0.027042	0.041881
4	0.058303	-0.040438	0.030167	0.049440
5	0.057570	-0.040718	0.035588	0.053490
6	0.057631	-0.040189	0.034426	0.052905
7	0.057559	-0.040270	0.034810	0.052996
8	0.057548	-0.040222	0.034516	0.052745
9	0.057549	-0.040218	0.034539	0.052740
10	0.057550	-0.040222	0.034507	0.052716

Cholesky Ordering: LOG(M) LOG(E) LOG(PM) LOG(PIB)

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات EViews9

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أنه عند إحداثنا لصدمة عشوائية في متغيرة الواردات بمقدار 1%فإن الواردات ستستجيب خلال الفترة(t=1) بمقدار 0,052% وفي الفترات الموالية نلاحظ أن الاستجابة تأخذ في الزيادة إلى غاية الفترة العاشرة.

وعند إحداثنا لصدمة عشوائية في متغيرة سعر الصرف بمقدار 1%فإن الواردات لن تستجيب في الفترة الأولى، لكن ستستجيب سلبا في الفترة(t=2) بمقدار 0,044% وفي الفترات الموالية نلاحظ أن الاستجابة تبقى سلبية إلى غاية الفترة العاشرة.

وعند إحداثنا لصدمة عشوائية في متغيرة الدخل الحقيقي بمقدار 1%فإن الواردات لن تستجيب في الفترة الأولى، لكن ستستجيب سلبا في الفترة(t=2) بمقدار 0,002% وفي الفترات الموالية نلاحظ أن الاستجابة تصبح إيجابية و إلى غاية الفترة العاشرة.

وعند إحداثنا لصدمة عشوائية في متغيرة الأسعار النسبية بمقدار 1%فإن الواردات لن تستجيب في الفترة الأولى، لكن ستستجيب إيجابا في الفترة(t=2) بمقدار 0,009% وفي الفترات الموالية نلاحظ أن الاستجابة تبقى إيجابية إلى غاية الفترة العاشرة.

والشكل الموالي يشرح بصورة أفضل نتائج دوال الاستجابة:

الشكل رقم (2– 7): الشكل البياني للصدمة العشوائية

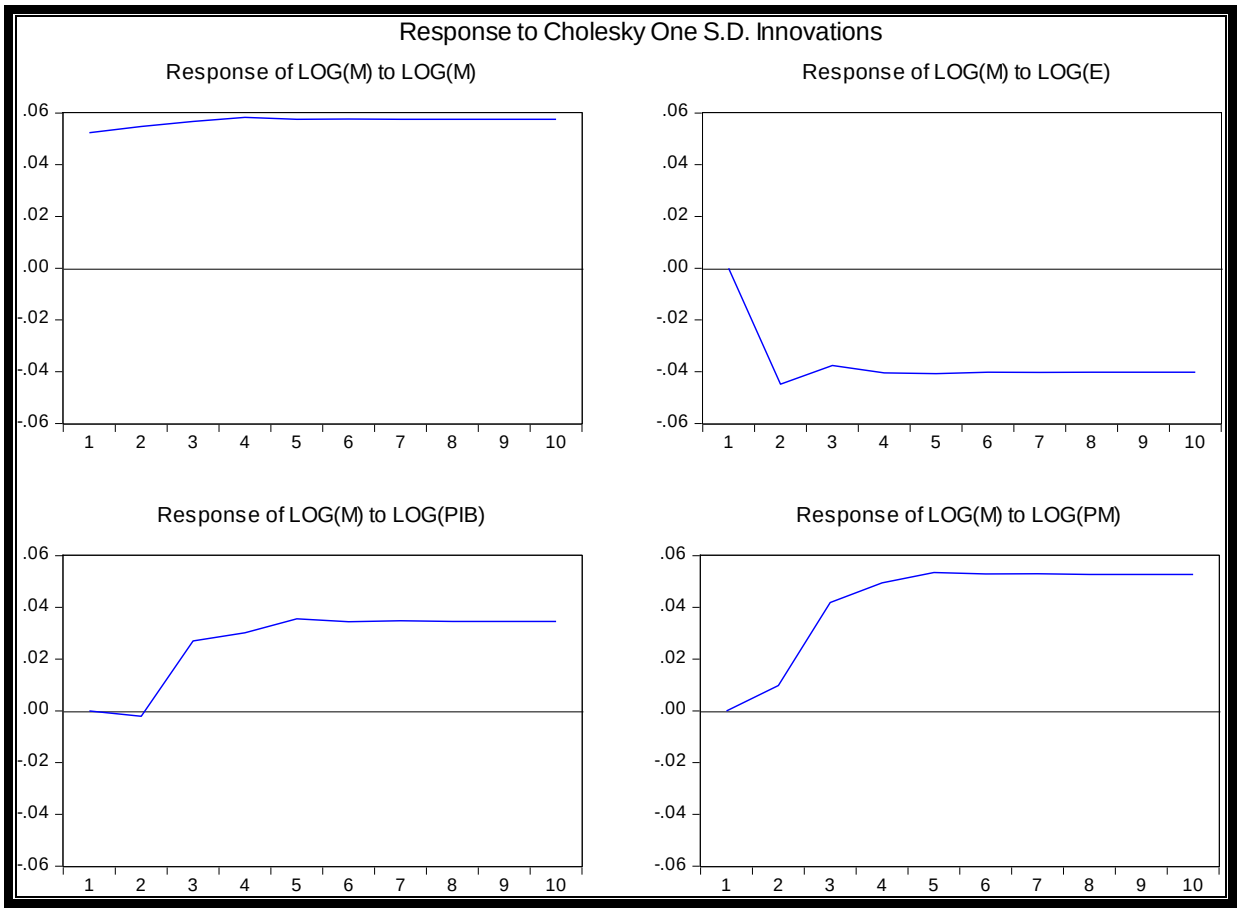

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات EViews9

3 1 تحليل تباين خطأ التنبؤ

بعد دراسة الاستجابات الديناميكية بين متغيرات النموذج، ننتقل الآن إلى توضيح الأهمية النسبية التي تحتلها كل متغيرة من متغيرات النموذج في تفسير بعضها البعض، أو بالأحرى توضيح دور و أهمية كل صدمة في تفسير التقلبات الظرفية للمتغيرات من خلال تفكيك تباين خطأ التنبؤ لهذه المتغيرات، إذ يستعمل تحليل التباين لمعرفة نسبة التباين التي يسببها متغير في نفسه و في المتغيرات الأخرى.

حيث أظهرت نتائج اختبار تحليل مكونات التباين حسب الجدول الموالي :

جدول رقم (2-11) نتائج تفكيك التباين

Perio..	S.E.	LOG(M)	LOG(E)	LOG(PIB)	LOG(PM)
1	0.052380	100.0000	0.000000	0.000000	0.000000
2	0.088595	73.10937	25.60339	0.057709	1.229533
3	0.122329	59.84082	22.87623	4.917002	12.36594
4	0.152818	52.90107	21.66082	7.047642	18.39046
5	0.180148	48.28008	20.69581	8.974028	22.05008
6	0.203406	45.89818	20.13734	9.903672	24.06081
7	0.224341	44.31424	19.77640	10.54915	25.36020
8	0.243376	43.24472	19.53521	10.97485	26.24523
9	0.261028	42.45429	19.35631	11.29154	26.89786
10	0.277552	41.84906	19.22028	11.53280	27.39786

Cholesky Ordering: LOG(M) LOG(E) LOG(PM) LOG(PIB)

المصدر: من اعداد الطالبة بناء على مخرجات EViews9

كقراءة للجدول السابق يمكن القول أنه في المدى القصير، معظم التغيرات الظرفية التي تحدث في الواردات تتعلق بتجديدات المتغيرة نفسها، إذ أن هذا التجديد يسمح بتفسير 100% من تغيرات الواردات خلال الفترة التي تشهد حدوثه، لتتراجع هذه النسبة مع مرور الزمن حتى تبلغ 41,84% في الفترة t=10.

ومن جهة أخرى، نجد بالموازاة مع تناقص نسبة مساهمة صدمات الواردات في تفسير تغيراتها الذاتية، تتزايد نسبة مساهمة الناتج المحلي الاجمالي و الأسعار النسبية من الفترة الثانية إلى الفترة العاشرة حيث عندها تصل إلى 11,53% و 27,39% على الترتيب، أما نسبة مساهمة متغيرة سعر الصرف فتزداد بنسبة 25,60% في الفترة (t=2)، ثم بعد ذلك تستأنف في الانخفاض إلى أن تصل في الفترة (t=10) وتبلغ 19,22%.

و الشكل الموالي يترجم منحنى تفكيك التباين الخاص بمتغيرات النموذج.

الشكل رقم (2-8) منحنى تفكيك التباين

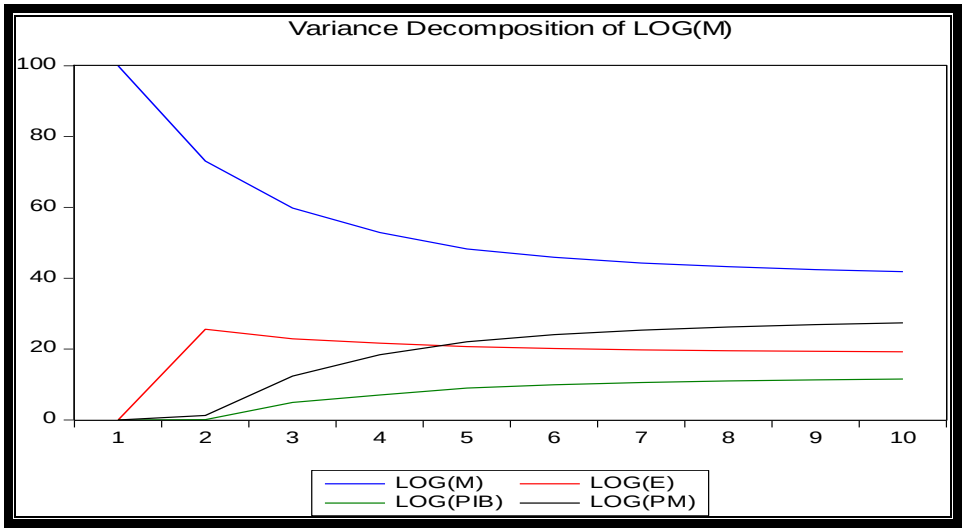

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات EViews9

المطلب الثالث: تحليل و مناقشة النتائج

- على ضوء نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ ، نلاحظ أن معلمة التعديل تبلغ 0,325، و هي تشير إلى أن الواردات تتعدل في الفترة (t) بما يعادل 32,5% من اختلال قيمتها التوازنية في الفترة (t-1)، أي أن الواردات تستغرق نحو 3 سنوات تقريبا نحو قيمتها التوازنية في المدى الطويل بعد أثر الصدمة في النموذج، و هي تمثل سرعة التعديل للتوازن، و هي إلى حد ما بطيئة، بمعنى أن اختلال التوازن في الفترة الماضية لا يتم تصحيحها خلال السنة، و هذا يمكن تفسيره بوجود معيقات أو قيود مفروضة نتيجة لانتهاج سياسة تجارية متحفظة نحو الواردات، مما يجعلها تستغرق وقتا للتعديل.
- وتؤكد نتائج تقدير النموذج، تقارب للمرونات الجزئية على المديين القصير و الطويل، في حين الواردات لم تظهر مرنة بالنسبة لمحدداتها في المدى القصير، بينما في الطويل كانت مرنة بالنسبة للأسعار النسبية و سعر الصرف. و تكشف النتائج أن أهم محددات الطلب على الواردات هو سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي حيث بلغت معلمته في المدى القصير (**0.300**) أي أن التغير في سعر الصرف بنسبة 1% يؤدي في المدى القصير – مع ثبات المحددات الأخرى- إلى أثر فوري يتمثل في زيادة الواردات بنحو (0,30%)، حيث أن بعض الدراسات أثبتت أهميته كمحدد للواردات لا سيما في البلدان النامية، في حين أهم محدد في المدى الطويل هو الأسعار النسبية حيث بلغت معلمته في الأمد الطويل (**2.153**) أي أن التغير في الأسعار النسبية بنسبة 1% يؤدي إلى أثر في زيادة الواردات بنسبة **2.153** %، و هذا يمكن تفسيره بأن المتعاملين المستوردين يحتاجون إلى فترة زمنية لكي تتفاعل قراراتهم مع زيادة سعر الصرف وزيادة الأسعار النسبية.و هذه النتيجة لاتنسجم مع أغلب الدراسات التطبيقية التي تؤكد على أهمية الدخل في تحديد الواردات.
- و على ضوء هذه العلاقة التوازنية بين الدخل و الواردات فإن زيادة الدخل قد تنعكس سلبا على ميزان المدفوعات في المدى الطويل من خلال زيادة الطلب على الواردات إلا أنه في حالة دولة بترولية كالجزائر تعتمد على المحروقات بنسبة أكثر من 98%، فان اغلب دخلها مصدره الصادرات البترولية مما يجعلها في أغلب الأحيان تحقق فائضا في الحساب الجاري و من المتوقع أن ذلك يخفف من الضغط على ميزان المدفوعات.
- ومن نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ يتضح أن النموذج يفسر حوالي 59,42% من التغيرات الحادثة في الطلب على الواردات في الجزائر خلال فترة الدراسة في المدى القصير، و هذا دلالة على أن العوامل المفسرة (الناتج المحلي الاجمالي، الأسعار النسبية، سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي) هي العوامل ذات التأثير الأكبر على دالة الطلب على الواردات في الجزائر حيث كانت قيمة معامل التحديد المصحح تساوي 0,5942.
- عند استصحاب قيمة T لقياس المعنوية الفردية للمتغيرات الداخلة في نموذج الطلب على الواردات في الجزائر قصير الأجل، و جدنا أن مرونة سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي ومعامل تصحيح الخطأ و الثابت ظهرت بمعنوية عند 5%، مما يدل على حقيقة معلمات هذه المتغيرات، بينما المرونات بالنسبة لكل من الدخل الحقيقي و الأسعار النسبية ليست لهما معنوية إحصائية فهما يختلفان معنويا عن الصفر.
- وعند دراسة المعنوية الكلية للنموذج نجد أن قيمة F المحسوبة كانت 5,39، وهذا دليل على أن النموذج ذو معنوية إحصائية وأن المتغيرات المفسرة في النموذج ككل ذات تأثير على الطلب على الواردات في الجزائر و هذا ما تعززه القيمة الاحتمالية لـــــــــF-statistic والتي تساوي Prob(F)= 0,01.
- وكذا النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي من الرتبة 1 حيث كانت قيمة DW تساوي 2,37 وهي تنتمي إلى مجال استقلال الأخطاء [2.416 , 1.584] .

- والاحتمال المقابل لإحصائية Jaquer-Bera يساوي 0,059 و هو أكبر من 0,05 و عليه توزيع البواقي طبيعي (من خلال الملحق (2-6)).
- ولاختبار استقرار نموذج تصحيح الخطأ تم استخدام اختبار مجموع المربعات التراكمي CUSUM of Squares واتضح أن النموذج لا يتصف بالاستقرار حيث تم تحسينه بإدخال متغيرة صورية على النموذج إلى أن تحصلنا على الاستقرار في النموذج كما يوضحه الملحق رقم (2-8).

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل والذي يعتبر كخلاصة و إسقاط للجوانب النظرية للعلاقة بين الواردات و محدداتها ، تم التطرق إلى قياس هذه العلاقة وفق الزاوية القياسية باستخدام مفهوم التكامل المشترك و نموذج تصحيح الخطأ في تحليل هذه العلاقة.

و قد عمدنا في هذه الدراسة من جانب الإسقاط التطبيقي إلى اتخاذ متغير الواردات كمتغير مدعم للنموذج .وبعد ذلك قمنا بالتقدير القياسي لدالة الطلب على الواردات في الجزائر خلال الفترة 1999 – 2016 في إطار التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ حيث اتضح أن أهم العوامل المحددة للطلب على الواردات هي كل من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، الأسعار النسبية، سعر الصرف، و تم فحص مدى استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة باستخدام اختبار الجذور الأحادية لفيلبس- بيرون، و كشفت نتائج الاختبار عن سكون السلاسل الزمنية في الفروق الأولى مما يعني تكاملها من الدرجة الأولى.

وللتأكد من وجود تكامل مشترك بين المتغيرات على المدى الطويل تم استخدام انجل-جرانجر وكذا طريقة جوهانسن، حيث دل على وجود تكامل مشترك عند انحدار الواردات على كل من الناتج المحلي الإجمالي و الأسعار النسبية وسعر الصرف، ومن ثم تقدير نموذج تصحيح الخطأ حيث دلت نتائج التقدير على وجود آلية تصحيح الخطأ في النموذج.

خاتـــــمـــــة

خاتمـــــــة

حاولنا من خلال هذه الدراسة إبراز طبيعة العلاقة بين الواردات و محدداتها مستخدمين في ذلك تقنيات قياسية حديثة تمثلت في اختبار التكامل المشترك و نموذج تصحيح الخطأ خلال الفترة 1999-2016، حيث تميزت هذه الفترة بالتحرير النسبي للاستيراد في الجزائر نتيجة للتوجه نحو اقتصاد السوق و تحرير التجارة الخارجية الجزائرية.

و كمدخل تأصيلي للموضوع حاولنا من خلال دراستنا الإحاطة بمختلف جوانب الإشكالية و التي تجسد مضمونها في تحديد أهم العوامل المحددة لحجم الطلب على الواردات في الجزائر وذلك من خلال التعرف على الإطار النظري الخاص بالدراسة، حيث تم التطرق في البداية إلى مفاهيم نظرية حول التجارة الخارجية و أساليب تنظيمها مركزين على أهميتها والعوامل المؤثرة عليها، زد على ذلك تم إلقاء الضوء على مفهوم السياسة التجارية والتي تندرج ضمنها أهدافها و أنواعها وكذا أهم الأساليب الفنية المزامنة لها، كما تم التطرق إلى أهم معايير تقييمها، بالإضافة إلى ذلك فإن السياسات التجارية المتبعة من طرف الدول تلعب دورا أساسيا في التأثير على حجم و طبيعة واردات الجزائر مع العالم الخارجي. ثم بعد ذلك تناولنا أهم جانب في هذه الدراسة ألا وهو محددات الطلب على الواردات حيث تم تعريف الطلب ثم ربطه بالواردات و بعدها تم عرض أهم محددات الطلب على الواردات سواء ما تعلق بالعوامل التي تؤثر في حجم الواردات أو ما تعلق بالعوامل التي تؤثر على تركيبها السلعي وتوزيعها الجغرافي، ثم بعد ذلك تم التطرق إلى السياسة الاستيرادية و تطورها في الجزائر و التي ينطوي تحتها مرحلتي التحرير التدريجي للاستيراد و مرحلة التحرير التام للاستيراد بدءا من سنة 1994، و من خلال استعراض خصائص و تطور الواردات الجزائرية خلال فترة الدراسة من حيث الحجم و الهيكل السلعي و الجغرافي. ، تبين لنا الأهمية التي تكتسبها الواردات من خلال التأثير على الاقتصاد الوطني، فمع تحرير التجارة الخارجية تزايد حجم الواردات بشكل مستمر. وفي نهاية الفصل تم إبراز ما توصلت إليه مختلف الدراسات السابقة التي اهتمت بدراسة محددات الطلب على الواردات المحلية والأجنبية.

أما الفصل الثاني كان بمثابة إسقاط للجوانب النظرية للعلاقة بين الواردات و كل من الدخل الحقيقي و الأسعار النسبية وسعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي، و تم التطرق إلى قياس هذه العلاقة وفق الزاوية القياسية الحديثة التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ.

نتائج الدراسة

وانتهت الدراسة إلى استخلاص النتائج التالية:

- تمثل الواردات من التجهيزات الصناعية وآلات ومعدات أخرى أهمية كبيرة من إجمالي الواردات الجزائرية من العالم الخارجي، حيث تراوحت النسبة المتوسطة لكل منهما خلال فترة الدراسة 32,27 % و 23,35 % على الترتيب من جملة الواردات.
- فيما يخص التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية، فنجد سيطرة المتعاملين الرئيسيين مع الجزائر على حساب باقي المجموعات، و المتمثلة في كل من الاتحاد الأوروبي بحوالي 50,72 % من إجمالي الواردات، و دول آسيا في المرتبة الثانية بنسبة 20,59 %. و قد كان ذلك نتيجة لعدد من الأسباب أهمها الاتفاقيات و المعاهدات الخاصة كاتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي. أما بالنسبة لدول آسيا فيرجع ذلك إلى كون هذه المجموعة تضم معظم الدول حديثة التصنيع و التي تعتمد اقتصادياتها على التصدير إلى الخارج بشكل كبير إلى جانب انخفاض تكلفة إنتاج المنتجات بها.

- أما نتائج الدراسة أكدت على أن أهم محددات الطلب على الواردات في الجزائر تتمثل في الدخل الحقيقي و الأسعار النسبية و سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي والتي تحتل الصدارة في الأهمية في الأجل القصير سعر الصرف ثم السعار النسبية يليها الدخل الحقيقي، بينما في الأجل الطويل فالأسعار النسبية كانت هي ذات الأهمية الأولى ليها سعر الصرف ثم الدخل الحقيقي، وكذا نتائج الدراسة بينت أن سبب النمو المتزايد لإجمالي الواردات في الجزائر يعود إلى السياسة التجارية المتخذة من طرف الدولة خاصة و تزامن فترة الدراسة مرحلة التحرير التام للاستيراد و الذي بدأ سنة 1994، إذ أن الحرية التجارية جعلت تطور الواردات ينمو بوتيرة متزايدة. وكذا خلصت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين الواردات و محدداتها(الدخل الحقيقي و الأسعار النسبية و سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي)، إضافة إلى وجود آلية لتصحيح خطأ التوازن في الأجل القصير، حيث أن الواردات تستغرق تقريبا ثلاث سنوات.

كما بينت نتائج التقدير الارتباط الطردي بين الدخل الحقيقي و حجم الطلب على الواردات، فقد قدرت مرونة الواردات بالنسبة للدخل الحقيقي **0.515** % في الأجل الطويل مقابل **0.068** % في الأجل القصير، هذا يدل على أن برامج التنمية لم تفلح بإحلال الناتج المحلي الإجمالي محل الواردات التي استمرت في التزايد مع ارتفاع مستويات الدخل.

من جهة أخرى نلاحظ الارتباط السالب ذو المرونة الضعيفة بين الواردات الكلية و الأسعار النسبية للسلع المستوردة، وهذا يوضح تكامل المنتوج المستورد مع المنتوج الوطني، و هذا أمر منطقي في حالة الاقتصاد الجزائري، إذ يعتبر هذا الأخير اقتصاد مستهلك أكثر منه اقتصاد منتج، فهو لا يملك منتوج يمكن بواسطته منافسة المنتجات الأجنبية.

وعلى ضوء النتائج المتوصل لها، يمكننا صياغة جملة من الاقتراحات التي نعتقد أن من شأنها المساهمة في تنظيم عملية الاستيراد بشكل عام، الأمر الذي يتطلب وجود مجموعة من الإجراءات و السياسات و الأساليب التنظيمية التي ينبغي إعدادها بكل كفاءة، و هذه الاقتراحات هي كما يلي:

- ✓ ضرورة تنويع مصادر الدخل في الاقتصاد الوطني من خلال استغلال كافة الموارد الاقتصادية المتاحة، و ذلك من أجل تخفيف الاعتماد على عوائد المحروقات، حيث تعتبر المصدر الرئيسي و الممول للواردات الجزائرية في إطار تخصيص الإيرادات؛
- ✓ توفير الشروط الملائمة التي تشجع الاستثمار الأجنبي، و ذلك من خلال إقامة مشاريع مشتركة من شأنها أن توفر الخبرة و البنى التحتية اللازمة للمستثمر المحلي، و تذليل العقبات أمامه مما يزيد من فرص التنمية في البلاد؛
- ✓ تشجيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بهدف تنمية الصادرات خارج المحروقات من اجل سد الهوة بين الصادرات والواردات؛
- ✓ الأخذ بالحسبان سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي عند انتهاج أي سياسة تجارية ، إذ يعد عامل مهم في تحديد حجم الطلب على الواردات في الأمد البعيد، كما أنه يعد أحد الآليات المتبعة لتخفيف العجز في الميزان التجاري.

أفاق الدراسة

و في الأخير و من دراستنا يمكننا استنباط الآفاق البحثية التالية :

- الاستيراد في الجزائر واقع و طموح؛
- ما مدى فاعلية نظام رخص الاستيراد على حجم الطلب على الواردات في الجزائر؛
- إضافة متغير العادات و الأنماط الشرائية كمحدد لدالة الطلب على الواردات.

المراجع والمصادر

قائمة المـــــراجع والمصادر

المراجع العربيـــــة:

أ. الكتب

1) السيد محمد أحمد السريتي، "**اقتصاديات التجارة الخارجية**" ، **الطبعة الأولى، مؤسسة رؤية للطباعة و النشر والتوزيع، الدار الجامعية الإسكندرية، 2009**.

2) **–نورة عبد الرحمن اليوسف، "محاضرات في الاقتصاد القياسي" جامعة الملك سعود، السعودية.**

3) –رحسين علي بخيت، سحر فتح الله، " **الاقتصاد القياسي** " دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان – الأردن، 2006.

4) جيلالي جلاطو،" **الإحصاء مع تمارين و مسائل محلولة**"، ديوان المطبوعات الجامعية، ط6، الجزائر، 2005.

5) محمد دياب، " **التجارة الدولية في عصر العولمة** " الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني – بيروت، 2010.

6) محمد شيخي، "**طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات**"، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان – الأردن، الطبعة الأولى، 2012.

7) عمر صخري، " **مبادئ الاقتصاد الجزئي الوحدوي " طبعة 7، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006** .

8) عبد القادر محمد عبد القادر عطية، "**الاقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق**"، طبعة 2، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.

9) سامي عفيفي حاتم، " **التجارة الخارجية بين التنظير و التنظيم** " الجزء الأول، الطبعة الثانية، الدار المصرية اللبنانية– القاهرة، 1993.

ب. الرسائل الجامعية

1) عاشور بدار ، "**المفاضلة بين نموذج السلاسل الزمنية ونموذج الانحدار البسيط في التنبؤ بحجم المبيعات في المؤسسة الاقتصادية**"، رسالة ماجستير، غير منشورة، المسيلة، 2006.

2) عطا الله بن الطيرش،" **أثر تغير سعر الصرف على تحرير لتجارة الخارجية** "، رسالة ماجستير، غير منشورة ، المركز الجامعي غرداية، 2011.

3) إسماعيل بن قانة،" **دراسة قياسية لبعض متغيرات الاقتصاد الكلي الجزائري**"، مذكرة ماجستير، غير منشورة، بجامعة ورقلة، 2005.

4) عبد الباسط بوشنة، " **اختبار علاقة التكامل المشترك لأثر التغير في التداول النقدي على الناتج الداخلي الخام** " مذكرة ماستر، غير منشورة، جامعة ورقلة، 2016.

5) مراد زايد ، " **دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق–حالة الجزائر–** " أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة يوسف بن خدة- الجزائر، 2006.

6) نعيمة زيرمي، " **التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق**" رسالة ماجستير ، غير منشورة، جامعة تلمسان، 2011.

7) فيروز سلطاني ، " **دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقات التجارية الإقليمية و الدولية** "رسالة ماجستير ، غير منشورة، جامعة محمد خيضر –بسكرة ، 2013.

8) حسيبة شتحونة، " **أثر القروض الاستهلاكية على تطور حجم الواردات في الجزائر**" مذكرة ماستر،غير منشورة، جامعة حمه لخضر بالوادي، 2014.

9) حفيظة شيخي، " **ترشيد السياسات التجارية من أجل الاندماج الإيجابي للجزائر في الاقتصاد العالمي– المنظمة العالمية للتجارة**" رسالة ماجستير، غير منشورة ، جامعة وهران، 2012.

10) كلثوم صافي، " **أثر الانفاق الحكومي و عرض النقود على اتجاهات الواردات**" ، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة وهران- الجزائر، 2014.

11) شريف عروم، "**محددات الادخار والاستثمار** " مذكرة ماستر،غير منشورة، ورقلة، 2015.

12) سليم عقون، " **قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة دراسة قياسية تحليلة حالة الجزائر** "، رسالة ماجستير ، غير منشورة، جامعة سطيف، 2010.

13) عبد الرزاق غبشي، " **أثر أسعار النفط على الواردات الجزائرية** " مذكرة ماستر، غير منشورة، جامعة ورقلة، 2016.

14) فيصل لوصيف، " **أثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر** " رسالة ماجستير، غير منشورة ، جامعة سطيف 1، 2014.

15) زهرة مارون، " **استخدام نموذج تصحيح الخطأ في تقدير دالة الواردات – حالة الجزائر–** " رسالة ماجستير،غير منشورة، جامعة الشلف، 2011.

16) منى مسغوني، "**علاقة سياسة الواردات بالنمو الداخلي للاقتصاد الوطني في الفترة الممتدة 1970–2001** " رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة ورقلة ، 2005.

ج : المجلات و المقالات

1) ممدوح الخطيب الكسواني:" **الطلب على النقود في سوريا باستخدام نموذج تصحيح الخطأ والتكامل المشترك** " العدد 1، مجلة جامعة دمشق، 2001.

2) جار التبي بابو جار النبي،" **محددات الطلب على الواردات في إطار نماذج المعادلات الآنية** " مجلة بحث الرضا العلمية– السودان، العدد السابع، يونيو2013.

3) نور الدين بوالكور، " **دراسة قياسية لمحددات الطلب على الواردات في الجزائر باستخدام نموذج التكامل المشترك وتصحيح الخطأ خلال الفترة (1995–2014)**" ،مجلة الإستراتيجية و التنمية، جامعة سكيكدة، 2016.

4) بلقاسم زايري، إيمان كروشة، " **دراسة قياسية للطلب على الواردات المنقولة بحرا في الجزائر خلال الفترة (2000–2015)** " مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 17، السداسي الثاني 2017.

5) أحمد سلامي، " **اختبار علاقة التكامل المشترك بين سعر الصرف و معدلات التضخم في الجزائر**" العدد 07 ، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، 2015.

6) عابد عبدلي،" **محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في إطار التكامل المشترك و تصحيح الخطأ**" مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، العدد 32، 2007.

7) كنعان عبد اللطيف،أنسام خالد، " **دراسة مقارنة في طرائق تقدير انحدار التكامل المشترك**" المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية،العدد 33، 2012.

8) محمد مدياني، علي خليد، " **نمذجة دالة الطلب على الواردات في الجزائر** " مجلة الحقيقة –جامعة أدرار–الجزائر، العدد 28، 2012 .

المراجع الأجنبية

1) Cheelo Caesar, **"Determinants of Imports Demand in Zambia "**, Nairobi.

2) Harvey Simon, Sedegah Kordzo " **Import Demand in Ghana: Structure, Behaviour and Stability"** African Economic Research Consortium, Nairobi , January 2011.

3) Nassr Mohammad A.N. " Determinants and Econometric Estimation of Imports Demand Function in Palestine " Master, The Islamic University of Gaza, 2013.

4) ONS, Collections Statistiques N0 205/2017, Evolution des Echanges Exterieurs de Marchandises de 2005 a 2016, Office National des Statistiques, Alger, Novembre 2017.

5) ONS, Données Statistiques, Les Tableaux Des Entrees Sorties 2000 à 2011, N^0 625

6) ONS, Retrospective Statistique 1962-2011,Office National des Statistiques, Edition: 2013.

د . المواقع الالكترونية التي تم الاطلاع عليها

1- http://www,andi,dz/index,php/ar/statistique/bilan-du, تاريخ الاطلاع **10–03–2018**

2 - http://www,ons,dz 2018-02-05 تاريخ الاطلاع.

3- http://www,bank-of-algeria,dz.تاريخ الاطلاع**01–05–2018**

4– http://www,commerce.gov,dz. تاريخ الاطلاع**25–04–2018**

5- http://www,imf.org,dz.تاريخ الاطلاع **25–04–2018**

6- http://www,douane.gov.dz .تاريخ الاطلاع **23–03–2018**

7- http://www,data.albankaldawli.org. dz.تاريخ الاطلاع **20–04–2018**

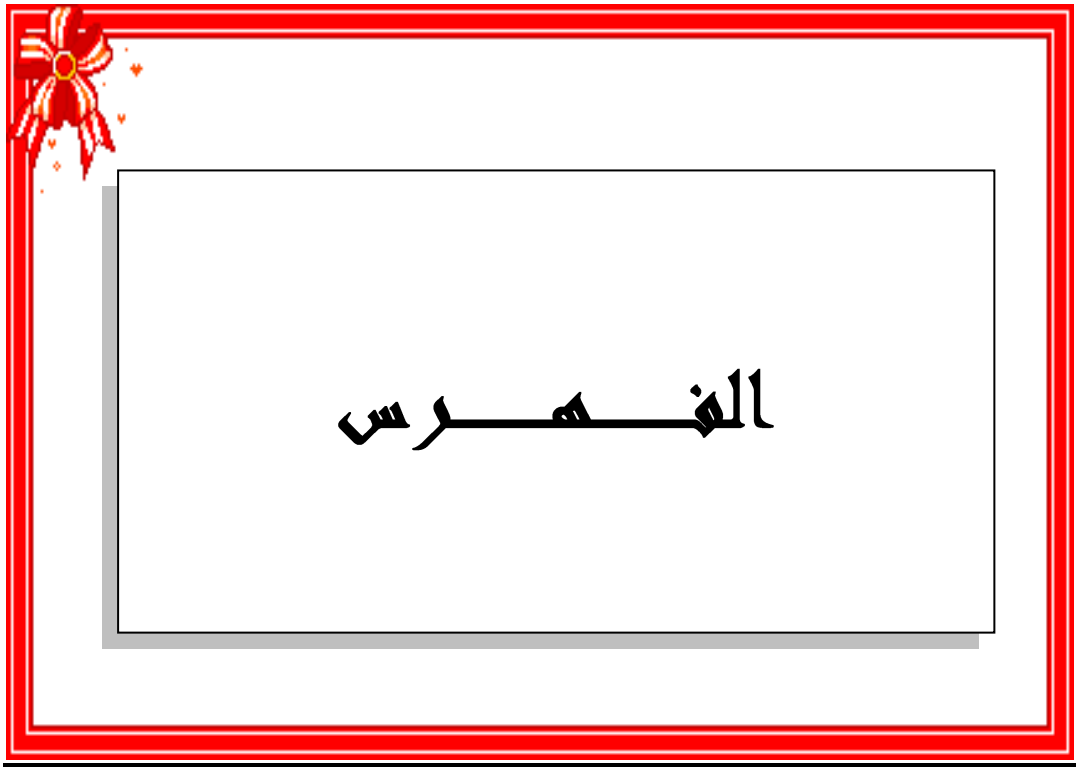

الفـــهـــرس

الفهرس

عـــــنوان المحتـــوى	الصفحة
الإهداء	IV
الشكر	V
ملخص	VI
قائمة المحتويات	VII
قائمة الجداول	VIII
قائمة الأشكال	IX
قائمة الرموز و المختصرات	X
المقدمة	ب
الفصـــل الأول: الواردات و واقع السياسة الاستيرادية في الجـــزائـــر	
تمهيد	02
المبحث الأول: التجارة الخارجية و أساليب تنظيمها	03
المطلب الأول : ماهية التجارة الخارجية	03
المطلب الثاني: السياسة التجارية و معايير تقييمها	05
المبحث الثاني: محددات الطلب على الواردات	12
المطلب الأول: ماهية الواردات و مفهوم الطلب عليها	12
المطلب الثاني: محددات الطلب على الواردات	15
المبحث الثالث: السياسة الاستيرادية في الجزائر وتطورها	21
المطلب الأول: تطور السياسة الاستيرادية في الجزائر	21
المطلب الثاني: تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة 1999-2016	23
المبحث الرابع: الدراسات السابقة	26
المطلب الأول: أهم الدراسات التطبيقية السابقة	26
المطلب الثاني: أوجه الشبه و الاختلاف بين الدراسات السابقة و الدراسة الحالية	29
خلاصة الفصل	31
الفصل الثـــــــــاني: القياس الاقتصادي لمحددات الطلب على الواردات في الجزائر	
تمهيد	33
المبحث الأول : مقدمة في الاقتصاد القياسي	34
المطلب الأول: ماهية الاقتصاد القياسي و أهدافـــــــــه	34

المطلب الثاني: منهج البحث في الاقتصاد القياسي	36
المبحث الثاني : أهم الطرق القياسية التطبيقية	38
المطلب الأول: السلاسل الزمنية	38
المطلب الثاني: التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ	43
المبحث الثالث : القياس الاقتصادي لمحددات الطلب على الواردات في الجزائر	49
المطلب الأول: بناء و تقدير نموذج الدراسة	49
المطلب الثاني: تقدير نموذج تصحيح الخطأ لمحددات الطلب على الواردات	57
المطلب الثالث: تحليل و مناقشة النتائج	63
خلاصة الفصل	65
الخـــــــاتمة	67
المصادر والمراجع	71
الفهرس	79
الملاحق	78

الملاحق

الملحق رقم (1-1) : تطور معدل سعر الصرف في الجزائر للفترة الممتدة 1999 – 2016

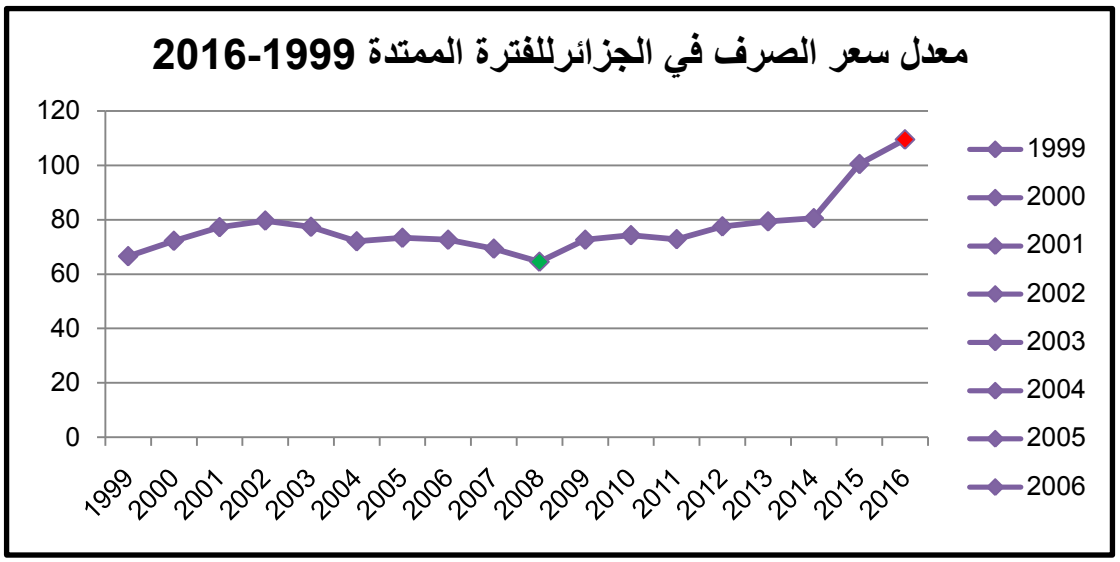

المصدر: اعتمادا على معطيات الجدول رقم (1,1)

الملحق رقم (1-2): التركيب السلعي للواردات الجزائرية خلال الفترة 1999- 2016

البنية السلعية السنوات	مواد غذائية و مشروبات	تجهيزات صناعية	طاقة و زيوت	آلات و معدات أخرى	معدات النقل و ملحقاتها	سلع استهلاكية متنوعة	سلع غير محددة	إجمال الواردات
1999	145486.6	178186,6	9870,2	152676,4	68344,1	56041,3	67,9	610673.0
2000	167013,1	201889,6	9427,5	163997,0	90502,5	57500,5	95,5	690425.7
2001	169992,2	244098,4	10271,4	193536,0	82050,5	64855,6	58,3	764862.4
2002	204480,6	296614.3	10889,9	247390,0	113528,5	83848,9	287,6	957039.8
2003	203072,3	321280,7	7408,1	294531,5	124662,2	96486,6	0,00	1047441.4
2004	245329,7	376591.3	10891,9	373431,1	185491,6	122664,2	0,00	1314399.8
2005	243101,0	424523.9	12336,4	400059,3	273901,0	139723,3	0,00	1493644.8
2006	251311,0	538536.1	13321,9	397666,6	219425,2	138280,0	0,00	1558540.8
2007	314009,1	685381.4	13171,3	427576,8	315412,7	161277,9	0,00	1916829.1
2008	464487,7	940763.5	16154,5	538753,0	413538,6	198336,2	0,00	2572033.4
2009	391287,8	1045013.5	13656,2	706197,0	483912,3	214738,4	-	2854805.3

3011807.6	16,9	240768,6	489988,2	747567,1	37460,0	1103483,0	392523,9	2010
3442501.6	0,00	267185,4	517969,7	812556,1	49433,7	1085795,5	709561,2	2011
3907071.9	647,2	360111,9	709403,5	683118,5	384293,0	1148440,0	621057,9	2012
4368548.4	3104,1	471701,9	778995,4	847061,7	348147,8	1262604,8	656932,7	2013
4719708.3	945,6	444599,1	767985,9	1070495,7	231946,1	1449551,4	754184,6	2014
5193459.7	3831,9	493830,1	715782,5	1283065,8	238684,2	1669026,5	789238,6	2015
5154776,8	5273,2	556408,7	597887,9	1304621,4	176521,7	1734306,9	779757,2	2016

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات:

- **Retrospective Statistique 1962-2011,Office National des Statistiques, Edition: 2013, PP 179-180;**

Collections Statistiques N0 205/2017, Evolution des Echanges Exterieurs de Marchandises de 2005 a 2016, Office National des Statistiques, Alger,Novembre2017, P 20

الملحق رقم 03: الجريدة الرسمية لكيفيات تطبيق أنظمة رخص الاستيراد أو التصدير للمنتوجات والبضائع

مرسوم تنفيذي رقم 15-306 مؤرخ في 24 صفر عام 1437 الموافق 6 ديسمبر سنة 2015، يحدد شروط وكيفيات تطبيق أنظمة رخص الاستيراد أو التصدير للمنتوجات والبضائع.

إنّ الوزير الأول،

- بناء على تقرير وزير التجارة،

- وبناء على الدستور، لا سيما المادتان 85-3 و125 (الفقرة 2) منه،

- وبمقتضى الأمر رقم 03-04 المؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 الموافق 19 يوليو سنة 2003 والمتعلق بالقواعد العامة المطبقة على عمليات استيراد البضائع وتصديرها، المعدل والمتمم، لا سيما المادة 6 مكرر 1 منه،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 15- 125 المؤرخ في 25 رجب عام 1436 الموافق 14 مايو سنة 2015 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة، المعدل،

- وبعد موافقة رئيس الجمهورية،

يرسم ما يأتي :

الفصل الأول
أحكام عامة

المادّة الأولى : تطبيقا لأحكام المادة 6 مكررا من الأمر رقم 03-04 المؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 الموافق 19 يوليو سنة 2003، المعدل والمتمم والمذكور أعلاه، يهدف هذا المرسوم إلى تحديد شروط وكيفيات تطبيق أنظمة رخص الاستيراد أو التصدير للمنتوجات والبضائع.

تشمل أنظمة الرخص : الرخص التلقائية والرخص غير التلقائية على حد سواء.

المادّة 2 : تخضع المنتوجات والبضائع المستوردة أو المصدّرة في إطار أنظمة الرخص المذكورة في المادة الأولى أعلاه، إلى ترخيص مسبق يسمى، حسب الحالة، "رخصة الاستيراد" أو "رخصة التصدير".

الفصل الثاني
التراخيص التلقائية

المادّة 3 : يجب أن تكون المتطلبات الإدارية التي تنشأها القطاعات الوزارية في شكل تراخيص تقنية و/أو إحصائية مسبقة لاستيراد أو تصدير المنتوجات والبضائع، مطابقة لأنظمة الرخص التلقائية المنصوص عليها في الأمر رقم 03-04 المؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 الموافق 19 يوليو سنة 2003، المعدل والمتمم والمذكور أعلاه.

المادّة 4 : تسلّم رخص الاستيراد أو التصدير التلقائية القطاعات الوزارية المعنية، بناء على طلب مرفق بوثائق تثبت مطابقة المنتوجات والبضائع حسب طبيعتها، وكذا الوضعية القانونية للمتعاملين الاقتصاديين.

الفصل الثالث
الرخص غير التلقائية

المادّة 5 : يمكن إحداث رخص غير تلقائية للاستيراد أو التصدير لتسيير حصص المنتوجات والبضائع عند الاستيراد أو التصدير، وتدعى في صلب النص "الحصص".

يمنح هذه الرخص الوزير المكلف بالتجارة، بناء على اقتراح اللجنة الوزارية المشتركة الدائمة المذكورة في المادة 6 أدناه.

المادّة 6 : تحدث لدى الوزير المكلف بالتجارة لجنة وزارية مشتركة دائمة تدعى في صلب النص "اللجنة"، تكلف بدراسة طلبات رخص الاستيراد أو التصدير.

يرأس اللجنة الأمين العام لوزارة التجارة، وهي تتشكل من الأعضاء الآتي ذكرهم :

- ممثلان (2) من وزارة المالية (المديرية العامة للجمارك والمديرية العامة للضرائب)،

- ممثل (1) من وزارة الصناعة والمناجم،

- ممثل (1) من وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري،

- ممثل (1) من وزارة التجارة.

يعين أعضاء اللجنة بمقرر من الوزير الأول، بناء على اقتراح الوزراء المعنيين.

يمكن اللجنة أن تستعين بكل قطاع وزاري أو هيئة وكذا كل شخص طبيعي أو معنوي، يمكن أن يفيدها في أشغالها.

تساعد اللجنة أمانة تقنية تعين بمقرر من الوزير المكلف بالتجارة، وتتكفل بها المصالح المركزية لوزارة التجارة.

تسوّر الأمانة التقنية، في إطار اشغالها، بمنظومة معلومة عبر الإعلام الآلي قصد تسيير نظام الرخص غير التلقائية للاستيراد أو التصدير.

تحدد كيفيات سير اللجنة بموجب نظامها الداخلي.

المادة 7 : تكلف اللجنة بدراسة طلبات رخص الاستيراد أو التصدير بالرجوع إلى الاحتياجات المبرر منها والإحصائيات الناتجة من استغلال المعطيات المحصل عليها و/أو المقدمة من القطاعات الوزارية وكذا من ممثلي الجمعيات المهنية وجمعيات أرباب العمل المعتمدة.

كما تكلف اللجنة بتقديم اقتراحات إلى الوزير المكلف بالتجارة تتعلق على الخصوص، بما يأتي :

– تعيين وتحيين قائمة المنتوجات والبضائع موضوع الحصص،

– تحديد الأحجام الكمية للحصص،

– اختيار طرق وكيفيات توزيع نسبة الحصص التي تمنح للمتعاملين الاقتصاديين المعنيين،

– نتائج استغلال وفحص طلبات رخص الاستيراد أو التصدير للمنتوجات والبضائع.

المادة 8 : يمكن أن تودع طلبات رخص الاستيراد أو التصدير والملفات المقدمة من طرف المتعاملين الاقتصاديين المعنيين على مستوى مديريات التجارة الولائية المختصة إقليميا.

المادة 9 : تفتح الحصص بناء على إعلان صادر عن الوزارة المكلفة بالتجارة ينشر في الصحف الوطنية وفي الموقع الإلكتروني لوزارة التجارة، أو بأي طريقة أخرى مناسبة.

يجب أن يتضمن هذا الإعلان البيانات الآتية :

– الآجال القصوى لتقديم طلبات رخص الاستيراد أو التصدير المتعلقة بكل حصة ومكان الإيداع،

– الآجال القصوى لفتح وغلق الحصص،

– كميات كل منتوج وبضاعة، وكذا الطريقة المتبعة لتوزيع الحصص كما هو منصوص عليه في المادة 10 من هذا المرسوم،

– الوثائق والمستندات المطلوب إرفاقها بالطلب.

يحدد نموذج طلب الرخصة غير التلقائية للاستيراد أو التصدير بمقرر من الوزير المكلف بالتجارة.

المادة 10 : توزع الحصص حسب الطرق المنصوص عليها في المواد 11 و12 و13 و14 و15 من هذا المرسوم، وتستعمل حسب الحالة، على :

– الترتيب الزمني لتقديم الطلبات،

– التوزيع حسب الحصص للكميات المطلوبة،

– الأخذ بعين الاعتبار لتدفقات المبادلات التقليدية،

– الدعوة لإبداء الاهتمام.

المادة 11 : عندما تكون طريقة الفحص قائمة على أساس الترتيب الزمني لإيداع الطلبات، توزع الحصة أو جزء من الحصة حتى انقضائها، حسب مبدأ "من يصل أولا يخدم أولا"، بعد التحقق من توفر الرصيد.

يجب أن يحتوي إعلان فتح الحصص على تاريخ الاطلاع على الرصيد المتوفر، وذلك لضمان المساواة لجميع مقدمي طلبات الحصول على حصص.

المادة 12 : عندما تكون طريقة الفحص قائمة على أساس توزيع حسب الكميات المطلوبة في حصص، تجري دراسة جميع الطلبات المسجلة، في آن واحد، من أجل تحديد كمية الحصة اللازمة أو أجزائها لمنح رخص الاستيراد أو التصدير.

في حالة ما إذا كان الحجم الإجمالي لطلبات الرخص مساويا لكمية تساوي الحصص أو أقل منها، تقبل الطلبات بكاملها.

إذا تضمنت الطلبات كميات إجمالية تفوق حجم الحصة، تقبل الطلبات في حدود تسعى الكميات المطلوبة.

المادة 13 : عندما تكون طريقة الفحص قائمة على أساس الأخذ بعين الاعتبار لتدفقات المبادلات التقليدية، يخصص جزء من الحصة للمتعاملين التقليديين، بصفة منشأ أو وجهة معينة، ويعود الجزء الآخر للمتعاملين الآخرين.

يعتبر متعاملين تقليديين المتعاملون الذين يمكنهم أن يثبتوا أنهم قاموا بانتظام بعمليات استيراد أو تصدير كميات معتبرة من منتج وبضاعة أو مدة منتجات وبضائع موضوع حصص، خلال مدة سابقة تسمى "المدة المرجعية" تمتد على مدى السنوات الثلاث (3) الأخيرة.

تحدد اللجنة النسب المخصصة للمتعاملين التقليديين، وكذا النسب المائدة للطالبين الآخرين.

المادّة 14 : عندما تكون طريقة الحصص قائمة على أساس إعلان إبداء الاهتمام، تكون الحصص موضوع بيع بالمزاد لحقوق استعمال الحصص أو أجزائها.

تحدد شروط وكيفيات الحصول على الحصص أو أجزائها طبقا لدفتر شروط يوافق عليه بقرار مشترك بين الوزير المكلف بالمالية والوزير المكلف بالتجارة.

المادّة 15 : إذا تبين أن طرق توزيع الحصص المذكورة أعلاه غير ملائمة، فإنه يمكن اللجنة اللجوء إلى أي طريقة أخرى أكثر ملاءمة، يجب تحديدها في إعلان فتح الحصص أو أجزائها.

المادّة 16 : يمنح لكل متعامل اقتصادي تقديم طلب واحد فقط للحصول على رخصة لكل حصة أو أجزائها.

غير أنه يرخص لكل مستفيد من الرخصة أثبت أنه قام بالاستنفاد الكلي أو الجزئي للحصص التي منحت له بموجب الرخصة، بتقديم طلب جديد للحصول على رخصة استيراد أو تصدير.

ويمكن أن تسلّم له الرخصة، في هذه الحالة، حسب نفس الشروط السابقة.

المادّة 17 : تقوم المديرية العامة للجمارك بإعلام المصالح المعنية لوزارة التجارة وبتلك الجزائر، دوريا وكلما دعت الضرورة إلى ذلك، بمستوى استهلاك حصص الاستيراد والتصدير الخاضعة لأنظمة الرخص وكذا إمدادها بالمعلومات الإحصائية المتعلقة بالتاريخ التسلسلي لعمليات الاستيراد أو التصدير .

المادّة 18 : يمكن أن تكون الكميات غير الموزعة أو غير الممنوحة محل إعادة توزيع، حسب نفس الشروط المنصوص عليها في المادة 10 من هذا المرسوم.

المادّة 19 : تحدد مدة صلاحية رخص الاستيراد أو التصدير بستة (6) أشهر، ابتداء من تاريخ تسليمها.

غير أنه، يمكن أن تحدد، عند الاقتضاء، مدة أطول وفي هذه الحالة، يجب أن تشار في إعلان فتح الحصة، في ظل احترام الشروط المنصوص عليها في المادة 6 مكرر 8 من الأمر رقم 03-04 المؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 الموافق 19 يوليو سنة 2003، المعدل والمتمم والمذكور أعلاه.

المادّة 20 : في حالة رفض طلب رخصة التصدير أو الاستيراد، يبلّغ مقرر الرفض المعلّل إلى المتعامل المعني.

ويمكن هذا الأخير إيداع طلب من أجل إعادة الدراسة، شرط تقديم عناصر جديدة للتقييم.

المادّة 21 : لرخصة الاستيراد أو التصدير، طابع شخصي ولا يمكن التنازل عنها.

عند عدم استعمال رخصة الاستيراد أو التصدير، يجب أن تعاد إلى اللجنة خلال مدة أقصاها عشرة (10) أيام من أيام العمل، بعد تاريخ انقضائها.

المادّة 22 : توضح أحكام هذا المرسوم، عند الحاجة، بقرار من وزير التجارة.

المادّة 23 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة.

حرّر بالجزائر في 24 صفر عام 1437 الموافق 6 ديسمبر سنة 2015.

عبد المالك سلال

الملحق رقم (2–1): منحنى تطور متغيرات النموذج خلال فترة الدراسة

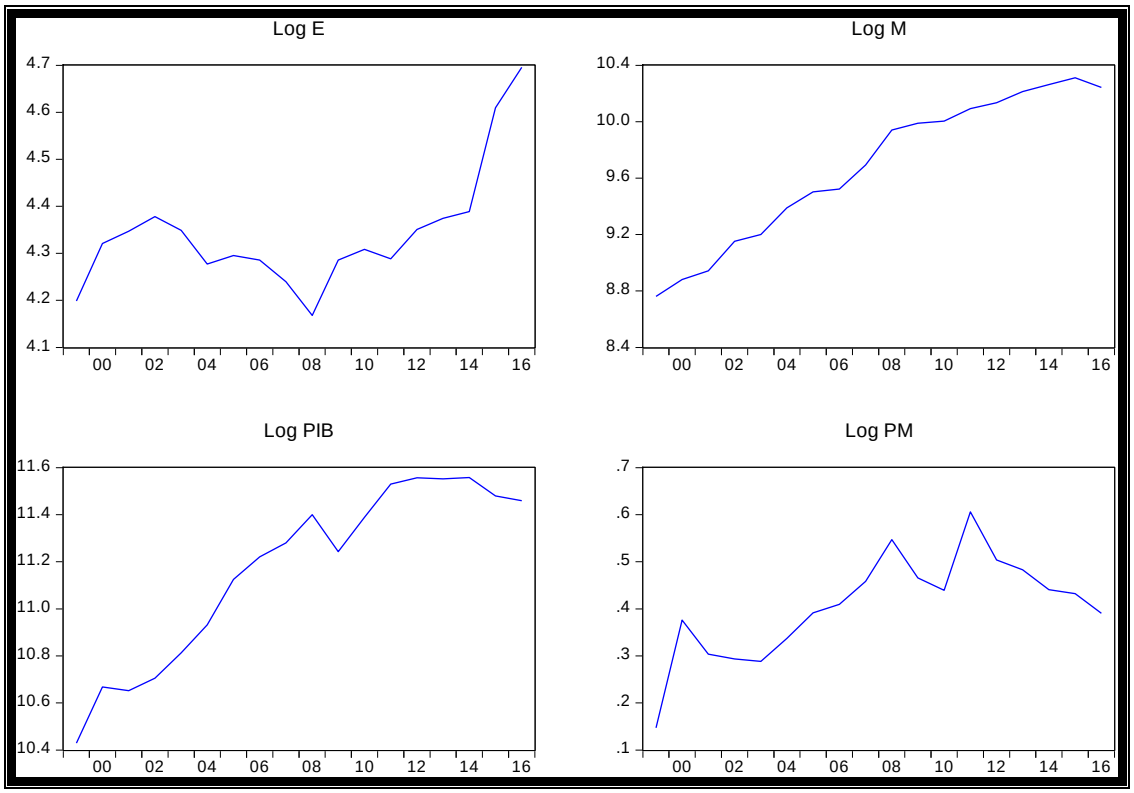

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات Eviews 9

الملحق رقم (2-2) نتائج اختبار التكامل المشترك

Date: 05/21/18 Time: 12:39
Sample (adjusted): 2001 2016
Included observations: 16 after adjustments
Trend assumption: Quadratic deterministic trend
Series: LOG(M) LOG(E) LOG(PIB) LOG(PM)
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.881574	52.96724	55.24578	0.0783
At most 1	0.562716	18.83183	35.01090	0.7777
At most 2	0.285077	5.597076	18.39771	0.8985
At most 3	0.014136	0.227789	3.841466	0.6332

Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.881574	34.13541	30.81507	0.0189
At most 1	0.562716	13.23475	24.25202	0.6570
At most 2	0.285077	5.369288	17.14769	0.8735
At most 3	0.014136	0.227789	3.841466	0.6332

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات EViews 9

الملحق رقم (2-3): تقدير العلاقة قصيرة الأجل

Dependent Variable: D(LOG(M))
Method: Least Squares
Date: 05/26/18 Time: 02:37
Sample (adjusted): 2000 2016
Included observations: 17 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.088815	0.028930	3.070060	0.0097
D(LOG(E))	-0.260628	0.317904	-0.819832	0.4283
D(LOG(PM))	0.349718	0.326520	1.071045	0.3052
D(LOG(PIB))	0.021254	0.337246	0.063021	0.9508
U(-1)	-0.301677	0.211266	-1.427947	0.1788

R-squared	0.477492	Mean dependent var	0.087107
Adjusted R-squared	0.303323	S.D. dependent var	0.080060
S.E. of regression	0.066824	Akaike info criterion	-2.333574
Sum squared resid	0.053586	Schwarz criterion	-2.088511
Log likelihood	24.83538	Hannan-Quinn criter.	-2.309214
F-statistic	2.741540	Durbin-Watson stat	2.114493
Prob(F-statistic)	0.078650		

المصدر: من اعداد الطالبة بناء على مخرجات EViews9

الملحق رقم (2–4): تقدير نموذج تصحيح الخطأ

Dependent Variable: D(LOG(M))
Method: Least Squares (Gauss-Newton / Marquardt steps)
Date: 05/24/18 Time: 19:00
Sample (adjusted): 2001 2016
Included observations: 16 after adjustments
D(LOG(M)) = C(1)*(LOG(M(-1)) - 1.06293480607*LOG(E(-1)) - 0.515499173725*LOG(PIB(-1)) - 2.15393197024*LOG(PM(-1)) + 1.5822650619) + C(2)*D(LOG(M(-1))) + C(3)*D(LOG(E(-1))) + C(4) *D(LOG(PIB(-1))) + C(5)*D(LOG(PM(-1))) + C(6)

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	
0.0075	-3.337683	0.097468	-0.325318	C(1)
0.1999	-1.372678	0.240211	-0.329732	C(2)
0.0032	-3.859435	0.236451	-0.912567	C(3)
0.4073	-0.865057	0.239864	-0.207496	C(4)
0.2762	-1.151701	0.274192	-0.315788	C(5)
0.0011	4.529366	0.035262	0.159713	C(6)

0.085069	Mean dependent var	0.729487	R-squared
0.082229	S.D. dependent var	0.594231	Adjusted R-squared
-2.780585	Akaike info criterion	0.052380	S.E. of regression
-2.490864	Schwarz criterion	0.027437	Sum squared resid
-2.765749	Hannan-Quinn criter.	28.24468	Log likelihood
2.376809	Durbin-Watson stat	5.393362	F-statistic
		0.011594	Prob(F-statistic)

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات Eviews 9

الملحق رقم (2–5): الدائرة الأحادية

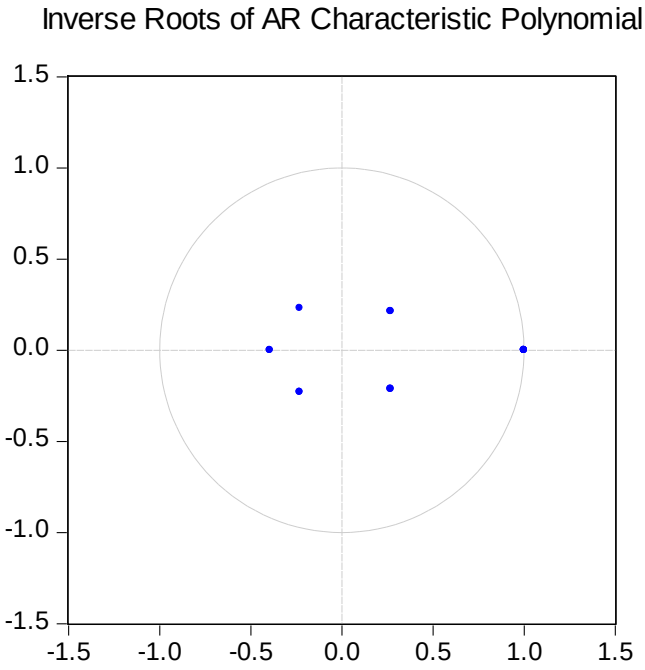

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات Eviews 9

الملحق (2–6): التوزيع الطبيعي للبواقي

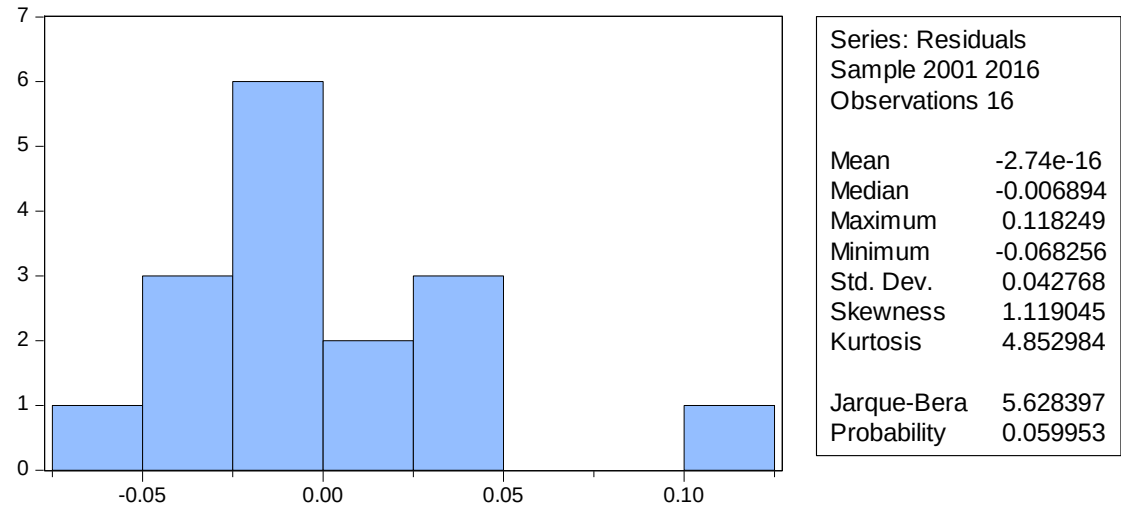

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات Eviews 9

الملحق (2-7): استقرار النموذج بعد التحسين

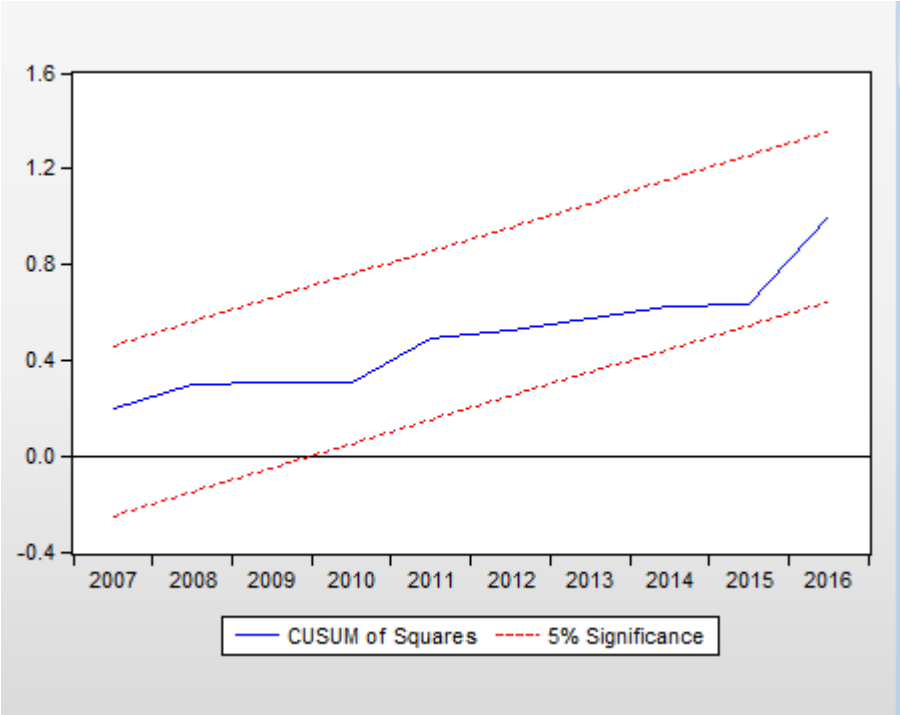

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات Eviews 9

الملحق (2-8): المعطيات الحقيقية لمتغيرات الدراسة

anne	M	PIB	PM	E	N
1999	6382,452	33844,037	1,15835	66,60	30765613
2000	7194,183	42966,697	1,45670522	75,25	31183660
2001	7648,624	42271,131	1,355	77,26	31592153
2002	9435,471	44590,095	1,34082619	79,68	31995046
2003	9904,883	49667,339	1,33427896	77,39	32403514
2004	11954,52	55926,482	1,40063665	72,06	32831096
2005	13399,52	67838,74	1,47932179	73,36	33288437
2006	13665,42	74658,863	1,50635686	72,64	33777915
2007	16211,34	79216,559	1,58152909	69,37	34300076
2008	20745,55	89346,18	1,72769802	64,58	34860715
2009	21775,78	76329,822	1,59344012	72,64	35465760
2010	22108,26	88338,831	1,55178742	74,31	36117637
2011	24176,57	101699,61	1,83299389	72,85	36819558
2012	25190,66	104504,83	1,65506125	77,55	37565847
2013	27284,67	103978,01	1,62076073	79,38	38338562
2014	28644,22	104561,5	1,55368089	80,56	39113313
2015	30080,86	96739,754	1,54068926	100,46	39871528
2016	28060,84	94756,811	1,47740882	109,47	40606052